مجلة شهرية سياسية تعنى بشؤون الجزيرة العربية (السعودية)

الجزيرة العربية

AL-JAZEERA AL-ARABIA

العدد الخامس - يونيو ١٩٩١ / ذو القعدة ١٤١١هـ

مسؤوليّة الناس ، ومسؤوليّة الحكم

تحوّل مهم : التيار السلفي يطالب بالاصلاح السياسي

سياسات السكان وتطوير الموارد البشريّة

السياسة الخارجية للمملكة الى أين ؟

نحو مجلس تعاون للمعارضة في الخليج

حول كتاب د . القصيبي : حتى لا تكون فتنة

آبار النفط الشهيدة

آبارنا الشهيدة
تقزف ناراً ودماً
للأمم البعيدة
ونحنُ في جوارها
نطعمُ جوع نارها
لكنّنا نجوعُ !
ونحملُ البردَ على جلودنا
ونحملُ الضلوعُ
ونستضيءُ في الدجى
باليجر والشموعُ
كي نقرأ القرآنَ
والجريدة الوحيدة!
حملت شكوى الشعب
في قصيدتي
لحارس العقيدة ..
وصاحب الجلالة الأكيدة
قلتُ له :
شعبك يا سيّدنا
تهرّأت من تحته الحديدة
شعبك يا سيدنا
قد أكل الحديدة !
وقبل ان أفرغ
من تلاوة القصيدة
رأيته يغرق في أحزانه
ويذرف الدموعُ
وبعد يوم
صدر القرارُ في الجريدة :
أن تصرف الحكومةُ الرشيدة
لكلّ ربّ أسرة
حديدة جديدة

★★★

شرّ البليّة

زعموا أنّ لنا أرضاً
وعرضاً وحميّه ..
وسيوفاً لا تباريها المنيّه..
زعموا ..
فالأرض زالت ..
ودماءُ العرض سالت ..
وولاة الأمر لا أمر لهم ،
خارج نصّ المسرحيّه..
كلّهم راعٍ ، ومسؤول ،
عن التفريط في حقّ الرعيّه
وعن الإرهاب والكبت ،
وتقطيع أيادي الشعب ،
من أجل القضيّه !
والقضيّه ..
ساعة الميلاد كانت بندقيّه ..
ثم صارت وتداً في خيمة ..
أغرقه (الزيت) ،
فأضحى غصن زيتونٍ
وأمسى مزهريّه ..
تُنعش المائدة الخضراء ،
صبحاً وعشيّه ..
في القصور الملكيّه !
ويقولون لي : اضحك !
حسناً ..
ها إنني أضحك ،
من شرّ البليّه !

★★★

بسم الله الرحمن الرحيم

الجزيرة العربية

AL-JAZEERA AL-ARABIA

مجلة شهرية سياسية

رئيس التحرير : حمزة الحسن

مدير الأدارة : عبد الإمير موسى

العدد الخامس - يونيو ١٩٩١ / ذو القعدة ١٤١١هـ

الفهرس

مسؤولية الناس ومسؤولية الحكم	٢
الإتجاه السلفي يطالب بالإصلاح	٤
سياسات السكان وتطوير الموارد البشرية	٧
أخبار	١٠
حول كتاب «حتى لا تكون فتنة»	١٤
نقد لانتهاكات حقوق الانسان في البحرين	١٧
أحداث ووثائق	١٩
نحو مجلس تعاون للمعارضة الخليجية	٢٢
حسابات حرب الخليج	٢٥
السياسة الخارجية للمملكة .. الى أين ؟	٢٦
بيان للقوى السياسية الكويتية	٣١
الديمقراطية في الكويت .. معركة قوى المعارضة في الخليج	٣٢
تقرير اميركي عن الرقابة وحرية التعبير	٣٥
حكم الإقلية في الخليج .. الى متى ؟	٣٨
الحكومة السعودية بين الابتزاز الاميركي والسلام الاسرائيلي	٣٩
من مفارقات حرب الخليج	٤١
رأي الاسلام في التجسس	٤٢
الارهاب الفكري	٤٤
الديمقراطية : بضاعتنا ، هل ترد إلينا ؟	٤٧
راتب الملك	

سعر النسخة : جنيه استرليني او ما يعادله

الإشتراك السنوي : بريطانيا (٢٥ جنيه) ـ اوروبا (٣٥ دولار) ـ بقية دول العالم (٤٥ دولار)

ترسل الشيكات والحوالات باسم H. ALQURAISH وذلك على عنوان المجلة التالي :

P.O.BOX 1532 , LONDON W7 , IEQ

كما يمكنكم مراسلتنا على عنوان المجلة في الولايات المتحدة الاميركية وهو :

MR-ALI P.O.BOX 101452 , NASHVEIL , TN , 37224 , U.S.A

من المحرّر

تطرح هذه المجلة ، وفي كل عدد من أعدادها ، مواضيع عديدة جديرة بالنقاش في الوسط المحلي .. وقد يبدو نقاش هذه المواضيع أمراً اعتيادياً جداً ، حتى وإن خالفت ـ في بعض او كثير من الأحيان ـ رأي المسؤولين في المملكة .. إلاّ ان الكثير من أبناء الوطن ، المؤيد والمخالف منهم للاراء المطروحة ، لا يجرأون على التطرّق لمثل هذه المواضيع ، حفاظاً على الأمن الشخصي ، الذي تقوم فلسفته لدى مسئولي البلاد على ان المواطن آمن في ماله وعرضه ودمه ، ما لم يعبّر عن رأي مخالف لسيرة الحكم ، او ما لم يفعل أمراً يصنّف في خانة «الاعتداء» على أمن النظام والدولة .

وبالرغم من أن النظام السياسي في المملكة قائم في بعض شرعيته على تحقيق الأمن للمواطن ، الذي كانت تفتك به القبائل الجامحة والمتمردة ، فتنتهبه وتقتله .. إلاّ ان مفهوم الأمن عندنا يجب أن يتوسع ليشمل فيما يشمل ، أمن المواطن في تعبيره عن رأيه وفكره وسلوكه الذي لا يتعدى على حريات الاخرين .. وإلاّ فان المواطن يصبح كالسجين المحكوم بالحبس المؤبد ، فانه في داخل السجن آمن على نفسه وماله ! .

وهذه المجلة ، التي تحوي قدراً لا بأس به من الأفكار المخالفة ، والتي تعرض آراء وتوجهات قد تكون في بعضها حادة ، هي محاولة للتعبير عن الرأي ، مهما خالف الرأي الرسمي .. حتى وإن مُنعت وصودرت وعوقب بسببها .. ان من المهم ممارسة حرية الرأي ، أملاً في الحصول على الأمن الحقيقي الذي يتيح للمواطن ان يتحدث فيما يرغب فيه دون ان يخشى رجلاً من المباحث يصطاد همساته ، فيزج به في السجون المظلمة .. كما ان الامن في التعبير والكلام ، ليس أقل أهمية من أمن الانسان على ماله ودمه وعرضه .. وبدون ان تتاح له الحرية فيما يقول ، لا يصبح الانسان انساناً ، بل هو مشوّه في داخله ، مريض في نفسه ، خائف لا يعرف طعم الأمن الحقيقي ، يحاسب في كلماته وفي كتاباته حتى لا يخسر الحياة !

مسؤولية الناس ومسؤولية الحكم

السياسات الخاطئة تستمد مشروعيتها من أساسات خاطئة ويحميها نظام إداري مهمّته المحافظة عليالاساسات

* * *

من الخير للحكم أن يبحث عمّن يعينه على التغيير بدل الالتفاف على عليه ومخادعة الناس

* * *

غرماء الحكم ليسوا أعداء ، بل مواطنين يطلبون حقاً لم تنكره شريعة ولا عقل ولا عرف

صحيفه الرياض تساءلت في مقال على حلقتين عن السبب الذي يجعل من اعلامنا المحلي ضعيف التاثير وقليل الجاذبية ، وقال كاتب آخر في الصحيفة ذاتها ان هناك شعورا عاما بان الناس الى تغير في افكارهم وتقييمهم للامور ، بينما دعا اكثر من كاتب في اكثر من مجلة وصحيفة من الصحف المحلية ، الى اعادة تقييم العمل الوطني على مختلف الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية ، و دعا العلماء ومن قبلهم الوجهاء ، الى تقييم ومن ثم تغيير الوضع السياسي ، كما ستجد عزيزي القاريء في الوثائق المنشورة في هذا العدد من «الجزيرة العربية» .

ونحن بطبيعة الحال ممن يدعو الى التغيير ، والتقييم المستمر للسياسات والممارسات على مختلف الاصعدة ، من اجل تقليل احتمالات الخطأ ، ومنع الافتئات على الناس بغير حق .

لكن التقييم المطلوب لا ينبغي ان يتناول الجوانب التكميلية والتفصيلية في العمل الوطني ، بل يجب ان يتعداها الى الاطارات العامة والقواعد وفلسفة العمل السياسي ، فثمة كثير من السياسات الخاطئة تستمد مشروعيتها من اساس خطأ ، ويحمي استمرارها نظام اداري وامني ومالي ، مهمته المركزية المحافظة على تلك الاساسات الخاطئة .. وواضح ان المقصود بهذا هو النظام السياسي .

ليس بالامكان في الحقيقة اصلاح اي شيء جذريا ، ما لم يتم اصلاح النظام الذي يقوم في ظله ، نحن نعيش في زمن التغيير ... في الايام الاخيرة من القرن العشرين ... لكننا نحكم بنظام ينتمي الى القرن الثامن عشر ، ولا يربطه بالزمن الحاضر سوى فخامة المباني والسيارات وتوابعها ، وقد التفت الى هذه الحقيقة معظم المواطنين ، ونخص بالذكر منهم اهل الرأي والحصافة والمثقفين والعلماء الذين لم يتوانوا ساعة دعوا للنصح عن النصيحة ، ولو كانت سببا للمخاطرة بالمكاسب الشخصية ، كما حدث لبعض الموقعين على الرسالة المنشورة في مكان اخر من هذا العدد ، والموجهة الى الملك تطالبه بالاصلاح السياسي .. فقد تعرّض عديد منهم للاهانة والتسفيه والفصل من الوظيفة او الاستبعاد ، ولكن حسبهم جميعا انهم يعملون من اجل حق يعتقدون ثبوته ، ووطن يستشعرون الاخلاص لارضه وابنائه .. مجتمع المملكة بعد ازمة الخليج مجتمع مكسور .. مكسور في قناعاته القديمة ، وفي توقعاته ، وفي أمنه على مستقبله ، والجميع يستشعر ان خللا عميقا كان يقوم على هذه الارض لم يجد من يعالجه .. مجتمع توصل الى قناعة ثابتة بان عودة الوضع الى ما كان عليه قبل الازمة محال ، بل هو يرقى الى مستوى الجريمة لو حدث .

والبلاد ــ بما فيها من عائلة مالكة ومسئولين واداريين واهالي ــ ، يستشعرون جميعا انه لا مفر من التغيير ، ونعتقد ان من الخير للحكم ان يبحث بجد عمن يعينه على التغيير ، بدل ان يبحث عن مخارج للالتفاف على الحاجة للتغيير ، فالمخادعة وان نفعت حينا ، الا انها عما قريب تنكشف للناس ، واذا اخذنا في الاعتبار التغيرات التي حدثت في المجتمع ، والشجاعة التي ابداها الناس في الاستعداد للحرب ، او في المطالبة بالتغيير .. فمن المنطقي ان نتوقع ان اللعبة ليست بالتي تنطلي على الناس في هذا الوقت ، وبدل ان تواجه غدا بمطالب اعقد واصعب ، فعليها الرضوخ اليوم لارادة الشعب فهو خير للوطن وخير للحاكم .

نحب للملك فهد ان يكون رجل التغيير في تاريخ البلاد ، بدل ان يحكم ثم يرحل ، كما فعل اخ له من قبل .. عاش ومات ، وما غيّر في احوال الناس قيد أنملة .

انه اليوم في خريف العمر ، وما أسرع ان يكون في ذمّة التاريخ .

فخير له ان يبقي ذكرا طيبا ، يفخر به اولاده من بعده ويقدره لاجله اهل وطنه .

نعلم انه قادر على الاصلاح لو اراد ، ونعلم ان هناك في القصور من يصور الاصلاح كما لو كان افعى فاغرة فاها ، توشك ان تنقض على ملك العائلة السعودية فتمزقه شر ممزق ، ومثل هؤلاء كانوا موجودين حول الحكام في جميع العصور .. هؤلاء الذين يزينون القبيح للحاكم ويقبحون الحسن .

واسوأ مافي الأمر ان يكون للحاكم اذن واحدة لا تسمع الا من امثال هؤلاء ، وقد هلك الذين حكموا فيما مضى ،لانهم احتجبوا عن الراي المخالف ، حتى لا يكدروا خواطرهم بما لا يحبون ، و قربوا المداحين واستبعدوا الناصحين ، فكانت عاقبة امرهم الموت كسائر البشر ، ولعنة التاريخ دون سائر البشر .

نحن نختلف كثيرا مع الملك فهد ، واهل الحكم كلهم ، لكننا نتمنى ان لايذهبوا الا وقد خلّفوا خيرا لوطنهم وطيب الذكر لانفسهم ، لا يمنعنا من تمني هذا غضاضات في النفس سببتها المظالم والقهر لامد طويل ..لا نستطيع ان نكون من الحاقدين ، ولا نستطيع ان نكون من المصفقين .. ونعتقد ان الحاكم اذا عدل فانما فعل خيرا لنفسه ، وقام بواجبه .. واذا ظلم ، كان حقا على اهل الراي ان لا يقاروه على ظلم ، ولا يوادّوه مع البغي .

ممّ يخاف الملك اذا اصلح النظام السياسي ، واراح الناس ، واشعر ابناء شعبه انهم مواطنون في وطنهم ، وليسوا قطعانا من الماشية في مزرعة يملكها هذا الامير او ذاك الوزير .

نسمع ان هناك من الكبار من يشير على الملك بتقديم رشاوى للناس حتى ينشغلوا عن همّهم ويغلقوا افواههم .. وواسوأتاه ان كانت المعالجة ستجري بهذه الطريقة .. لن تنفع الرشوة ولا المجاملة .. فالخطب اكبر من ان تقوم به زيادة في رواتب الموظفين ، او افتتاح شارع جديد ، او منح قطعة ارض ، او ما اشبه ذلك ، مما تسميه الحكومة بالمكارم الملكية ، الامر اعظم من ان يحل بهذه المكارم ، ومطالب الناس لم تعد بمستوى هذا النوع من الرشاوى ، واذا كان الملك فهد قد اقام تقليدا جديدا لم يكن قد فعله من سبقه من اخوته ، وهو التحدث الى الناس في الاجتماعات ، وهي على محدوديتها حسنة تحسب له على اي حال ، فان مطالب الناس اليوم تتجاوز سماع الخطب ، الى المطالبة بالنقاش والاعتراض ، ونعلم والكل يعلم ان الصدور عند اهل الحكم ليست حتى الان بهذه السعة بحيث يتقبلون آراء الاخرين خاصة تلك التي يظهر فيها الخلاف .

الناس في البلاد يمتدحون ولي العهد لانه يصغي للاخرين ، وان اختلفت اراؤهم عما يراه ، وكثير من الناس لا يجدون حين تضيق بهم السبل الا الرجال الذين حول ولي العهد ، ممن عرفوا ان العلاقة مع الناس ليست القاء الخطب وتقبل القبلات ، وانما هي ايضا سماع للراي وان كان مزعجا او مكدرا للخواطر ، والناس في الخارج يمتدحون سفير المملكة في الولايات المتحدة ، وبعض السفراء الاخرين لانهم وجدوهم يسمعون الراي المخالف ، ويناظرون صاحبه ، دون الحاجة الى التوسل بالشرطة او المباحث ، او مراقبة التلفونات ، ومنع السفر للاستقواء على الغريم .

غرماء الحكم ليسوا اعداء حتى يخشى انتقاضهم عليه .. انهم مواطنون يطلبون حقا لم تنكره عليهم شريعة ولا عقل ولا عرف ، وان كان غريبا اذا قسناه بمصالح بعض من يخاف انكشاف امره .

نقول لقد آن الاوان لاصلاح النظام السياسي ، خشية ان يأتي يوم لا تنفع فيه كل أدوية العطارين ، وكل رقع الخياطين ، والعدل على اي حال زينة الحاكم .. والظلم ثوب القبح يرتديه محباً او كارهاً .

شعبنا ليس جاهلا حتى يظن انه لا يعرف مصلحته ، وان زعم بعض اهل الحكم انه جاهل .. فهو ادانة العار لهم ، لانهم مازالوا يحكمون منذ ثلاثة ارباع القرن ، وما جهل الناس الا لاهمال الدولة لهم وعزوفها عن تعليمهم ما يصلح امرهم ، لكنا نعتقد انه ما من جاهل الا من يستجهل الغير .. البدوي في بلادنا ، والفلاح والعامل ، وكل مواطن .. يعرف ان الحرية حق مطلق بديهي ورباني لا يجوز لاحد حظرها او الانتقاص منها حاكما كان ام محكوما ، والكل يفهم انه – لانه من ابناء هذا البلد – ، فهو حقيق بان يكون شريكا في صناعة حاضره ومستقبله ، ليس تفضلا عليه من احد ، وليس تفضلا منه على احد .. بل واجب اراده الله كمالاً لانسانية الانسان ، وسبيلا الى مرضاته (يقوم بذمتهم ادناهم) .

حان الوقت لطي صفحة الكراهية والقهر والبغض والتحكم والتجبر ، لن يكون في مقدور احد اليوم ان يقول (الحكم لهذا ومن بعده لهذا ومن ابى فهذا – السيف –) .. فالعالم لم يعد ذلك العالم والناس غير الناس .

آن اوان المحبة والصفح ، آن اوان التعاون الرحماني ، آن الاوان بعد تلك المصيبة العظمى .. ان نصلح امرنا وامر وطننا ، والا فالمستقبل قد لا يكون خيرا من الماضي .. وبداية الطريق اطلاق الحريات السجينة ، ورفع سيطرة الاجهزة الامنية عن رقاب الناس ، وتخفيف تدخل السلطة في حياة الناس الخاصة .. هنا يتحرر العقل ، وهنا يرتقي الابداع ، وهنا تتبلور الفضائل .. وعلى هذه الارض تنمو المحبة ويثمر المستقبل .

لا نستطيع أن نكون من الحاقدين ، ولا من المصفقين ، والحاكم اذا عدل فانما يفعل الخير لنفسه

* * *

شعبنا ليس جاهلاً لا يعرف مصلحته .. بل الجاهل من يستجهل الغير

* * *

آن أوان الإصلاح السياسي خشية أن يأتي يوم لا تنفع فيه كل أدوية العطارين

* * *

الملك قادر على الإصلاح لو أراد .. وخير له أن يبقي ذكراً حسناً يقدره لاجله أهل وطنه

مؤشر جديد يبشر بتحوّل إيجابي في المملكة ..

الإتجاه الديني السلفي يطالب الحكومة بإصلاحات سياسية واسعة

وقعت بعد الغزو العراقي للكويت العديد من الحوادث داخل الوسط الاجتماعي والسياسي في المملكة .. كانت في الواقع انعكاساً للحدث ، أو تفجيراً لتراكمات الماضي .. فمن مظاهرة النساء المطالبات بقيادة السيارات ، وما تبعها من تكتل في القوى الاجتماعية والسياسية في البلاد ، وصراعها في حرب إعلامية بالمنشورات والفتاوى .. الى الخطب الدينية التي ألقيت في صلوات الجمع ، والتي كان الكثير منها جديداً على الساحة من حيث الموضوع الذي تناولته ، والموقف الذي اتخذه أصحابها والذي هو في الغالب معارض لمواقف الأسرة المالكة من إستقدام القوات الاجنبية .. مروراً بصراع أطراف دينية مع من وصفوا بالعلمانية والإلحاد ، إضافة الى تحرّك أوساط دينية لبيرالية وتحرير عرائض أرسلت الى الملك والمسؤولين مطالبة بالاصلاح السياسي ، والتي تبعها وعد من الملك فهد في ثلاث مناسبات حتى الآن بتأسيس مجلس للشورى ، ووضع دستور للبلاد ، وتأسيس نظام للمقاطعات .

كل هذه القضايا كانت تدشيناً لدخول المجتمع في المملكة مرحلة جديدة في سعيه للبحث عن الطريق الذي عليه ان يسلكه بعد نقلة الوعي التي أحدثتها هزّة الغزو العراقي للكويت .

الاّ أن أهمّ ما حدث ــ بنظرنا ــ من تفاعلات على الساحة المحلية ، وأحدث هزّة في الوعي العام ، وقع في أوائل شهر مايو .. ففي خطوة فاجأت الكثيرين ، وقع عشرات من أعلى شخصيات المملكة في الجهاز الديني والدعوي على وثيقة خطاب أرسل الى الملك فهد ، يطالب بالاصلاح السياسي ، وفي مقدمته إنشاء مجلس للشورى ، وقد حظي الخطاب الذي صيغ بلهجة تختلف عن الصيغ المعتادة التي كان يحرّرها الليبراليون الاسلاميون ، وتضمّن عبارات ومطالب زادت عن تلك التي طالب بها الجناح الليبرالي الاسلامي في وثيقته الشهيرة التي أرسلت للملك ، والتي نشرت «الجزيرة العربية» نصّها في عددها الأول .. حظي بموافقة ورعاية الشيخ عبد العزيز بن باز والشيخ محمد بن صالح العثيمين ، اللذان يقفان على رأس المؤسسة الدينية الرسمية للمملكة .

هناك نقاط تستوقف القارىء للوثيقة / الخطاب ، وقبل ان نستعرض النص ، نرى ضرورة الإشارة اليها في هذه العجالة .

على صعيد الموقعين على الوثيقة ، نجد ان الخطاب جمع ثلاثة أطراف أساسية في التيار الديني في المملكة .. فقد حظي الخطاب ــ كما أشرنا ــ بمباركة التيار التقليدي غير المعادي للأسرة المالكة ، والذي يعتبر ملتصقاً الى حد كبير بإطروحاتها السياسية ، وعلى رأس هؤلاء الشيخان بن باز والعثيمين ، وكان من بين الموقعين الشيخ عبدالله الجبرين عضو الافتاء ، وعدد كبير من القضاة والدعاة المحسوبين على التيار التقليدي .

الطرف الثاني ، التيار الديني الذي يوصف بالتشدد ، والذي يعتبره البعض منشقاً على التيار التقليدي بعد أن نما في أحضانه ، وقد صدرت المعارضة من هذا الطرف للتواجد الأجنبي في المملكة ، وهو الذي ساهم بخطاباته في تأجيج الشارع ضد الحكومة فتعرّض لنقمتها ، كما انه وقف بشدة وصلابة ضد من وصفوا بالعلمانية ، الذين إتهموا بأنهم وراء مظاهرة النساء .. وهنا تجد الأسماء اللامعة التي عرفت على صعيد عالمي أحياناً بعد الغزو ، قد شارك معظمها في التوقيع على الخطاب .. ومن بينهم الدكتور سفر الحوالي ، والدكتور ناصر العمر ، والشيخ عايض القرني ، والشيخ سلمان العودة ، وأمثالهم .

الطرف الثالث ، والذي يبدو أنه لعب دوراً فاعلاً في جمع رموز التيارين السابقين وترشيدهما وتقريبهما ، وبالتالي التوقيع على الخطاب الموجّه للملك .. هو تيار المثقفين الاسلاميين ، الذين لا يحسبون على طرف بعينه ، وهو الذي هندس عملية التقريب بين الطرفين ، ووضع مسودة الخطاب ، وهذا التيار يتخذ موقفاً وسطاً بين التيارين التقليدي والمتشدد ، كما أنه أكثر وعياً بواقع المملكة ، وأكثر إدراكاً للدور الذي يمكن ان يقوم به «المتدينون» وله أهداف محددة وواضحة .

وهذا التيار من المثقفين يدعو الى ترشيد التيار الاسلامي الذي يأخذ منحى التشدد ، وفي نفس الوقت يعمل الى تقريب المؤسسة الرسمية التقليدية الى الشارع بتبني إطروحات تجديدية مثارة على الساحة ، والانفكاك الى حد ما عن سلطة العائلة المالكة .. ويضمّ هذا التيار أغلب أساتذة الجامعات التي وردت أسماؤهم في الخطاب .

على صعيد المتن .. فقد كان الخطاب رغم تكراره في الكثير من المواقع الاخرى لمطالب سبق الآخرون أن تقدموا بها ، فإنه جاء أكثر تركيزاً في تلميحات الإتهام لأجهزة الحكم ولأمراء العائلة المالكة ، بأنهم لا يقيمون العدل والمساواة بين أفراد المجتمع ، وانهم يعتمدون على المحسوبيات ، كما انّهمهم بشكل واضح بالتقصير في المحاسبة لكبار المسؤولين ، والتلاعب بالثروة ، وإثقال كاهل الناس بالضرائب ، وعدم إجراء قوانين الشريعة فيما يتعلق بالربا ، وان السياسة الإعلامية والخارجية لا تتماشى مع الشريعة الاسلامية ، والطلب الصريح بفك التحالفات مع أميركا والغرب ، وتطهير السفارات ، وعدم الاعتماد على المحاباة الشخصية في تعيين مسؤولي الأجهزة الادارية والسياسية والاقتصادية وجميع المناصب الاخرى .. هذا إضافة الى مطالب أخرى تصب في توسيع صلاحية الجهاز الديني في مرافق مختلفة .

انها «نقلة» نوعية بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى .. فمتى كانت المؤسسة الدينية التقليدية الرسمية بالتحديد تتطرق لمثل هذه الامور ، فضلاً عن ان تنتقدها ؟ .. ومتى كان هذا الأفق الرحب في التفكير موجوداً في الوسط السلفي بشكل عام ؟ .. إنها المرّة الأولى في التاريخ الحديث لهذه البلاد ، تتقدم الجهات الدينية السلفية ، التي هي عماد الحكم ، ومانحة الشرعية له ، بعريضة تحمل هذه المطالب .. وهذا تطوّر كبير جداً ، لا يسع المراقب له الاّ ان يثني عليه ، ويستبشر خيراً ، مهما كانت الدوافع من ورائه .. فأصل الحديث في مثل هذه المواضيع ، خطوة مهمة في طريق إصلاح وضع البلاد العام ، وفي مواكبة التيار السلفي للأوضاع العامة التي تعصف بالمجتمع ، بعد عزلة «إختيارية» في الغالب ، إستمرت لعقود طويلة .

إن هذا التحوّل هو في بعض منه إنعكاس للشارع الذي تغيّر كثيراً .. خاصة في القطاع الشبابي الذي هزّته أحداث أغسطس من الأعماق .. أولئك الشباب الذين كانوا تائهين وراء الكرة والاسترخاء ، غير مبالين ولا عابئين بما يجري حولهم ، أصبحوا اليوم أناساً آخرين تماماً .

ولكن ماذا عن توقيت إرسال الخطاب ، والأهداف المتوخاة منه ؟ .. يقول متابعون للتغيير المحلّي أن الخطاب جاء متأخراً جداً ، وأن سبب تأخره يرجع الى أمرين أساسيين : أحدهما ان المؤسسة الدينية التقليدية ، كانت تعتقد ان التقدم بهذه المطالب ، ولما تنتهي الأزمة الخليجية ، هو أمر لا يخدم المصلحة العامة .. والآخر : ان حشد القوى المتنافرة الى حد ما في المنهج السياسي كان

يتطلب بعض الوقت لتصل الى إتفاق حول المطالب .

غير ان الأمر الأهم من كل هذا ــ حسب رأي أوساط مطلعة ــ ، هو ان من خسبوا على التيار السلفي المعارض للحكومة ، والذي انخرط في العمل السياسي وانتقاد الحكم ، والذي دخل في صراع مع شرائح إجتماعية ذات امتدادات سياسية ، وجد ان هناك منافسة قوية من تلك الشرائح التي تقدمت بالفعل بمطالب محددة ، بينما إنصبّ جهد اولئك على التصدي لتلك الشرائح المعارضة والمنافسة في آن واحد ، وفي الوقت نفسه كان التيار التقليدي منعزلاً عن الشارع الى حد كبير ، ولم يدخل في الصراع ، بل أنه لم يكن يدرك حجم الأثر الإيجابي الذي خلّفته مأساة الغزو على المجتمع ، والتطور الهائل في الوعي الذي أصابه .. هنا ــ حسب رأي هؤلاء ــ رأت جميع الأطراف بأن الشارع بحاجة الى أطروحة وموقف وهدف ، وقد أخذ المثقفون السلفيون في وضع ذلك في سياق لعبة المنافسة مع التوجهات الفكرية والسياسية الأخرى في البلاد ، وتحديد آرائهم ومطالبهم في شكل خطاب يرفع الى الملك .. وهكذا كان .

مهما يكن الأمر ، فان الخطاب الذي أرسل الى الملك في بداية شهر مايو ، حمل ترشيداً لخط السلفيين بجناحيه التقليدي والمتمرد على الحكومة ، وهو أمر يدعو الى الارتياح حقاً .. كما أن عدم تعرّض الحكومة للمطالبين بهذا النوع من المطالب ، يدل على وضعها الحرج التي هي فيه ، حيث ان أكبر الداعمين لها والمسيطرين على الشارع من رجال الدين يطالبون بالإصلاح .. ولعل قوة الخطاب في لهجته ومطالبه ، تعكس قوّة التيار الديني إجمالاً .

والآن الى نص الخطاب / الوثيقة .

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين ، وفّقه الله ..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد ،،

فقد تميّزت هذه الدولة بإعلانها تبنّي الشريعة الاسلامية ، ومازال العلماء وأهل النصح يسدون لولاتهم ما فرضه الله عليهم من النصيحة .. وإننا في هذه الفترة العصيبة التي أدرك فيها الجميع الحاجة الى التغيير ، نجد أن أوجب ما نتوجه إليه العزائم ، هو إصلاح ما نحن فيه ، ممّا جلب علينا هذه المحن . ومن أجل ذلك فإننا نطالب ولي الأمر بتدارك الأوضاع التي تحتاج الى الإصلاح في النواحي التالية :

" إنشاء مجلس للشورى للبتّ في الشؤون الداخلية والخارجية (*) ، يكون أعضاؤه من أهل الإختصاصات المتنوّعة ، المشهود لهم بالاستقامة والاخلاص ، مع الاستقلال التام دون أي ضغط يؤثر على مسؤولية المجلس الفعليّة .

" عرض وصياغة كل اللوائح والأنظمة السياسية والاقتصادية والادارية وغيرها على أحكام الشريعة الاسلامية ، ومن ثمّ إلغاء كل ما يتعارض معها .. ويتمّ ذلك من خلال لجان شرعيّة موثوقة ذات صلاحية .

" أن تتوافر في مسؤولي الدولة وممثليها في الداخل والخارج إستقامة السلوك مع الخبرة والتخصّص ، والإخلاص والنزاهة ، وأن الإخلال بأي شرط من هذه الشروط لأي إعتبار كان ، تضييعٌ للأمانة ، وسبب جوهري للإضرار بمصالح البلد وسمعته .

" تحقيق العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع في أخذ الحقوق وأداء الواجبات كاملة ، دون محاباة للشريف ، أو منّة على الضعيف . وأن استغلال النفوذ أياً كان مصدره في التملّص من الواجبات ، أو الإعتداء على حقوق الآخرين سبب لتمزّق المجتمع ، والهلاك الذي أنذر به النبي ﷺ .

" الجديّة في متابعة ومحاسبة كل المسؤولين بلا إستثناء ، لاسيما أصحاب المناصب الفعّالة ، وتطهير أجهزة الدولة من كل من تثبت إدانته بفساد أو تقصير ، بصرف النظر عن أي إعتبار .

" إقامة العدل في توزيع المال العام بين جميع طبقات المجتمع وفئاته ، وإلغاء الضرائب ، وتخفيف الرسوم التي أثقلت كاهل الناس ، وحفظ موارد الدولة من التضييع والاستغلال ، ومراعاة الأولوية في الصرف على الإحتياجات الملحّة ، وإزالة كافّة أشكال الاحتكار والتملّك غير المشروع ، ورفع الحظر عن البنوك الاسلامية ، وتطهير المؤسسات المصرفية العامة والخاصّة من الربا ، الذي هو محاربة لله ورسوله ، وسبب لمحق البركة .

" بناء جيش قوي متكامل مزوّد بأنواع الأسلحة من مصادر شتّى ، مع الاهتمام بصناعة السلاح وتطويره ، ويكون هدف الجيش حماية البلد ومقدساته .

" إعادة بناء الإعلام بكافّة وسائله وفق السياسة الاعلامية للمملكة ليخدم الاسلام ، ويعبّر عن أخلاقيات المجتمع ، ويرفع من ثقافته ، وتنقيته من كل ما يتعارض مع هذه الأهداف ، مع ضمان حريته في نشر الوعي من خلال الخبر الصادق ، والنقد البنّاء بالضوابط الشرعيّة .

" بناء السياسة الخارجية لحفظ مصالح الأمة بعيداً عن التحالفات المخالفة للشرع ، وتبنّي قضايا المسلمين مع تصحيح وضع السفارات لتنقل الصبغة الاسلامية لهذا البلد .

" تطوير المؤسسات الدينية والدعوية في البلاد ، ودعمها بكل الامكانات المادية والبشرية ، وإزالة جميع العقبات التي تحول دون قيامها بمقاصدها على الوجه الأكمل .

" توحيد المؤسسات القضائية ومنحها الاستقلال الفعلي والتام .. وبسط سلطة القضاء على الجميع ، وتكوين هيئة مستقلة مهمّتها متابعة تنفيذ الاحكام القضائية .

" كفالة حقوق الفرد والمجتمع ، وإزالة كل أثر من آثار التضييق على إرادات الناس وحقوقهم ، بما يضمن الكرامة الانسانية حسب الضوابط الشرعية المعتبرة .

الموقّعون(***)

١ ــ حمود بن عبد الله التويجري [٨٠ سنة ، من كبار العلماء] .

٢ ــ عبد الله عبد الرحمن الجبرين ــ عضو لجنة الافتاء [هيئة كبار العلماء] .

٣ ــ عبد المحسن بن ناصر العبيكان ــ قاضي بالمحكمة الكبرى [إستدعاه الأمير سلمان ، أمير الرياض قبل فترة من الزمن ، وقيل أنه تعرّض للتهديد] .

٤ ــ د . سعيد بن مبارك آل زعير [أستاذ في قسم الاعلام بجامعة الإمام حمد بن سعود] .
٥ ــ د . عبد الله بن حمود التويجري ــ رئيس قسم السنّة وعلومها بكلية صول الدين .
٦ ــ سلمان بن فهد العودة [محاضر في جامعة الامام محمد بن سعود ، قطن في بريدة ، منع في الآونة الأخيرة من إلقاء المحاضرات بأمر من أمير منطقة عبد الإله بن عبد العزيز] .
٧ ــ د . صالح بن محمد ابو نيان .
٨ ــ عبد العزيز الصالح العقل ــ عضو الدعوة [في مركز الدعوة لارشاد] .
٩ ــ أحمد بن عبد الرحمن البعادي ــ قاضي بمحكمة الحفر .
١٠ ــ د . محمد بن ناصر الجعوان .
١١ ــ عبد الله بن حمد الجلالي [داعية ورجل أعمال معروف] .
١٢ ــ عائض بن عبد الله القرني [محاضر في جامعة الإمام بأبها] .
١٣ ــ أ . د . ناصر بن سعد الرشيد ــ كلية الاداب بالرياض .
١٤ ــ د . عبد العزيز بن عبد الله السحيباني .
١٥ ــ صالح عبد الله الرشودي [مدير عام الهيئات في القصيم ، وتمّ إبعاده ن الرياض] .
١٦ ــ حمود بن عبد الله بن عقلا .
١٧ ــ د . أحمد بن عثمان التويجري ــ عميد كلية التربية بجامعة الملك عود .
١٨ ــ حمد بن محمد الزيدان ــ مدير مركز الدعوة والإرشاد بالدمام .
١٩ ــ عبد الله ناصر الصبيحي ــ رئيس محكمة الدمام .
٢٠ ــ عبد الرحمن بن محمد الرقيب ــ مساعد رئيس محاكم الشرقية .
٢١ ــ صالح بن عبد الرحمن اليوسف ــ قاضي القطيف .
٢٢ ــ د . صالح بن فوزان [عضو هيئة كبار العلماء] .
٢٣ ــ محمد بن عبد الله الزين [قاضي بمحاكم الشرقية] .
٢٤ ــ الشيخ محمد بن سليمان الشيمه [قاضي بمحاكم الدمام] .
٢٥ ــ سعد بن عبد الله احميد ــ إمام جامع السديري .
٢٦ ــ محمد بن أحمد الفراج ــ امام جامع حي الخالدية ، بالرياض .
٢٧ ــ عبد الوهاب الناصر الطريري ــ امام جامع الملك عبد العزيز بالرياض .
٢٨ ــ ناصر بن علي الغامدي ــ إمام جامع بن خلدون بالدمام .
٢٩ ــ يسام عبدالله يماني ــ خطيب جامع الخبر .
٣٠ ــ د . علي بن نضيع العلياني .
٣١ ــ د . محمد سعيد القحطاني [استاذ العقيدة في جامعة أم القرى بمكة المكرمة] .
٣٢ ــ د . ناصر بن عبد الله المهوس [عميد كلية الهندسة بجامعة الملك سعود بالرياض] .
٣٣ ــ إبراهيم بن حمد القعيد ــ جامعة الملك سعود [أستاذ اللغة الانجليزية] .
٣٤ ــ سعود بن عبد الله الفنيمان [استاذ بجامعة الامام] .
٣٥ ــ الشيخ عبد الرحمن السديس ــ محاضر بجامعة أم القرى .
٣٦ ــ د . ناصر بن سليمان العمر [رئيس قسم الدراسات العليا بكلية أصول الدين في جامعة الإمام محمد بن سعود] .
٣٧ ــ عبد الله بن قعود [عضو هيئة كبار العلماء سابقاً] .
٣٨ ــ عوض محمد القرني ــ محاضر بكلية الشريعة بأبها .
٣٩ ــ د . سفر بن عبد الرحمن الحوالي [رئيس قسم العقيدة بجامعة أم القرى بمكة] .
٤٠ ــ د . توفيق بن أحمد القصير [أستاذ الهندسة النووية بجامعة الملك سعود] .
٤١ ــ رياض بن عبد الرحمن الحقيل ــ عضو الدعوة وخطيب جامع .
٤٢ ــ عصام بن عبد المحسن الحميدان ــ عضو الدعوة وخطيب جامع .
٤٣ ــ سمير بن خليل المالكي [خطيب جامع] .
٤٤ ــ خالد سيف الدين عاشور .
٤٥ ــ د . محمد بن ناصر السحيباني [جامعة الملك سعود] .
٤٦ ــ د . أحمد بن عبد الله الزهراني ــ استاذ في الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة .
٤٧ ــ د ربيع بن هادي عمير المدخلي [رئيس قسم السنّة بالجامعة الاسلامية] .
٤٨ ــ الشيخ محمد بن حسن الحازمي ــ مدير معهد جيزان العلمي .
٤٩ ــ الشيخ احمد بن يحيى النجمي ــ أحد علماء الدعوة بجيزان .
٥٠ ــ سعيد بن ناصر بن سعيد الغامدي ــ محاضر بأبها .
٥١ ــ د . حمد ابراهيم الصليفيح [مسؤول في وزارة المعارف ومحاضر في جامعة الملك سعود] .
٥٢ ــ د . صالح بن حميد [إمام الحرم ومدرس بجامعة أم القرى بمكة المكرمة] .

هوامش تابعة للوثيقة

(*)أضاف سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز هنا عبارة «على أساس الشريعة الإسلامية» عند تأييده لهذه المطالب ، كما أيّدها فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ، وقد تضمّنت النسخة التي قدّمت الى خادم الحرمين الشريفين هذا التعديل .
(**)الى جانب الأسماء الواردة في هذه الصفحة ، وقّع على هذه المطالب مئات من العلماء والقضاة وأساتذة الجامعات والدعاة والمثقفين .
(***)التعريفات بين القوسين [ ] هي من المحرر .

السعودية الثانية بعد العراق في التسلح وفاتورتها ٣٤٦ مليار دولار

كشف عضو في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الامريكي النقاب عن النقاط الرئيسية في مشروع قانون يدعو الى انشاء اتحاد للدول المصدرة للاسلحة للحد من مبيعات الاسلحة الى الشرق الاوسط . ويفوض مشروع القانون الذى اقترحه السناتور جوزيف بيدن الرئيس جورج بوش السعى الى اقامة نظام متعدد الاطراف لتبادل البيانات وحظر نقل الاسلحة غير التقليدية والحد من مبيعات الاسلحة التقليدية .

وكشف بيدن النقاب عن تقرير اعدته هيئة ابحاث الكونجرس يظهر ان اكثر من ٧٥ فى المئة من الاسلحة التقليدية التى حصلت عليها دول الشرق الاوسط بين عامى ١٩٧٤ و ١٩٨٨ والتى تبلغ قيمتها ٣١٤ مليار دولار قدمتها الدول الخمس ذات العضوية الدائمة بمجلس الامن التابع للامم المتحدة وهى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا والصين .

واظهر التقرير الذى وضع بناء على طلب بيدن ان البائع الرئيسى للاسلحة للشرق الاوسط كان الاتحاد السوفيتى حيث باع اسلحة قيمتها ٧٤ مليار دولار خلال الفترة المذكورة .وجاءت الولايات المتحدة فى المرتبة الثانية حيث بلغت قيمة مبيعاتها ٤٤ مليار دولار .

واظهر التقرير ايضا ان المشترى الرئيسى للاسلحة كان العراق حيث اشترى اسلحتها قيمتها٨ ر ٣٧مليار دولار تليه المملكة العربية السعودية التى بلغ حجم مشترياتها٦ ر ٣٤مليار دولار .

وقد صدرت اشارات متباينة عن حكومة واشنطن فيما بالقيود على مبيعات الاسلحة فى المستقبل .فعلى حين انها اعلنت عن رغبتها فى جعل الشرق الاوسط منطقة اقل تسليحا فان بوش قال ايضا انه يريد الاحتفاظ بخيار تصدير الاسلحة الى الدول الصديقة فى المنطقة لردع العدوان او دحره .

سياسات السكان وتطوير الموارد البشرية

توفيق الشيخ

★★★

من الضروري الشروع في بحث أصولي حول مدى كفاية البلاد من السكان ، آخذين بعين الإعتبار الحاجات الدفاعية ، ووجود ثروة كافية لأضعاف العدد الموجود حالياً

★★★

أدى غياب أرقام موثوقة عن عدد السكان الى وضع تقديرات اعتباطية تقام على اساسها مشاريع ، وتتفق ميزانيات .. ثم يظهر فيما بعد انها قاصرة كثيراً عن تلبية الحاجة أو زائدة الى حدّ مفرط

★★★

أثارت أزمة الخليج العديد من القضايا التي كان مسكوتاً عنها في الماضي ، أو على الأقل كانت في الظل .

بين تلك القضايا كان الأكثر إثارة للتساؤل هو سياسة تطوير القوى البشرية في المملكة . وحسب استاذ جامعي بارز ، فان فشل الحكومة في مواجهة التحدّي الذي أوجده الغزو العراقي للكويت ، واضطرارها للإستعانة بالقوات الأجنبية ، كان — في الحقيقة — إثباتاً لفشل السياسات المتبعة فيما يتعلق بالموارد البشرية للبلاد .. ابتداءا من قضية التخطيط السكاني ، مروراً بمشاركة السكان في إدراة البلاد ، الى تدريب وتطوير القوى العاملة . لأن العجز عن التحدي لم يكن يتعلّق بالتوازن العسكري — من حيث عدد الجنود — بل بكيان الدولة كلّها الذي اهتزّت أركانه .

كما أن من بين العناصر الأبرز في هذه القضية هو الكفاية السكانية للأرض ، فالمملكة تنبسط على مساحة من الأرض تصل الى مليوني كيلومتر مربع ، بينما لا يصل مجموع المناطق المدنية المأهولة الى عشرة بالمائة من هذه المساحة .. كما انه لا يجري استغلال الموارد التي تتمتع بها هذه الرقعة الواسعة . ففي مجال الزراعة على سبيل المثال ، يقدّر الباحثون ان ما بين ١٤ — ٢٣ ٪ من مساحة البلاد هي أراض قابلة للزراعة ، حسب موارد المياه المتاحة حالياً ، لكن ما يجري إستثماره بالفعل لا يزيد عن ٦٪ ، ومع أن نمواً في الانتاج الزراعي قد تحقّق بالفعل في العقد الأخير ، بعد ان كان قد تراجع كثيراً في العقدين السابقين .. الاّ ان المساحة المزروعة قد انخفضت على الصعيد العام ، وعلى أصعدة كل محصول .

ان الحبوب الغذائية والقمح الذي تمّ التركيز عليه خلال الخمسة عشر عاما الماضية على سبيل المثال ، انخفضت المساحة المزروعة بها من ٣٩٥ ألف هكتار في ١٩٧٥ الى ٢٠٠ ألف هكتار في عام ١٩٨٢ ، كما أن قوة العمل في مجال الزراعة تتناقص بمعدلات متزايدة كل عام ، وهو ما يشير الى ضرورة الشروع في بحث أصولي حول مدى كفاية البلاد من السكان ، لاسيما اذا أخذنا بعين الإعتبار الحاجات الدفاعية ايضا ، ووجود ثروة كافية لأضعاف العدد الموجود حالياً ، إضافة الى التوازن الحرج — إقليمياً — بين بلادنا الثرية بعدد قليل من السكان ، والدول المجاورة المتخمة الى حدّ ما بسكان يتزايدون بمعدلات هائلة كل عام .

ان ذلك يثير التساؤل عمّا اذا كان من الصحيح الاستمرار في السياسات السكانية الراهنة ، وبالذات قضيّة منح الجنسية والإقامة الدائمة لغير السعوديين .. ان مثال الكويت التي انهارت في أقل من ساعتين عند الاجتياح العراقي ، هو دليل بيّن على ضرورة التعامل بصورة مختلفة مع قضية السكان والتناسب الضروري بين عددهم من ناحية ، ومساحة الدولة وإمكاناتها من ناحية أخرى .

لكن لنأت الآن الى بحث عنصر أوّلي في قضيّة الموارد البشرية وهو إحصاء السكان وضرورة توفير قاعدة من المعلومات الدقيقة تُقام في ضوئها مرافق البلاد ، ويجري تخطيط عملية التنمية .

شكى محلّلو الخدمة الخاصة للإيكونوميست ، وهي تقارير متخصصة بريطانية تعتبر مرجعاً موثوقاً ، شكوا من انعدام أيّة أرقام دقيقة عن عدد سكان المملكة ، وعدم مصداقية الأرقام التي يعلنها المسؤولون الرسميون . وفي غياب أيّة أرقام رسميّة تعتمد على إحصاء فعلي ، فان المسؤولين والصحافة السعودية تتحدث فعلاً عن عدد يقارب ١٤ مليون مواطن و وافد ، ولم تعلن الحكومة نتائج إحصاء جرى في عام ١٩٧٥ ، ويقال انه كان دقيقاً الى درجة كبيرة ، لكن مجلة سعودية بارزة هي «اليمامة» التي تصدر في الرياض قالت : ان عدد السكان وفقاً لذلك الإحصاء يتراوح بين ٥,٥ الى ٦ ملايين مواطن يحملون الجنسية السعودية . وقال عدد من المسؤولين في وزارة المالية التي أشرفت على الإحصاء ، بان هذا الرقم كان هو بالفعل النتيجة التي أظهرها الإحصاء . وبناء على ذلك فيجب ان يكون سكان المملكة اليوم بحدود عشرة ملايين نسمة .

لكن هذه الارقام تبقى تقديرات .. ومن المهم ان يجري إحصاء صحيح لعدد السكان ، لأن جميع خطط الحكومة سوف لا تكون قائمة على أساس صحيح لو لم يكن هناك معرفة دقيقة بعدد السكان الذين يفترض ان تخدمهم هذه الخطّة، ولنأخذ مثالاً على ذلك

«التعليم والصحة» .. فاذا لم يكن معروفاً عدد الناس الذين يعيشون في مدينة معينة على وجه الدقة ، فكيف يمكن تحديد عدد المدارس أو الفصول أو المدرسين الذين تحتاجهم المدينة ، ومثل ذلك بالنسبة لعدد المستشفيات والأطباء والأسرّة ، وأيضاً بالنسبة لميزانية كل مرفق من مرافق الخدمات العامة .

ولم تقم الحكومة بأي إحصاء منذ تأسيس المملكة وحتى عام ١٩٧٥ ، وحتى الاحصاء الأول والأخير لم تعلن نتائجه رسمياً .

وقبل عام ١٩٧٥ كانت أجهزة الدولة تعتمد تقدير لمنظمة اليونسكو يعتبر ان سكان السعودية يبلغون سبعة ملايين نسمة ، ولا يوجد أي تفسير لاحجام الحكومة عن إحصاء السكان رغم توفر إمكاناته منذ زمن طويل .. لكن تقريراً عن السعودية أصدرته خدمة الايكونوميست السرية العام الماضي فسّر ذلك بأنه محاولة من جانب الرسميين السعوديين للتغطية على ضخامة عدد السكان غير السعوديين ، الذين كانوا يقدّرون في مطلع الثمانينات بأربعة ملايين وافد معظمهم من اليمن ، كما أنه يرمي — حسب التقرير ذاته — الى إخفاء عدد المواطنين الشيعة الذين يطالبون منذ زمن طويل بإلغاء سياسة التمييز الطائفي التي تمارس ضدهم .. ويقدّر عدد السعوديين الشيعة بحوالي مليون نسمة ، في ظل معدل مرتفع من المواليد ، حيث تقدّر الزيادة السنوية في عددهم بما يصل الى ٣,٦٪ .

لقد أدّى غياب أرقام موثوقة عن عدد السكان الى وضع تقديرات احتياطية تقام على أساسها مشاريع وتنفق ميزانيات ، ثم يظهر فيما بعد انها قاصرة عن تلبية الحاجة او زائدة كثيراً .. سنجد مثلاً ان ديوان الخدمة المدنية يقدّر حشر المئات من الموظفين في دائرة معينة ، باعتبار ان آلافا من الناس سيراجعونها كل يوم ، ثم يظهر ان عدد المراجعين كان في الحقيقة أقل من عدد موظفي الدائرة ، بينما تجد دوائر اخرى لا يجد الموظف فيها فرصة لحكّ رأسه كما يقولون ، من شدّة الضغط وقلّة عدد الموظفين .. وقد اشتكى أكاديمي سعودي بارز هو الدكتور أسامة عبد الرحمن بأن الادارة الحكومية تحوّلت الى امبراطورية للبيروقراطية بسبب توظيف أعداد هائلة من الناس ، ليس ثمة حاجة حقيقية لوجودهم في

لا يمكن لبلادنا ذات المساحة الهائلة والثراء الفاحش ، أن تعيش بعدد قليل من السكان .. ولعلّ في الكويت التي إنهارت في أقلّ من ساعتين درس يجب أن نتعلّم منه

دائرة معينة ..

وقد وجدت في دولة متقدمة مثل بريطانيا على سبيل المثال ان مدير المدرسة كان يعرف ٦٠٪ من الاطفال الذين ينضمّون الى مدرسته في السنوات الثلاث القادمة ، ولديه تقديرات قريبة جداً من الدقة الكاملة عن أصولهم العرقية ، بناء على قاعدة منظمة تتيح له معرفة عدد الأطفال الذين يبلغون سنّ الدراسة في كل عام في الحي الذي يدير مدرسته فيه ، ولذلك فهو يستطيع تقدير عدد الفصول التي يحتاجها كل عام ، وعدد المدرسين وميزانية المدرسة .

ان مشروع الإسكان العاجل الذي أنفقت الحكومة السعودية عليه تسعة مليارات من الريالات (٢,٤ مليار دولار) هو مثال للخسائر التي يمكن ان تتكبدها البلاد في حالة انعدام المعلومات الإحصائيّة المناسبة ، ففي عام ١٩٧٨ واجهت البلاد أزمة إسكان خانقة نتيجة لتدفق أعداد هائلة من العمالة دون تخطيط مسبق لاستيعابهم ، وقرّرت وزارة الإسكان حينها إقامة مجمّعات سكنيّة في خمس مدن مختلفة يضم كل مجمع ١٥٠٠ شقة ، وصُمّمت الشقق لتناسب الأسر السعودية (وليس الوافدين) ، إذ إحتوت بالاضافة الى غرف النوم الأربع ، صالتي إستقبال للرجال والنساء بمرافق منفصلة طبقاً للتقاليد الاجتماعية السائدة . وكلّفت الشقة الواحدة ١,٥ مليون ريال ، وقامت ببنائها شركات أجنبية ، في الوقت الذي كان البيت المستقل بنفس الحجم والمواصفات لا يكلّف أكثر من ٣٠٠ ألف ريال آنذاك وفي أي مدينة سعودية .

وعندما أنجزت هذه المساكن في أقل من عام ، رفض أي مواطن السكن فيها لكونها غالية الثمن جداً ، اذ يستطيع أي مواطن الحصول على قرض بثلاثمائة ألف ريال ليبني بيتاً مستقلاً بمواصفات أفضل وفي وسط البلد ، بينما زُرعت عمارات الإسكان العاجل في الصحراء ، ولم يجر توصيل خطوط الخدمات (الماء والكهرباء والتلفون) اليها الاّ بعد مدّة طويل من انجازها ، ثم اكتشف مهندسو الوزارة ان شبكة الصرف في تلك المجمعات كانت جميعها غير صالحة للعمل ، وقضوا أشهراً عديدة في البحث عن وسائل إصلاحها ، وعندما فرغوا كانت أزمة السكن قد إنتهت تماماً ، وبدأت البلاد تواجه تضخّماً في عدد المساكن ، حيث قدر ان هناك ستة آلاف شقّة او منزل فارغ في مدينة الرياض وحدها عام ١٩٨٢ .

ويومها عرض العديد من الملاكين في وسط العاصمة إغراءات كبيرة لاجتذاب مستأجرين من بيتها تأجير الوحدة السكنية او المكتب لمدة خمس سنوات بأجور ثلاث سنوات فقط ، أو إعفاء المستأجرين من إيجار الستة أشهر الأولى من أي عقد لمدة ثلاث سنوات .. الخ .

وفي ظل هذه الظروف لم يكن أحد من السعوديين او الاجانب راغباً في استئجار شقق الاسكان العاجل التي بقيت الى الآن تصفر فيها الريح ، باستثناء فترة قليلة جداً استضافت خلالها المهجرين الكويتيين الذين هربوا من بلادهم عقب الغزو العراقي .

ومثل ذلك الأزمة الدائمة في جامعة الرياض التي بنيت مبانيها القديمة وفقاً لتقديرات تقلّل من عدد الطلبة الذين يتوقّع انتسابهم للجامعة ، ثم ظهر ان تلك المباني لم تستوعب نصف عدد الطلبة الذين سجّلوا فعلاً ، وتمّ حلّ المشكلة باستئجار عمارات سكنيّة ، وعندما بنيت المدينة الجامعية الجديدة قيل ان وجود جامعتين في المنطقة الشرقية وافتتاح فرع للجامعة في كل من القصيم وعسير سوف يقلّل من عدد الطلبة المتقدمين للدراسة في الرياض .. وبناء على ذلك صمّمت الفصول الدراسية ووحدات السكن الداخلي ، لكن العام الأوّل كان صدمة اذ كان عدد الذين قدّموا طلبات للسكن الداخلي يبلغ اربعة او خمسة اضعاف طاقة الاستيعاب الإسمية التي بنيت على أساسها المدينة الجامعية ، وتمّ حل المشكلة برفض عدد من الطلاب ، وحشر الآخرين بمعدل ثلاثة الى اربعة في كل غرفة ، خلافاً للتقدير الأصلي الذي يقوم على ان أقصى حد هو طالبين لكل غرفة في السكن الداخلي .

وتجد في المدارس الشيء نفسه ، فبينما تقرّر وزارة المعارف المعدل الأمثل لعدد الطلاب في الصف الواحد بما لا يزيد عن ٢٥ طالباً ، فان عدداً كبيراً من الصفوف ينحشر فيها ٣٥ طالباً وقد يزيدون عن هذا في كثير من الحالات .

وقصارى ما يمكن قوله في هذا الصدد ان هناك خشية عند المسؤولين من إجراء تعداد رسمي للسكان ربما للاسباب التي سبق ذكرها ، وان هذا الاحجام قد أدّى الى وضع خطط للانماء تبلغ نفقاتها عشرات المليارات ، لكنها لا تقوم على أسس علمية مكينة ، ويظهر نقص المعلومات الدقيقة بسبب عدم وجود إحصاء سكاني وجهاً من وجوه عشوائية تلك المشاريع .

وقد وعدت وزارة المالية بإجراء إحصاء هذا العام (١٩٩١) ، لكنها عادت وأجّلته الى السنة القادمة ، ولا ندري اذا كان سيتم بالفعل أم أنه سيؤجّل مرّة أخرى ، وما اذا كانت ستنشر البيانات التي يظهرها الإحصاء أم ستظل مكتومة كما حدث للاحصاء الذي أجري في عام ١٩٧٥ .

لقد حان الوقت لإعادة تنظيم وضع البلاد وفق استراتيجية واضحة وموضع اتفاق وطني في مختلف الأبعاد .. فقد كشفت الأزمة في الخليج الى أي حدّ كان وضع بلادنا هشاً وقابلاً للتفتّت . ليس على الصعيد العسكري فقط بل على مختلف الأصعدة ، مما يشير الى فداحة الاضرار التي تحمّلناها من جراء السياسات الحكومية السابقة ، وعلى الخصوص برامج الإعمار الارتجالية .. ويوجب في الوقت عينه إعادة النظر في هذه السياسات ، وفتح حوار وطني شامل يشارك فيه أصحاب الرأي والمثقفون وأهل الإختصاص — كل في حقل إختصاصه — لوضع سياسات جديدة للعمل الحكومي على الصعيد الداخل ، من أجل أن تتحرك بلادنا بخطى أكثر وثوقاً في طريق المدنيّة والتقدّم .

ان ذلك يستدعي مشاركة واسعة من مثقفي البلاد في نقاش حول الموضوعات الواقعية التي تحتاجها البلاد اليوم .. كما يتطلب الامر سعة في صدور الاعلاميين لاسيما مسئولي التحرير في الصحافة المحلية من أجل إفساح مجال أوسع لتدارس حاجات البلاد بعد انقشاع أزمة الخليج وما كشفت عنه من ثغرات .

وقف الإقراض الحكومي للاستثمارات الصناعية

عجز الميزانية ارتفع الى ٦٠ مليار ريال ، وتوقعات بتضاعفه في السنة القادمة

قال رجال مصارف ، ان بنوكاً عدة تلقّت طلبات إقتراض من الشركات الكبرى سيما سابك وأرامكو ، بعد ان توقف صندوق التنمية الصناعية وصندوق الاستثمار ، عن إمدادها بالأموال التي تحتاجها لتمويل عمليات بناء جديدة ، وتتوقع أوساط المصارف المحلية طلبات جديدة من شركات أخرى خلال هذا العام .

وكانت وزارة المالية قد أبلغت في مطلع ١٩٩٠ صناديق الإقراض الحكومية (البنك الزراعي ، صندوق التنمية العقاري ، صندوق التنمية الصناعية ، صندوق الاستثمار) بأنها لن تمدّها بأموال جديدة بسبب العجز في الميزانية ، كما ان أزمة الخليج وإرتباك هيكل الانفاق الحكومي حال دون إصدار ميزانية العام الجاري .

ولم تعلن الحكومة رسمياً وقف إمداد صناديق الإقراض المتخصصة بالأموال ، لكنها طلبت إليها ان تتبّر أمرها من خلال تدوير الأموال السابقة والتشدّد في تحصيل ديونها ، مما أدّى الى إرباكها ، لكنها في النهاية تدبرت أمرها جزئياً .. أما في هذا العام فقد أعلنت تلك الصناديق عجزها عن تقديم أي قرض كبير ، الأمر الذي إضطر الشركات الرئيسية للتوجّه الى بنوك القطاع الخاص التي تطلب فائدة مرتفعة على قروضها ، بينما كانت القروض من الصناديق الحكومية معفاة من الفوائد .

وقال خبراء اقتصاديون ان الحكومة قد خفضت إنفاقها في الكثير من الموارد ، كما أوقفت معظم المشاريع المقرّرة في إطار خطة التنمية الخمسية ، وأوقفت بعض الأجهزة الحكومية تسديد ديونها للقطاع الخاص ، كما تم تجميد رواتب الموظفين في الإدارة الحكومية .

وتريد وزارة المالية من هذه الاجراءات تخفيض عجز الميزانية الذي ارتفع الى ٦٠ مليار ريال (١٦ مليار دولار) مقارنة بالعجز الذي توقعته الوزارة في نهاية العام الماضي والذي كان يفترض ان يبلغ ٢٤.٧ مليار ريال (٦.٦مليار دولار) .. وينظر خبراء بتشاؤم الى الوضع الاقتصادي خلال البقية الباقية من هذا العام حيث يتوقع ان يتضاعف عجز الميزانية الى ما يزيد عن ١٠٠ مليار ريال بسبب تكاليف حرب الخليج ، سيما الاصرار الاميركي على ان تدفع السعودية مبلغاً قد يصل الى عشرين مليار دولار (٧٥ مليار ريال) قبل نهاية العام ، كمساهمة في الجهد الاميركي لتحرير الكويت والدفاع عن الأراضي السعودية .

وتعوّل الحكومة على استقرار اسعار البترول هذا العام في تخفيف العجز ، وقالت تقديرات حكومية ان من المتوقع زيادة الطلب على النفط الخام مع بداية النصف الثاني من العام . واقترح رجال أعمال خفض النفقات الدفاعية الاستثنائية والاقتصار على تلك المقررة قبل أزمة الخليج ، وقد قدّمت وزارة الدفاع طلباً للولايات المتحدة بتزويد الجيش السعودي بأسلحة تبلغ قيمتها ٢٠ مليار دولار .

وقال هؤلاء ان البلاد لن تكون بحاجة لتلك الاسلحة في الوقت الراهن بعد تراجع خطر التهديد العراقي ، وتطبيع العلاقات مع ايران . ورأى أكاديمي متخصص في العلوم السياسية ان المملكة يجب ان تقبض كاملاً قيمة ما دفعته من أموال للولايات المتحدة وحلفائها العرب ، عن طريق مطالبتها بضمانات واضحة تجاه أي تهديد خارجي في المستقبل ، كما طالب مثقفون بمصارحة بين السلطة ورجال الأعمال الذين لديهم أموال ضخمة في الخارج لاعادتها بما يتضمن ذلك من تلبية مطالب هؤلاء وخاصة تلك المتعلقة بالاصلاح السياسي من أجل إستقرار البلاد ، وتوفير ضمانات ذاتية للنشاط الأهلي .

وتعقيباً على قرار وقف إمداد صناديق الإقراض بالأموال ، توقّع مصرفيون ان يؤدي ذلك الى تجميد المشروعات الصناعية والانتاجية الجديدة ، سيما تلك التي تحتاج الى رؤوس أموال كبيرة بالنظر لعجز المستثمرين الجدد من تحمّل الفوائد العالية التي تفرضها بنوك القطاع الخاص على قروضها .

وفد صناعي بريطاني يبحث في الرياض مشاريع مع وزاره الدفاع

عقدت في الرياض إجتماعات بين رجال أعمال بريطانيين ومسئولين بوزارة الدفاع السعودية تستهدف الإتفاق على برنامج للاستثمارات البريطانية في القطاع الصناعي في المملكة ، ضمن إطار برنامج التوازن الاقتصادي الذي تديره وزارة الدفاع .

وكانت المملكة قد اشترت طائرات بريطانية فيما اعتبر صفقة القرن ، بعد رفض الكونغرس الاميركي بيع طائرات اف ١٦ في أواخر الثمانينات .. ومن المفترض ان يستثمر البريطانيون مبلغ مليار جنيه استرليني في المملكة من أصل ١٥ مليار جنيه كانت قد دفعت ثمناً لطائرات تورنادو وتجهيزات أخرى بينها كاسحات ألغام ومعدات إسناد ، فيما أطلق عليه إسم «مشروع اليمامة» .

ويدير الجانب المالي للعملية بنك مورغن غرانفيل الذي كان ممثله ديفيد دوغلاس هيوم في عداد الوفد البريطاني الزائر .

وكانت المفاوضات مع الجانب البريطاني قد مرّت بصعوبات منذ توقيع إتفاق اليمامة .. إذ حاول البريطانيون التملّص من فكرة إستثمار أية أموال في السعودية ، وقام وفد من رجال الأعمال بزيارة للرياض في فبراير ١٩٩٠ لعرض أسباب التحفّظ البريطاني ، والتي تتناول بالخصوص إصرار السعودية على تسديد جزء من ثمن صفقة التورنادو على شكل دفعات من البترول الخام تحتسب أسعاره على أساس تفضيلي .

وتصرّ الحكومة على قيام الشركات البريطانية التي باعت الأسلحة بتنظيم استثمار حوالي بليون جنيه في المملكة ، رغم محاولات البريطانيين التملّص .

وكان برنامج التوازن الاقتصادي قد وضع في أوائل الثمانينات ، ويتضمن إشتراط قيام شركات توريد الاسلحة باستثمار نسبة معيّنة من قيمة أي عقد يتجاوز المئة مليون دولار ، في مشاريع إنتاج أو خدمات في السعودية بالمشاركة مع طرف سعودي . ويستهدف تكوين «لوبي» من رجال الأعمال في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية يضغط على حكومات البلدان المعنيّة للاستمرار في الالتزام بضمان إستقرار العرش السعودي ودعمه سياسياً وعسكرياً ، ويتحقق ذلك ــ حسب تقدير الحكومة ــ اذا كان لأصحاب الشركات الكبرى استثمارات ومصالح متنامية في المملكة .

وحسب ما كان مقدراً في أوائل الثمانينات ، فقد كان البرنامج سيساعد في نقل التكنولوجيا الى البلاد .. لكن ظهر فيما بعد ان الشركاء الأجانب عملوا على الحيلولة دون تسرّب أيّ معلومات ذات قيمة حول الجوانب التكنولوجيّة ــ لاسيما العالية ــ الى الشركاء السعوديين خشية ان يشعر السعوديون بالاستغناء عن خدماتهم في المستقبل .

وضمّت البعثة البريطانية ممثلين لشركة فوسبر ثورنيكرافت التي باعت كاسحات ألغام للسعودية ، وبريتش ايروسبيس التي باعت طائرات تورنادو ، اضافة الى ممثلين لشركات صناعية من المتوقع ان تشارك في البرنامج ، من بينها بريتش ستيل ، بورما كاسترول ، جون براون ، داوتي ، تورن اي . ام . اي ، ووسكس ووتر ، التي تصنع معالجات لتنقية المياه .

والمشاريع المطروحة على جدول أعمال الوفد البريطاني تتضمن إنشاء مصنع للقوارب المبنيّة من الألياف الزجاجية (فيبر غلاس) وتقنيات الادارة والتخزين في الصناعة . كما يحتمل طرح إمكانيّة المشاركة في محطة جديدة لتحلية مياه البحر في جدّة يعتزم تخصيصها لتوريد مياه الشرب الى الرياض .

قرار سويسري يربك العائلة المالكة

أرسل عدد من الأمراء على عجل موفدين الى جنيف لوضع ترتيبات جديدة لحساباتهم في البنوك السويسرية إثر قرار حكومتها بإلغاء قوانين السرية المصرفية .

وتوافد المبعوثون الى سويسرا للبحث مع المستشارين القانونيين للعائلة المالكة في كيفية ترتيب هذه الحسابات ، وما اذا كان من الممكن إبقاءها في سويسرا دون كشف هوية أصحابها او نقلها الى دول أخرى أكثر أماناً .

وتقول مصادر مصرفية سعودية ان مجموع التحويلات من أعضاء العائلة المالكة منذ ربيع عام ١٩٧٩ قد جاوزت عشرات المليارات من الدولارات ، وان الملك فهد وأربعة من أولاده حوّلوا ما لا يقل عن خمسة مليارات الى بنوك سويسرية واميركية خلال هذه الفترة .. وحوّل الأمير نايف واثنين من أولاده ثلاثة مليارات الى بنوك في البلدين واليابان .

وكانت الحكومة السويسرية قد قرّرت في مايو السماح بالتفتيش على الحسابات المصرفية التي يختفي أصحابها الحقيقيون وراء أسماء وهميّة او شركات واجهة ، بعد ضغط أميركي إثر اكتشاف تزايد حركة أموال مهربي المخدرات وحكام دول العالم الثالث الذين يسرقون أموال شعوبهم باتجاه البنوك السويسرية ، حيث يتمّ إيداعها في حسابات بأسماء مستعارة أو تحت إسم شركات وهميّة . وبين الذين كشف عنهم في هذا السياق صدام حسين ورؤساء هايتي والفلبين وزعماء كارتل المخدرات الكولومبي .

ومن شأن السماح بالكشف عن أسماء أصحاب الحسابات ، تسهيل عمليات التحقيق التي تقوم بها حكومات او حتى محققين خاصين وصحفيين .

دول الخليج تقرر سياسات جديدة للمساعدات الاقتصادية

صرح عبد اللطيف المقرن ، نائب الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بمجلس التعاون الخليجي ، ان دول المجلس تعتزم تغيير سياسات المساعدة الاقتصادية التي كانت تنتهجها خلال السنوات الماضية قبل الغزو العراقي للكويت . وبموجب السياسة الجديدة سوف تقدم دول الخليج مساعدات او قروض من خلال قناة موحدة ، كما ستقدم المساعدة للقطاع الخاص وليس للحكومات ، وستقتصر على الدول التي لم تساند العراق او تقف موقف الحياد

عام سيءٌ على الشركات الصناعية

كان العام الماضي سيّئاً على معظم الشركات الصناعية مع إنخفاض الإنفاق الحكومي ، وتوقف المشروعات العمرانية . وكانت شركة الكابلات السعودية بين الشركات التي تأثرت بشدة من الركود الاقتصادي الذي ساد البلاد العام الماضي ١٩٩٠ ، وزاد الطين بلّة نشوب أزمة الخليج التي أدت الى وقف كافة المشاريع العمرانية في البلاد والدول المجاورة .

وقالت مصادر في القطاع الصناعي ان معظم الشركات الصناعية تعاني من تدهور في مبيعاتها منذ عدة سنوات نتيجة إرتباك السياسات المالية للحكومة ، ولا سيما العجز المتوالي في الميزانية ، وما يؤدي إليه من تغيير مستمر في هياكل الإنفاق الحكومي .

وتعتمد الحركة الاقتصادية في البلاد بشكل كامل تقريباً على الإنفاق الحكومي ، وطالب رجال أعمال بتحرير النشاط الاقتصادي من سيطرة المال الحكومي .. لكن صعوبات واقعيّة تتعلق بتخطيط معظم المشاريع بناء على استمرار تدفق عوائد البترول ، وصعوبات تتعلق برغبة الحكومة في الإمساك بعجلة الحياة التجارية ، أعاقت هذا التحوّل .

وأعلنت شركة الكابلات السعودية في تقريرها الذي صدر حديثاً عن عملياتها للسنة الماضية ، عن تدهور في أرباحها بنسبة ٢,٩٣٪ ، حيث سجلت ربحاً في حدود ٦,٢ مليون ريال (٦٩٥ الف دولار) مقارنة بـ ٣٨ مليون ريال في العام الذي سبقه . وقال صناعيون ان الربح المسجّل للعام الماضي لم يأت من عمليات إنتاجيّة للشركة ، بل من الفوائد على أسهم في شركات خليجية او على أرصدتها في البنوك .. وأصيبت الشركة بنكسة أثر توقف عمليّة تأسيس شركة اللحين ــ تحت التأسيس ــ ، وكانت قد دفعت ٣٠ مليون ريال كتكاليف لتأسيسها بإعتبارها شركة تابعة .

ووجّه النقد الى شركة الكابلات لوضعها نسبة كبيرة من رأسمالها في استثمارات خارج البلاد ، بينما كان المفترض ان تستثمر كامل الرأسمال الذي دفعه المساهمون في الصناعة المحلية .. وتمتلك الشركة أسهماً في خمس شركات أجنبية .

وقال تقرير الشركة ان مبيعاتها انخفضت من ٩٢٢ مليون ريال في ١٩٨٩ الى ٦٨٦,٠ مليون ريال في العام الماضي . وارتفعت في المقابل المصروفات من ٧٢ مليون الى ٧٨ مليون ريال ، ولم تقدم الادارة تفسيراً لارتفاع المصروفات رغم انخفاض عمليات الشركة .

خلال ازمة الخليج . وقال المقرن ان رأسمال الصندوق التي من المقرر ان تبلغ عشرة بلايين دولار ، ستأتي بالدرجة الأولى من الدول الثلاث الأغنى (السعودية ، الكويت ، الامارات) .. وان الصندوق سيبدأ في تقديم المساعدات في العام القادم ١٩٩٢ .

وقرّر وزراء المالية بدول المجلس خلال اجتماع لهم في نهاية ابريل في الرياض ، تقديم الدعم المالي للمشروعات التي يوافق عليها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ــ وكلاهما يخضع لسيطرة الحكومة الاميركية ــ . ويقول مسؤولون اميركيون ان واشنطن وحلفاءها الخليجيين يحاولون إيجاد دور أكبر لكل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، ويريدون إعادة تنظيم الاقتصاد في الدول العربية وفقاً لنظريات السوق الحرّ التي تدعو اليها الولايات المتحدة واوروبا الغربية .

وفي الماضي كانت المساعدات الخليجية تقدّم للحكومات لمعالجة الأوضاع الاقتصادية المتردية ، او لإقامة مشاريع تنموية على المستوى الوطني لكل دولة ، لكنها الآن تسعى لدعم كبار رجال الأعمال ، والبيوتات التجارية في كل دولة عربية ومساعدتها في التأثير على سياسات الحكومة ، لكي تكون أكثر إنسجاماً وتوافقاً مع النظام الإقليمي الجديد الذي تريد دول الخليج إقامته بالتعاون مع الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية .

ويقول محللون في الخليج ، أن أحد أهم الأهداف التي تسعى إليها واشنطن بعد أزمة الخليج ، هي إدماج إقتصاد الشرق الأوسط بشكل كامل في السوق الغربية وإعتبارها منطقة إقتصادية واحدة ، واستعمال هذا الارتباط في الضغط لاستتباع الدول العربية الأخرى ذات العلاقة بالخليج اقتصادياً وسياسياً ، كما انه سيؤدي من ناحية اخرى الى إضعاف منظمة الأقطار المصدرة للبترول أوبك عن طريق ربط سياسات البترول بين أربع من أعضاء المنظمة (السعودية والكويت والامارات وقطر) ، وبين الدول المستهلكة الصناعية ، مما يجعلها قوة ضغط كبيرة في اجتماعات المنظمة بهدف منع الأعضاء الآخرين من الاتفاق على أي سياسات ترفع الأسعار ، او الضغط بأيّ صورة على الأسواق في الدول الصناعية .

الأمير وليد بن طلال يدفع ٢,٢ مليار ريال في صفقة مع سيتيكورب

بينما تتزايد الدعوة الى إعادة توطين رؤوس الأموال المحلية المهاجرة ، خاصة بعد فشل العديد من الاستثمارات الخليجية الكبرى في الغرب .. فان رجال أعمال سعوديون ما يزالون يضخّون الملايين من أرصدتهم المحليّة الى خارج المملكة .

وكان رجل أعمال بارز هو صالح كامل ، صاحب مجموعة دلّة ــ البركة ، قد انتقد ما أسماه بالقنوات التي تسهل هروب الرساميل الوطنية ، في إشارة غير مباشرة الى إنعدام التفاهم بين الحكومة والقطاع الاقتصادي الخاص .

وكشفت لجنة الاوراق المالية التابعة لوزارة المالية في الولايات المتحدة عن ارتفاع حجم الاموال الخليجية التي دخلت السوق المصرفية الاميركية خلال العام الماضي ، ولا سيما في النصف الثاني منه ، بعد تهديد الرئيس العراقي صدام حسين بمعاقبة الكويت والامارات في ١٧ يوليو ، ثم اجتياح قواته للكويت في الثاني من أغسطس ، كما ان الاسواق الاوروبية تلقت هي الأخرى تحويلات ضخمة من الخليج .

وقالت معلومات من اللجنة المالية الأميركية ان بين أضخم العمليات التي تمت خلال الأشهر الماضية ، كانت عمليتان لرجلي أعمال سعوديين ، فقد دفع الأمير وليد بن طلال بن عبد العزيز آل سعود ٥٩٠ مليون دولار (٢,٢ مليار ريال) في صفقة اشترى بموجبها إصداراً جديداً من الأسهم القابلة للتحويل في بنك سيتيكورب الاميركي ، وهي تساوي عند التحويل عشرة بالمائة من الأسهم العادية .. وكان الأمير يملك في العاضي ٤,٩٪ من الأسهم العادية للمصرف المذكور .

كما رفعت مجموعة العليان التي يملكها السيد سليمان العليان حصّتها في بنك تشيس مانهاتن الى ٥,٢٣٪ بعد ان اشترت المجموعة ٦,٧ مليون سهم من أسهم البنك عبر شركة فرعية هي كريسنت دايفر سيفايد ، وتبلغ حصّة العليان في البنك ١٥٩ مليون دولار ، وقد تمّ زيادة الحصّة في مارس الماضي .

وفي أبريل الماضي أعلنت مؤسسة النقد السعودي عن خطوات تستهدف المحافظة على الرساميل داخل البلاد ، عن طريق رفع أسعار الفائدة على السندات الحكومية . ويقول رجال الأعمال ان مثل هذه الطريقة ساذجة ولا تعالج أسباب هروب الرساميل او سلبيتها . وكان عدد من أعضاء غرف التجارة قد انتقد السياسات الاقتصادية الحكومية وطالب بأن يشارك القطاع الأهلي في وضع السياسات الاقتصادية في المستقبل ، كما انتقد آخرون محاباة الحكومة لأمراء العائلة المالكة واستغلالهم لنفوذهم في السيطرة على السوق .

ويشعر رجال الأعمال بأن بعض القرارات الحكومية توضع لمصلحة الأمراء الذين يسيطرون على ما يسمّى بسوق العمولات والعقود الحكومية ، وليس من المرجح ان تغيّر الحكومة هذه السياسة في المدى القريب ، بالنظر الى ان هذا النهج يوفّر عليها المطالب السياسية للأمراء الكبار الذين يطالبون بحصّتهم من الحكم ، وقررت العائلة المالكة إطلاق يدهم في التجارة تعويضاً لهم عن فقدان مكانتهم السياسية .

وطالب تجار كبار بصورة علنية إصلاح النظام السياسي ، بإقرار الديمقراطية وتساوي الفرص بين المواطنين وحريّة الصحافة ، وقالوا ان لديهم عشرات الملفات عن عمليات قام خلالها أمراء بارزون باستغلال نفوذهم لتحطيم تجار آخرين والحصول على أموال طائلة بأساليب وصفوها بأنها ترقى الى درجة الجريمة المنظمة .. وقالوا أنه في ظل استمرار هذا النهج ، فان مقومات الاستقرار المالي في البلاد غير قوية .

مقالات جديرة بالمناقشة

في مقالات متسلسلة تنشرها مجلة المجلة ، عرض الدكتور عبد العزيز المهنا السبل التي يراها سالكة للوصول الى القوة الاقتصادية . وقد اعتبر الدكتور المهنا ذلك مساهمة في البحث عن أوضاع ما بعد الحرب وصولاً الى إعادة النظر في مسارات العمل الراهنة على الصعيد الحكومي والشعبي .

ويشارك في هذا الرأي معظم الاكاديميين والأشخاص الفاعلين في المملكة . فنهاية الأزمة ــ حسب رأي عديد منهم ــ لا يجب ان تكون عودة الى الإسترخاء الذي كان سائداً قبل الثاني من أغسطس الماضي ، وهم في هذا المجال يدعون الى حوارات واسعة والى مشاركة في الرأي بغض النظر عن الحدود التي تضعها الجهات الحكومية للحوار حول القضايا الوطنية .

وفي تلك المقالات ركّز المهنا على ما يمكن إعتباره (الجانب الأخلاقي) في عملية التطور الاقتصادي . وكنّا نتمنى ان يتعمق في مناقشة الأسس النظرية ، والأهداف الدقيقة لعملية التطور هذه ، على الرغم من انه أشار إشارة عابرة الى ضرورة تحديد الهدف .. لكنه عرضه بشكل عالم عاجل وكأنما يخشى ان يدخل قلمه دائرة الممنوع . وهذا على أي حال أمر قابل للتفهم في ظل الضرورات التي يجب على الكاتب أخذها بعين الإعتبار عندما يكتب في الصحافة المحلية .

على ان الدكتور المهنا أشار الى قضايا في غاية الأهمية ونأمل انطلاقا من حقيقة ان تصحيح الأخطاء السابقة ، وإعادة تقويم المسار الوطني ، هو مسئولية كل مواطن ولا سيما أصحاب الرأي من أهل البلاد .

صحيح أن الحكومة إنفردت في الماضي ــ ولازالت ــ بتقرير السياسات والمشاريع ، وانها تمارس سلوكا يتضمن تهميش وإستبعاد أصحاب الكفاءات والفاعلين الذين لا يدورون في فلك العائلة المالكة ، وربما يستمر هذا النهج لفترة طويلة في المستقبل .. وصحيح ان المساحة الممكنة لنشر الرأي ــ حتى مع التحفّظ ــ ضعيفة جداً في الصحافة المحلية .. الا ان هذا كله لا يعفي صاحب رأي من قول رأيه إذا كان يظنّه مفيداً للوطن ، بأي صورة وفي أي مكان .

كما أن من الضروري أن نمارس بعض حرياتنا ، وان نحوّلها الى أمر واقع ، رضيت العائلة المالكة أم أبت ، لأننا اذا فعلنا ذلك فانها تصبح مع الزمن أموراً قائمة لا يمكن بسهولة منعها ، ونعني هنا بالخصوص حرية الرأي والتعبير والنقاش ، سيما وأننا نتحدث في مصلحة وطن هو وطننا ، وشعب هو شعبنا ، وأرض هي أرضنا ، ومستقبل هو مستقبلنا ، وهو بالقطع ليس وطن العائلة المالكة وحكومتها فقط ، وليس مزرعتها ، وليس ايضاً مستقبلها وحدها .

شيني يزور المنطقة لاعداد ترتيبات امنية

قام وزير الدفاع الامريكي بجولة في الخليج لدراسة ترتيبات الامن بعد حرب الخليج والدور الذى سيقوم به الامريكيون .

واجرى ديك شيني مناقشات بشأن خطة تتضمن وجود بحرى امريكى موسع وتدريبات عسكرية مشتركة وزيادة مبيعات الاسلحة وتخزين اسلحة امريكية احتياطية فى المنطقة .

وقالت وكالة انباء الخليج ان محادثات شيني مع المسؤولين فى البحرين ستغطى العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها ولا سيما فى المجال العسكرى.

وقالت مصادر دبلوماسية ان فكرة استخدام البحرين كقاعدة لتكون مقر قيادة امريكى متقدم يمكن ان تناقش اثناء محادثات شيني على الرغم من انه لم يتم تقديم مقترحات حتى الان للحكومة البحرينية . وكانت البحرين قد اتاحت تسهيلات للتزود بالوقود والموءن وتسهيلات اخرى للبحرية الامريكية فى الخليج خلال الاربعين عاما الماضية.

وقال مسؤول فى وزارة الخارجية البحرينية فى مارس الماضي ان علاقات البحرين مع الولايات المتحدة قوية ولكن لم يتم بعد اقرار ترتيبات امنية جديدة بينهما .

وقال شيني الذى قام بجولة فى الخليج تشمل ست دول لصحفيين سافروا معه من واشنطن ان عدد الجنود الامريكيين سيزيد فى المنطقة بالمقارنة مع العدد الذى كان متواجدا فى الماضى . لكن واشنطن لا ترغب فى وجود قوات برية بشكل دائم فى المنطقة ، ولكن البحرية الامريكية ستزيد من حجم قواتها وان وجود وسائل نقل جوى سريع ضرورى لزيادة الامن .

وكانت القوات البحرية فى الولايات المتحدة ودول اوروبية تستخدم البحرين كقاعدة تنسيق لعملياتها لتنفيذ العقوبات الاقتصادية والتجارية التى فرضتها الامم المتحدة على بغداد بعد غزوها للكويت .

وكان وزير الداخلية البحريني الشيخ محمد بن خليفة ال خليفة قد حضر يوم السابع من مايو اجتماعا لمجلس التعاون الخليجى عقد فى عمان لمناقشة مستقبل الوجود العسكرى الامريكى فى الخليج . واتفقت دول المجلس ومصر وسوريا فى مارس ، على تكوين قوة عربية اقليمية لحفظ السلام ، لكن مصر سحبت قواتها بصورة مفاجئة .

وعلم في مسقط ان وزير الدفاع الامريكى ريتشارد شيني سلم لزعماء الخليج مشروع خطة خاصة للرئيس الامريكى جورج بوش بشأن اجراءات امنية مشتركة .

وقال شيني للصحفيين في مؤتمر صحفى فى ابو ظبى انه اجرى مناقشات بشأن زيادة الوجود العسكرى الامريكى فى المنطقة وزيادة التعاون العسكرى مع دول الخليج .

ولكنه رفض ان يكون اكثر تحديدا او ان يقول ما اذا كانت دولة الامارات ستستمر فى السماح لطائرات نقل عسكرية امريكية طراز سى/ ١٣٠ بالهبوط فى اراضيها وهو حق منحته لها قبيل حرب الخليج بوقت قصير .

وكان شيني قد صرح قبل زيارته للمنطقة : (ساسلم فى كل دولة اتوقف بها رسالة من الرئيس بوش للحكومة المضيفة تتناول نفس الموضوعات التى اشرت اليها) . ووصف الرسائل بانها اتصالات خاصة ورفض مناقشة محتوياتها . واضاف يقول (ليس لدى ما اعلنه ولا انوى اعلان اى شيء بشأن العلاقات المحددة مع هذه الدول).

وشيني هو الذى اقنع الملك فهد بصورة شخصية فى اغسطس اب الماضى فى اعقاب الغزو العراقى للكويت بدعوة ٥٤٠ ألف جندى امريكى الى المنطقة ومعظمهم الى السعودية.

تطور في العلاقات بين البلدين

سعود الفيصل الى طهران وأنباء عن زيارة متوقعة للملك بعد الحج

ذكرت مصادر صحفية ان وزير الخارجية الامير سعود الفيصل سيتوجه الى طهران على رأس وفد يضم وزيري النفط هشام ناظر والمالية محمد ابا الخيل . وكانت وكالة الانباء السعودية قد ذكرت في وقت سابق ان وزيرى مالية ايران والمملكة العربية السعودية سيجتمعان قريبا للبحث فى التعاون الاقتصادى بين بلديهما .

ونقلت عن وزير الاقتصاد الايرانى محسن نوربخش قوله ان الاجتماع سيعقد فى الاسابيع القليلة القادمة (ربما في يونيو) ولم يقل الوزير الايرانى اين سيعقد الاجتماع المزمع . وقد التقى نوربخش بوزير المالية السعودى محمد على ابا الخيل اثناء حضور اجتماع مشترك لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى واشنطن في اواخر ابريل الماضي .

وقد كانت هناك خلافات شديدة بين ايران والسعودية بعد الثورة الاسلامية فى طهران عام ١٩٧٩ لكن العلاقات بين البلدين تحسنت تحسنا كبيرا منذ الغزو العراقى للكويت فى اغسطس اب الماضى . واستانف البلدان العلاقات بينهما فى مارس اذار وقام وزير الخارجية الايرانى على اكبر ولايتى بزيارة تاريخية الى السعودية في ابريل الماضى .

الى ذلك ذكرت انباء ان الملك فهد يخطط للقيام بزيارة (تاريخية) لايران هي الاولى من نوعها منذ سقوط الشاه وانتصار الثورة الاسلامية ، ولكن تلك المصادر ذكرت ان موعد الزيارة ربما يتحدد بعد موسم الحج ، وكان وزير الخارجية الايراني الدكتور علي اكبر ولايتي قد ذكر انه سلم الملك فهد دعوة رسمية من الرئيس رفسنجاني لزيارة طهران وان الملك قبل الدعوة ووعد بتحقيقها في وقتها المناسب.

الامير احمد يحذر احد الخطباء و ٢٠٠ استاذ جامعي يطالبون الملك بالاصلاح السياسي

استدعى الامير احمد بن عبد العزيز نائب وزير الداخلية الخطيب الشيخ سفر الحوالي وطلب منه الامتناع عن القا المحاضرات (الخارجة عن دائر اهتماماته) فرفض الحوالي ذلك واتفقا ان يكون طرح المواضيع الحساسة عبر العلماء الكبار فكتب الشيخ الحوالي رسالة مفصلة الى عدد من العلماء منهم الشيخ بن باز حول ضرورة قول كلمة الحق والاعلان بها ، وكذلك عن الوجود الامريكي ، وأثاره ، وكذلك عن الاهداف الامريكية في المنطقة واستشهد بكتب ومصادر اجنبية ، وكذلك حول المفاسد الموجودة في البلاد ، ويقال ان الرسالة قاربت الاربعمائة صفحة .

جدير بالذكر ان رسالة اخرى كانت قد اعدت من قبل ٢٠٠ استاذ جامعي بينهم ٦٠ من جامعة الملك سعود و ١٤٠ من جامعة الامام محمد بن سعود كتبت في ٤٠ صفحة وكانت مفصلة وشاملة حول مختلف القضايا التي تؤكد على الاصلاح السياسي ، ورفعت للملك ، مما حدا

امير منطقة الرياض الامير سلمان للاجتماع مع اعضاء مجلس الجامعتين ، كل على حدة ، وهم عبارة عن عمداء كليات الجامعات ودافعوا عن انفسهم ، وكرر افضاله وخدماته للبلاد والاسلام ، ولم يتعهد بأي اصلاحات ، كما لم يناقشها مع العمداء.

العراق يشارك في موسم الحج لهذا العام

اعلن العراق انه سيرسل حجاجا الى المملكة العربية السعودية هذا العام على الرغم من حرب الخليج . ونقلت وكالة الانباء العراقية عن وزير الاعلام والثقافة حامد يوسف حمادى قوله ان وزارة الاوقاف والشؤون الدينية ستضع القواعد اللازمة لتنظيم السفر . وقالت الوكالة ان اجتماعا لمجلس

الوزراء راسه سعدون حمادى رئيس الوزراء عهد الى الوزارة بهذه المهمة . ولم تذكر الوكالة العدد المتوقع للحجاج العراقيين .

وكانت توقعات سابقة قد قالت ان الكثير من المسلمين لن يحجوا هذا العام بسبب تدهور علاقات بلادهم مع الحكومة السعودية بعد ازمة الخليج ، وقد اعترض الكثير من المسلمين على استدعاء القوات الامريكية بالقرب من الاماكن المقدسة واعتبروا ذلك تحديا لمشاعرهم من قبل النظام السعودي.

وليس معلوما حتى الآن ، كيف سيتمكن الحجاج العراقيون من الوصول الى السعودية ، حيث ان العلاقات الرسمية مقطوعة بين البلدين ولايوجد اي تمثيل رسمي بينهما ، كما لا توجد اي دولة تقوم برعاية المصالح السعودية في بغداد.

المجموعة الاوروبية تشترط تعهد دول الخليج باحترام حقوق الانسان قبل تنشيط التجارة معها

قالت مصادر اللجنة الاوروبية ان مجموعة الدول الاعضاء في السوق الاوروبية المشتركة تريد ان يتضمن اتفاقها الجديد للتجارة الحرة مع الدول الست الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي الربط بين التجارة واحترام حقوق الانسان .

وقالت المصادر ان اللجنة الاوروبية وهي الهيئة التنفيذية للمجموعة الاوروبية تريد الاشارة الى حقوق الانسان (كتابة) في الاتفاق الذى يجرى حاليا التفاوض بشانه او ان يتم الحاق ذلك في مقدمة الاتفاق . وقال مصدر (هذه سياسة تنتهجها اللجنة بصورة مضطردة) .

واشار المصدر الى ان اتفاق التعاون بين المجموعة الاوروبية مع الارجنتين يجعل من الديمقراطية شرطا للحصول على مساعدات كما تؤكد معاهدة المجموعة مع ٦٩ دولة نامية على الحاجة الى حماية حقوق الانسان .

واجتمع وزراء خارجية المجموعة الاوروبية مع وزراء خارجية الدول الست الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي في لوكسمبورج لاستعراض التعاون وبحث الموقف السياسي في الخليج .

وتحرص الدول الخليجية على الحصول على تنازلات من المجموعة الاوروبية لصادراتها من البتروكيماويات والالومنيوم . وقال فرانشيسكو فرناندیز اوردونیز وزير الخارجية الاسباني (سنتحدث بشأن ما اذا كان سيمكننا التوقيع على اتفاق للتجارة الحرة) ولكنه اضاف قوله ان مدريد تريد شروطا معينة .

واضاف (نحن نقترح عقد اتفاق للتجارة الحرة يتضمن فقرة بشأن الاحوال السياسية او التغيير الديمقراطي) . وان المجموعة الاوروبية قد تثير ايضا مسألة المقاطعة العربية للشركات التي تتعامل مع اسرائيل .

وقد قال مسئولون في المجموعة الاوربية ان مباحثاتهم مع مجلس التعاون الخليجي كانت ايجابية ولكنها لم تتناول قضايا مثل حقوق الانسان وخفض الرسوم الجمركية على صادرات عربية رئيسية .

وعلم من اوساط المفاوضين الاوروبيين ان صفقة تمت على ما يبدو في المفاوضات بحيث عرض

الخليجيون التحرك نحو تخفيف المقاطعة العربية للشركات الاوروبية التي تتعامل مع اسرائيل مقابل تخلي المجموعة الاوربية عن الضغط على الخليجيين بشأن انتهاكات حقوق الانسان في الخليج ، ومبدأ التحول الديمقراطي للانظمة السياسية التي وصفها وزراء في المجموعة بانها عشائرية وتشابه انظمة القرون الوسطى . وقال احد الوزراء ان اتفاقا حقيقيا لم يتم التوصل اليه وان قضية حقوق الانسان ستبقى على قائمة الابحاث ، وانهم سيعودون الى طرحها في وقت لاحق.

وقال المصدر ان الوزراء الخليجيين اعتذروا بان القضية يجب ان يبت فيها خلال اجتماعات سياسية لكنهم سينقلون وجهات نظر زملائهم الاوروبيين الى حكوماتهم ، كما نقل عن احدهم القول بان ثمة تغييرا الى الافضل يجري في المنطقة ولو ببطء بسبب المقاومة الشديدة من القوى النافذة التي لها مصلحة في ابقاء الوضع على حاله في الخليج .

بشارة : الجامعة العربية اصبحت من الماضي

اشار مسؤول خليجي كبير الى ان دول الخليج لن تكون معنية كثيرا بجامعة الدول العربية في المستقبل ، وانها ستركز على التعاون الاقليمي بينها وبين الحلفاء الاقرب اضافة الى تكثيف علاقاتها مع الحلفاء الغربيين الذين دعموها في حرب الخليج . وقال عبد الله بشارة امين عام مجلس التعاون الخليجي قبيل الاجتماع الذي عقده وزراء الخارجية الخليجيون في الكويت ان حرب الخليج جعلت الجامعة العربية التى تضم ٢١ دولة تحيد عن طريقها . وسيعتمد الوزراء فى مناقشاتهم على تحالف عربى جديد يضم دول المجلس الست ومصر وسوريا .

وكانت مصر وسوريا ودول المجلس الست قد وافقت فى دمشق خلال شهر مارس اذار الماضى على تشكيل قوة حفظ سلام فى منطقة الخليج . وكان مقررا ان توافق القاهرة ودمشق على ابقاء عدة الاف من جنودهما في الخليج لضمان عدم تعرض دوله لتهديدات اخرى من جانب العراق ، فى مقابل مساعدات اقتصادية . لكن خلافات حول الدور المصري والتوازن بين مصر وايران في الترتيب المقترح للامن الاقليمي اضافة الى الضغط الداخلي في مصر قد حمل الرئيس المصري على سحب قواته من السعودية والكويت بصورة غير متوقعة - وقال بشارة ان وزراء خارجية دول المجلس سيناقشون اهمية اعلان دمشق بالنسبة لنظام عربى جديد . لان حرب الخليج غيرت بعض الافتراضات العربية التى اعتمدت على ميثاق جامعة الدول العربية التى تأسست عام ١٩٤٥ .

و كان بشارة يشير الى عدم قدرة جامعة الدول العربية على منع الغزو العراقي للكويت ورفض اعضاء مثل الاردن واليمن والسودان ومعظم الدول العربية فى شمال افريقيا مساندة الكويت فى حربها لطرد القوات العراقية .

واضاف بشارة عارضا الموقف الخليجي الجديد من العلاقات الخليجية – العربية بالقول ان اطار اعلان دمشق هو اساس العلاقات العربية الجديدة فالجامعة العربية قد عفا عليها الزمن .

وقال ان مطالب الكويت الامنية يجب ان تلقى استجابة .. وكانت الكويت قد طلبت بقاء القوات البرية الغربية ، الا ان دوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطانى رفض فكرة بقاء قوات بريطانية قائلا : ان الولايات المتحدة وبريطانيا وربما فرنسا ، ستساند اعلان دمشق بترتيبات بحرية وجوية . وقال بشارة ان هناك تحسنا فى الافق فى العلاقات بين طهران ودول الخليج التى ساندت العراق فى حربه مع ايران منذ عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٨ .. واضاف ان ما ينتظر هذه العلاقات مشجع للغاية . وكانت ايران التى تمتلك اطول ساحل على الخليج قد طالبت بأن تكون جزءا من اى ترتيبات امنية اقليمية.

وأكد بشارة ان دول المجلس تؤيد جهود السلام التى يقوم بها جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكى للتوصل الى سلام بين العرب واسرائيل ، يقوم على الاعتراف بالدولة اليهودية ، وايجاد حل للمشكلة الفلسطينية .. واضاف ان حكومات الخليج على قناعة كاملة بان تحقيق الهدوء والاستقرار فى الخليج لن يكون ممكنا الا بحل القضية الفلسطينية ، وان استقرار منطقة الخليج الغنية بالنفط له مدلولات واسعة . فالخليج ليس بحيرة محلية بل ممر مائى دولى .

حول كتاب « حتى لا تكون فتنة »

عبد الإمير موسى

الدكتور غازي القصيبي ـ وزير الصناعة سابقا ، وسفير السعودية في البحرين حالياً ـ أثار الدهشة حينما أصدر الطبعة الثانية من كتابه الجديد (حتى لا تكون فتنة) ، وسبب الدهشة يعود الى أن إصدار الطبعة الجديدة دليل على أن القصيبي قد قرّر المضي في صراعه ضدّ علماء الدين الذين انتقدوا سياسات الحكومة خلال أزمة الخليج ، رغم ان الأزمة قد إنتهت ، وتوقّف اولئك العلماء عن الحديث فوق المنابر عن القضايا التي أثيرت خلال الأزمة .

بعض العلماء قالوا ان القصيبي مدفوع ومدعوم من جانب قوى في العائلة المالكة ، يستعصي على العلماء منازلتها ، وأشاروا بالخصوص الى الأمير سلمان بن عبد العزيز ، أمير الرياض .. بينما قال آخرون ان الضوء الأخضر جاء من الملك فهد شخصياً الذي انزعج من تردد بعض العلماء ومخالفتهم للرأي الرسمي خلال الأزمة ، وأراد تقليم أظافرهم .. لكن القصيبي نفسه ، وبعض المقربين منه يقولون انه لم يكن ينتظر الدعم ، وانه دخل هذا الصراع لأنه وجد مكانته الإجتماعية مهدّدة ، ولأنه لا يراهن إطلاقاً على دعم التيار الديني ، وأضاف هؤلاء ان وزارة الإعلام لم تسمح بطباعة الكتاب في المملكة ، لذلك طبع في الخارج ، رغم ان جميع نسخه بيعت داخل المملكة بطريقة أو بأخرى .

وصدرت الطبعة الجديدة في لندن ، ولمّا تمضي أربعة أشهر على صدور الأولى ، مما يشير الى حجم الإقبال الذي حظي به الكتاب ، ويعتزم القصيبي توسيع حملته ضد رجال الدين المعارضين بتوزيع الكتاب في مختلف البلدان العربية ، إبتداءاً بمكتبات القاهرة ، في خطوة تستهدف إقناع هؤلاء بقدرته على النيل منهم والتشهير بهم ، ليس في المملكة او الخليج فحسب ، بل في أي مكان تصل إليه محاضراتهم أو كتبهم .

ويتألّف الكتاب من أربع رسائل موجّهة الى الشيخ ناصر العمر والشيخ عايض القرني والشيخ سلمان العودة ، في ٢١٨ صفحة بطباعة فاخرة ، وبيع في الأسواق بسعر زهيد قياساً الى أسعار الكتب من نفس الحجم وفخامة الطبع .

والكتاب في مجموعه ردّ غاضب على محاضرات ألقاها المشايخ الثلاثة الذكر ، ووزّعت من ثمّ على أشرطة كاسيت ، وتضمّن بعضها إنتقاداً لمن دعاهم المشايخ بـ «العلمانيين» ، وأشار فيها بعضهم الى القصيبي ، دون ذكر إسمه .

وفي الاعتقاد السائد ان خطوة القصيبي هذه سوف تدفع النشطين في التيار الديني الى ردّ مقابل بنفس الطرق السابقة (الأشرطة والمنشورات) أو الكتب ، لكنها على أي حال دليل على ان الصراع بين الخط الديني المتمرّد على المؤسسة الرسمية ، وبين الخط الليبرالي الذي يوصف بأنه ملتصق بالعائلة المالكة سوف يستمر لفترة أخرى .. وقد أشارت «الجزيرة العربية» في أعداد سابقة الى ان الصراع بين الجهتين هو في أحد وجوهه صراع ضد السلطة التي ـ حسب رأي المتدينين ـ تحتضن وتدعم التيار العلماني .

والحقيقة أن عدداً من أمراء العائلة المالكة النافذين ، لم يكتموا تعاطفهم مع الليبراليين ، ونفورهم من الخط الديني تارة بسبب مطالبته بحصة أوفر في السلطة ، وأخرى لمعارضته سياسات الحكومة سيما في العلاقة مع الغرب ، وثالثة لفشل المؤسسة الدينية الرسمية في منافسة نظائرها في البلاد الأخرى .

تمحور الكتاب حول نقاط أربع مركزية تجدها متكررة في كل صفحة تقريباً :

١ ـ تأليب العائلة المالكة على رجال الدين المعارضين بدعوى أنهم «فقهاء سياسيون يسعون لقلب نظام الحكم» .

٢ ـ التشهير بما أسماه «جهلهم بالدين» ، وأن معظمهم لا يزال على مقاعد الدراسة «ان عايض القرني لازال تلميذاً يحضر للماجستير .. فأعجب لزمن أصبح فيه التلاميذ (علماء الاسلام) .. وفّق الله أخي

الى إكمال دراسته والتخرّج» ص ١٠٢ .

٣ ــ التأكيد على أنهم متعصّبون يرون وجهاً واحداً من الحقيقة ، ولا يبالون بآراء الاخرين .

٤ ــ الدفاع عن الذات ضدّ ما إتّهم به من العلمانية .

ولا يخفى ان النقطة الأولى هي الأشد ، كونها رسالة تحذير مباشرة الى المشايخ ، ولمن يهمه الأمر من أنهم قد تجاوزوا الخطوط الحمراء .. وحسب العرف السائد ، فانه لا يسمح لأيّ شخص في البلاد بالقول علناً أن هناك من يعارض الحكم ، أو يسعى لتغيير النظام السياسي . ولذلك إعتبر كلام القصيبي مبلّغاً رسالة موجّهة من العائلة المالكة للمتدينين ، وستجد في معظم صفحات الكتاب ذلك التركيز المبالغ فيه على هذه المسألة .

التأليب

يقول القصيبي : «يا أخي ناصر العمر ، أنت تعيش في الدولة الوحيدة على وجه الأرض كلّها ، التي تلتزم بشرع الله ، وتقيم حدود الله .. فاتّق الله ولا تصمها بوصمة العلمانية ، فتطعنها في المقتل» ص ٣٩ .

° «ويا أخي ناصر العمر .. إتق الله ، ولا تشق عصا الطاعة على ولي الأمر (الملك) الذي يقدّرك ، كما يقدّر كل العلماء ، ويفتح لك بابه ، ويستمع إليك ، فتزعم أن رجال دولته من العلمانيين ، وأن أنظمته علمانية ، وأن إعلامه يحارب الدعوة الى الله» ص ٤١ .

° «ان النبي ﷺ شرّع لأمته إيجاب إنكار المنكر ، ليحصل بإنكاره من المعروف ما يحبه الله ورسوله .. فإذا كان إنكار المنكر يستلزم ما هو أنكر منه ، وأبغض الى الله ورسوله ، فإنه لا يسوغ إنكاره ، وهذا كالإنكار على الملوك والولاة بالخروج عليهم ، فإنه أساس كل شرّ وفتنة ، الى آخر الدهر» ص ٧٣ .

° «نتمنّى من إخوتنا من الغلاة الجدد ان يتّقوا الله ويتحاشوا إيغار صدور العامّة على ولي الأمر في أمور يعدّونها من المنكرات ، وهي لا تعدّ شيئاً إذا قورنت بما يحدثه شقّ عصا الطاعة من فتنة وبلبلة» ص ٧٣ .

° «من الذي يشكّل خطراً على الاسلام والمسلمين .. الرجل ــ القصيبي يقصد نفسه ــ الذي طار قرابة مائة ألف ميل في مهمّات حسّاسة دقيقة ، تستهدف كلّها الدفاع عن حمى الوطن ومقدساته . أم الرجل ــ عايض القرني ــ الذي أعلن في شريطه «الشجاع» : (سهام في عين العاصفة) ، أن الجيوش الشقيقة والصديقة أقبلت تريد الأماكن المقدسة» .. وفي الهامش «عسى ان يكون عايض القرني قد اقتنع الآن بعد سقوط صواريخ صدام حسين على الرياض والمنطقة الشرقية ، ان هذه الجيوش ، أقبلت لتساعدنا على إستعادة الكويت وحماية المملكة ، ودحر صدام حسين ، ولم ترد الاماكن المقدسة» ص ١٢٠ .

° «واتّق الله يا أخي عايض القرني ، ولا يستخفنّك الشيطان والذين يوسوسون لك ، أنّك ستكون «خميني المملكة القادم» وتعلن فيها «ولاية الفقيه» .. اتّق الله يا أخي عايض القرني ولا تؤلّب الرعيّة على راعيها» ص ١٢٥ .

° «إلزم جماعة المسلمين يا أخي عايض القرني» .

«إلزم إمام المسلمين (الملك) يا أخي عايض القرني» .

«كفّ عن الدعوة الى تجريد السيوف يا أخي عايض القرني» .

«إحذر يا أخي عايض القرني ان تكون من مشعلي تلك المقتلة العظيمة» ص ١٢٦ .

الرسالة الرابعة بدأت صارخة وشديدة العنف من عنوانها وتمهيداتها .. فعنوانها «يا أخي سلمان العودة .. إعذرنا ! .. لا مكان لولاية الفقيه عندنا» ص ١٣١ .

وفي التمهيد يورد ثلاث فقرات من خطب للامام الخميني حول طاعة الحاكم ودور علماء الدين ، ثم يورد فقرة من خطاب للشيخ سلمان العودة ، يتحدّث فيه أيضاً عن دور علماء الدين ، وبالذات حول ضرورة إهتمامهم بالقضايا السياسية .. ويعقّب القصيبي في آخرها بجملة : «لم يقل ذلك الخميني في إيران .. قاله في المملكة سلمان العودة» ص ١٣٩ .

ثم يبدأ الاستاذ القصيبي في الرسالة ..

«هذه المملكة دون غيرها من بلاد المسلمين تجسيد حيّ لفكرة ان الاسلام هو الدين والدولة .. رئيس الدولة هو إمام المسلمين قبل أن يكون الملك .. ومن هذا المنطلق تخلّى إمام المسلمين في المملكة عن اللقب المعتاد للملوك ــ صاحب الجلالة ــ وجعل لقبه خادم الحرمين الشريفين ، فتأمّل أبعاد هذا القرار» ص ١٤١ .

° «ومع ذلك نقلت هذه الاصطلاحات ، واستخدمت داخل المملكة ، حيث لا مجال لانطباقها مع ظهور طبقة جديدة في مجتمعنا هي طبقة الفقهاء السياسيين ، وهم يختلفون اختلافاً جذرياً عن العلماء الذين ألفهم مجتمعنا منذ نشأته ، ويستخدمون أساليب غير أساليب هؤلاء العلماء ، ويسعون في النهاية الى الاستئثار بالسلطة متأثرين بفكرة ولاية الفقيه» ص ١٤٣ .

° «ولاية الفقيه بدعة إبتكرها الخميني لوصوله ووصول رجال الدين الى السلطة .. وموجزها ان السلطة يجب ان تكون حكراً للفقهاء» ص ١٤٣ .

° «وحبّ السلطة من طبيعة البشر .. بعضهم يطلبها لذاتها ، وبعضهم لتحقيق أهداف سامية ونبيلة .. ولهذا لم يكن من المستغرب ان يتأثر بها عدد من زعماء الحركات الأصولية في العالم الإسلامي ــ من شيعة وسنّة ــ تأثراً واضحاً أو خفياً .. مَنْ ذا الذي يكرّه الاستئثار بالسلطة ، وان تتسلل الى داخل المملكة كما تسلل مصطلح العلمانيين ، ومصطلح الأصوليين ، ولتصبح ذات تأثير كبير على أفكار الطبقة الجديدة في المملكة (الفقهاء السياسيون)» ص ١٤٥ .

° «وبخلاف علمائنا الأفاضل الذين كانوا يعتبرون أنفسهم دائماً جزءاً لا يتجزّأ من نظام الحكم ، وجزءاً لا يتجزّأ من الكيان الاساسي للدولة .. نشأت ناشئة جديدة من الفقهاء السياسيين ، يعتبرون أنفسهم زعماء لمعارضة سياسية تنوي الإطاحة بنظام

★★★

ان ممارسة الحرية والدفاع عن الذات حق مشروع ، ولكن لا يجب ان يصل الى درجة استثارة السلطات لقمع حريات الاخرين

★★★

الحكم والحلول محلّه» ص ١٥٢ ــ ١٥٨ .

وفي الرسالة الرابعة يعنون الأستاذ القصيبي قسماً بعنوان «أخي سلمان العودة يعلن إيمانه بولاية الفقيه» .. ثم يورد أقوالاً للإمام الخميني مقارناً إيّاها بكلام للشيخ العودة .. ويفسّر كلام الأخير من خلال استنتاجات يستعمل فيها جملاً تشبه تلك المنسوبة للخميني «فأخي سلمان العودة يقول : أولاً .. قضايا الأمة للفقهاء فقط ، ثانيا : .... أي الإسلام مدرسة الذين يودّون الكفاح ضدّ الإمبريالية ، ثالثا : أن الأمة بحاجة الى من يعيدها الى الطريق المستقيم ، الذي أخرجها منه العلمانيون عن طريق الثورة الاسلامية ... هذه والله ولاية الفقية بعينها ، يبشر بها جهاراً نهاراً أخونا سلمان العودة» ص ١٦٣ ــ ١٦٤ .

ثم يزيد في تصعيد حملته ، فيقول ان العودة يراعي الظروف ، والاّ لكان قد أعلن مثل قول الأمام الخميني حينما قال : «أين درس حاكم الحجاز .. يقصد ملك المملكة» ص ١٦٤ .

وفي الرسالة الخامسة ، يفسّر القصيبي إصرار المشايخ على إجتهادات بعينها ، ورفض اجتهادات الاخرين ، بأنها مدفوعة باعتبارات سياسية ، وهي سعي لتأليب الجماهير على السلطة .. يقول : «الأهواء السياسية لا تفعل ذلك غيرة على الدين ، والدين يحتمل السعة في المسألة الاجتهادية ، بل مدفوعة بإعتبارات سياسية محض هي تصوير الحكومة القائمة على أساس أنها حكومة غير إسلامية، وذلك لتأليب الجماهير عليها» .

* «اذا تمكّنت الحركة السياسية من إقناع جماهير المسلمين ان الحكومة ترتكب المحرمات ، سهل إقناعهم بأنّها حكومة غير اسلامية (علمانية كما يقول الفقهاء السياسيون الجدد في المملكة) .. وانه من الضروري إسقاطها لإقامة الحكومة الاسلامية الحقيقية» ص١٩٢ .

* «وهكذا نجد أن الموضوع يخرج عن إطاره الفقهي ، وتتحوّل فتوى التحريم في المسائل الاجتهادية الى أداة سياسية في يد جماعة سياسية تستهدف الإطاحة بالحكومة القائمة والحلول محلّها ، وسبيلها إثارة الجماهير على هذه الحكومة باعتبارها ترتكب المحرمات» ص ١٩٣ .

* «والمشكلة تبدأ عندما يأخذ الاعتقاد

★★★

نحن سعداء بأن الكثير من أبناء الشعب بدأوا بممارسة حقهم في التعبير عن الرأي ، والدفاع عن الذات ، والنقد الموجّه للإصلاح

★★★

طابعاً سياسياً يطالب بتحريم ما يحرّمونه على انفسهم ، على المجتمع كلّة .. وينادون بإسقاط الحكومة التي لا تتجاوب معهم» ص ١٩٥ .

* «وارحمناه للتشبّاب .. إنهم أدوات بريئة في يد تخطيط سياسي ماكر يستغلّهم للوصول الى الحكم» ص ١٩٥ .

وفي خطوة متقدّمة جداً تعمّد القصيبي فيما يبدو جعلها في ختام الكتاب ، فأورد مقتطفات من رسائل جهيمان العتيبي ، قائد عملية إقتحام الحرم المكي في مطلع عام ١٤٠٠ هـ ــ نوفمبر ١٩٧٩م .. وقارنها بأقوال المشايخ المعاصرين الذين يعارضون الحكم ، وهي إشارة تحذير قويّة للحكومة من جهة بأن هؤلاء هم إمتداد لخطّ جهيمان الفكري والسياسي ، والذي قام بانتفاضة مسلّحة ضدّ الحكومة ، وأشار القصيبي الى المشايخ بان عقوبة جهيمان وأصحابه كانت القتل الجماعي .. فليحذروا اذن من المنازلة .

سخرية ، تجهيل ، ودفاع عن الذات

بالإضافة الى تأليب الحكومة على الجهات الدينية المعارضة والتي نعتقد أنها أبرز ما في كتاب «القصيبي» ، والتي يبدو انها الدافع الرئيسي وراء إصداره .. فقد حفل في كثير من صفحاته بأصناف من السخرية والتعبير بالجهل على معارضيه .. وقد أوردنا في سطور سابقه تعييره لأحدهم ــ عايض القرني ــ بأنه لا يزال تلميذاً في مرحلة الماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض ، بينما تخرّج هو بشهادة الدكتوراة في العلوم السياسية من إحدى الجامعات الإنجليزية .. وقد تكرّر هذا الأمر في ردّه على ناصر العمر ، عرض بكونه جبان ، لانه حين انتقد القصيبي في خطابه ضدّ من وصفهم بالعلمانيين تحاشى ذكر إسمه ، ووصفه أيضاً بأنه «من كبارهم ومنظريهم» .. يقول القصيبي تعليقاً على هذا في الحاشية : «ومَنْ هو هذا الشخص يا أخي ناصر العمر ؟ قاتل الله الجبن يا أخي ناصر العمر ، قاتل الله الجبن» ص ٣٢ .

وفي مكان آخر ، وصف الكاتب معارضيه بأنهم «من المنتسبين الى العلم» ص ٧٢ .. ويقول ايضاً : «ومع ان الفصل الذي أشرنا اليه معروف ومشهور ولا ينبغي لطالب من طلبة العلم او ممن يتصدّى للفتيا والوعظ ان يجهله ، ومع ذلك تبيّن ان الكثيرين ممّن كنّا ، والله ، نظنّ فيهم بسطة في العلم ، لم يسمعوا بالفصل ولا بما فيه» ص ٧٢ .

ويعيد الاستاذ القصيبي تكرار الموضوع في رسالة تالية حيث يسأل مستنكراً : «والسؤال الى أخي الكريم عايض القرني هو : هل قرأ الفصل أو لم يقرأه ؟ .. إذا قال أخي انه لم يقرأه ، قلنا له انه لا يجب لمن ينسب نفسه الى العلم ان يهاجم المقولة قبل ان يقرأ ما كتبه بشأنها عالم جليل من أعظم علمائنا ، وما هكذا يتكلّم العلماء» .

«هل سمعت يا أخي الكريم (بعالم) يصف نفسه بأنه من (علماء الاسلام) .. أهكذا يتحدّث العلماء ؟» ص ٩٩ .

* «وصفت نفسك بولي من أولياء الله سبحانه وتعالى ، فخالفت التوجيه الرباني الصريح ، وتقوّلت على الله بدون حق ، وما هكذا يفعل أولياء الله» ص ١٠٠ .

* «متى ينتهي سوء أدب أخي الكريم مع ربّه !» ص ١٠٥ .

وحول الاختلاف في معنى إصطلاح «الأصوليين» يخاطب القرني قائلاً : «ذلك مبلغك من العلم يا أخي الكريم !!» ص ١٠٧ .

ولا يغفل الدكتور القصيبي الدفاع عن نفسه ضد إتهامات المشايخ ، فابتداءاً من الرسالة الأولى التي يرد على اتهامات ناصر العمر له بالعلمانية الى الثانية وبقية الرسائل ، لكنه يفرد فصلاً خاصاً يركّز فيه بكلام مباشر وعلى امتداد عشر صفحات يورد فيها «انجازات العمر» في مجال خدمة الوطن والاسلام يوم كان طالباً ومديراً

للسكك الحديدية ، ووزيرا للصناعة والكهرباء والصحة ، ثمّ سفيراً في البحرين ، وأشار الى الجمعيات الخيرية التي ساهم في إقامتها بما فيها جمعية مكافحة التدخين وغيرها .

الخلاصة

كنّا قد فرحنا لأنّ الخطباء والمشايخ أخذوا في معالجة القضايا الحرجة التي يتساءل عنها الرأي العام بسبب الظروف الخاصة التي أوجدتها أزمة الخليج في المملكة .. ورغم بعض التحفّظ على إختيار الموضوعات ، وأسلوب المعالجة ، وأحياناً خلفيّاتها .. إلاّ أننا شعرنا بالارتياح حقاً ، لأن علماء الدين خرجوا من الدائرة المحدودة التي تريد السلطة وضعهم بين اسوارها الى الأفق الأرحب .. وتقديم الرأي الإسلامي في أكثر القضايا التي يعيشها المجتمع دقّة وحرجاً .

وبنفس القدر فإننا سعداء لأن أيّ معترض أو مخالف لذلك النهج أو أساليبه مارس حقّه في الردّ والاعتراض ودافع عن آرائه في العلن .. نحن سعداء لإقدام الدكتور القصيبي على نشر ردوده وآرائه ، مثل سعادتنا بأحاديث المشايخ الذين انتقدوه .. نقول سعداء رغم أننا نتحفّظ على بعض ما ورد عند هؤلاء وذاك ، لانها ممارسة صحيّة لحريّة التعبير عن الرأي يجب ان نمارسها باستمرار ، ومهما كان الموقف الرسمي .

لكن ثمّة مؤشر سلبي ، ونعتقد انه شديد الخطورة .. ألا وهو إتّباع الدكتور القصيبي لطريقة تأليب الحكومة على مخالفيه ، ونحسبها تدخل في مضمون النهي الالهي عن التحاكم الى الطاغوت الوارد في الآية المباركة «يريدون ان يتحاكموا الى الطاغوت وقد أمروا ان يكفروا به» . ونعتقد ان ممارسة الحرية والدفاع عن الذات يجب ان لا تصل الى درجة إستثارة السلطات لقمع حريّات الاخرين .

وقد عرضنا الكتاب مفصلاً ، كما عرضنا في أعداد سابقة من هذه المجلة خطابات المشايخ ، إيماناً بفائدة إستعراض ما يجري في البلاد ، وهي في مجملها ومع بعض الاشكالات التي تحويها ، تعبير عن تطوّر طيّب في سعي أبناء الشعب لانتزاع حرياتهم التي وهبهم إيّاها الله منذ ساعة خلقهم .

نقد دولي لانتهاكات حقوق الإنسان في البحرين

إعتقال الأطفال وعوائل المعارضين السياسيين ، وممارسة شتى أنواع التعذيب ستة توفوا تحت التعذيب ، ولا توجد محاكمات عادلة إطلاقا

قالت منظمة العفو الدولية في تقرير لها عن انتهاكات حقوق الانسان في البحرين صدر في التاسع من مايو ، أن مئات المعارضين السياسيين في دولة البحرين تعرّضوا للقبض التعسفي ، والسجن ، بل والتعذيب في حالات كثيرة على مرّ السنين ، وان الحكومة لم تتخذ أي خطوات عمليّة لوضع حدّ لهذا النمط من القمع .

وقالت المنظمة «ان بعض الاشخاص اعتقلوا مدّة بلغت سبع سنوات دون ان توجّه إليهم أيّ تهمة أو يقدّموا للمحاكمة قط . أما من يقدّمون للمحاكمة فعلاً ، فكثيراً ما يجدون أن محاكماتهم تتسم بالظلم الصارخ» .

وقدّمت المنظمة تفاصيل خاصة بالاعتقال الانعزالي والتعذيب والمحاكمات الجائرة للسجناء السياسيين في السنوات الاخيرة .. وقالت أن أفراد الطائفة الشيعية ، التي تمثل أغلبية السكان ، قد استهدفوا بصفة خاصة للقبض التعسفي .. فمنذ عهد قريب ــ مارس هذا العام ــ قبض على بعض رجال الدين الشيعة في أعقاب مشاركتهم في مظاهرات سلميّة .

وفي أغسطس الماضي ، عقب الغزو العراقي للكويت ، أطلق سراح عدد من المعتقلين السياسيين الذين قضوا فترة طويلة قيد الاعتقال ، ولكن الاعتقالات التعسفيّة استمرت منذ ذلك الحين .. إذ إعتقل نحو ١٢ شخصاً بسبب معارضتهم الوجود الأميركي البريطاني في البحرين ، وقُبض على أسر المواطنين البحرينيين ثم طُردوا من البلد عند عودتهم من الكويت في أعقاب الاحتلال .

وفي نهاية مارس الماضي ، كان عدد المعتقلين السياسيين الذين ما يزالون يرزحون وراء القضبان يربو على المائة ، وكان من بينهم من قضى زهاء عشر سنوات قيد الإعتقال ، واتّهم كثيرون منهم بالإنتماء الى جماعات المعارضة السياسية الاسلامية ، وقد سجن معظمهم ، ان لم يكن جميعهم ، بعد محاكمات جائرة .

وقالت منظمة العفو الدولية : «لقد قُبض عليهم جميعاً بموجب قوانين فضفاضة الى حد بعيد ، حتى ان أي إنتقاد للحكومة يمكن أن يؤدي بصاحبه الى الإعتقال الاداري سنوات طويلة ، دون مبالغة .. وذكر كل سجين تحدثنا إليه تقريباً أن التعذيب أمر روتيني عادي أثناء الاستجواب» .

وقالت المنظمة ان الاعتقالات لا تقتصر على من يُشتبه في انتقاده الحكومة فحسب ، بل كثيراً ما يُلقى القبض على أقارب معارضي الحكومة ، وعلى الطلبة الذين يدرسون بالخارج عند عودتهم الى البحرين ، ويُعتقلون لاستجوابهم .. بل حتى الاطفال زُج بهم في السجن للإشتباه فيهم سياسياً ، بينما اعتقل اخرون مع أسرهم عدّة أسابيع في العام الماضي عند عودتهم الى البحرين بعد سنوات من الإقامة خارج البلاد .. أمّا آباء هؤلاء الأطفال — وبعضهم صغار لا تزيد أعمارهم على عشر سنوات — فهم يقضون عقوبات بالسجن مدداً طويلة لاتهامهم بالتورّط في محاولة مزعومة لقلب نظام الحكم في عام ١٩٨١ .

وقالت المنظمة أن عدداً من المعتقلين السياسيين أطلق سراحهم في اغسطس الماضي ، ولكن حتى هؤلاء قد لبثوا في السجن مدداً وصل بعضها الى عامين دون أن توجّه اليهم أيّ تهمة قط ، وقد أفرج عن غيرهم من السجناء السياسيين في مارس الماضي ، وكان معظم هؤلاء قد قضى مدة عقوبته كاملةً في السجن .

وتابعت منظمة العفو الدولية قائلة : «اذا كنّا نرحب بالافراج عن هؤلاء السجناء ، فان مبعث قلقنا هو عدم تغيير القوانين والممارسات التي تسمح بالقبض التعسّفي على الأشخاص وتعذيبهم حتى الآن» .

وأضافت ، انه لمّا كان القانون لا يسمح بأحزاب المعارضة في ذلك البلد ، فقد وُجّهت الى الكثر من المقبوض عليهم تهمة الارتباط بجماعات المعارضة ، وهي عادة جماعات معارضة إسلامية .. وفي أغسطس الماضي ، قُبض على فقيه ديني سنّي ، هو نظام يعقوبي ، بدعوى أنه انتقد الحكومة في أحد المساجد ، وقد مُنع منذ الافراج عنه من الوعظ في المساجد .

ويقول تقرير منظمة العفو الدولية ان المشتبه فيهم سياسياً يتعرّضون للتعذيب بصورة روتينية في مخافر الشرطة ، والمعتقلات ، والسجون .. وتكثر سجناء سابقون ان ضباط الشرطة وحرّاس السجون قد ضربوا السجناء بالاسلاك ، وأطفأوا لفافات التبغ في أجسادهم ، وأجبروهم على الوقوف على أقدامهم أيّاماً متوالية في بعض الأحيان .. كما وردت أنباء تفيد بأن بعض المعتقلين أجبروا على أكل السحالي ، أو ثقبت أطرافهم بالمثقاب ، أو هدّدوا بالاعتداء الجنسي أو بالإعدام .

وأشارت منظمة العفو ان لديها علماً بستة سجناء سياسيين ورد أنهم ماتوا في السجن .. وكانت وفاتهم بسبب التعذيب أو الإهمال الطبي أو كليهما معاً .. وكما هو الحال بالنسبة لمعظم أنباء التعذيب ، لم تقم جهة قضائية محايدة بالتحقيق في هذه الوفيات .

وكان الهدف من وراء تعذيب المعتقلين هو أرغامهم على الإدلاء بإعترافات استُخدمت في وقت لاحق في إدانتهم ، أو تقديم معلومات عن العناصر السياسية النشطة ، ولكن يعذب آخرون بهدف حملهم على التعاون مع السلطات وتحويلهم في كثير من الأحيان الى جواسيس .

وتنظر القضايا السياسية في البحرين أمام محكمة الاستئناف المدنية العليا ، والمحاكمات التي تجريها هذه المحكمة تقصر قصوراً شديداً عن الوفاء بالمعايير الدولية للإنصاف .. وعادة ما تقوم المحكمة بتعيين محامين للدفاع عن المتهمين ، ولكن لا يتسنّى للمدعى عليهم مقابلة محاميهم إلاّ قبل بداية المحاكمة بوقت قصير ، كما لا يوجد إلزام بإستدعاء شهود الإثبات للإدلاء بشهاداتهم ، ولا يتمتع أحد بحقّ الاستئناف .

وفي إحدى القضايا التي نظرت في عام ١٩٩٠ قال شهود الإثبات إنهم تعرضوا للضغط بما في ذلك التعذيب حتى يشهدوا بأن المدعى عليهم حاولوا تجنيدهم ليصبحوا أعضاء في منظمة غير مرخص بها ، وقد تراجعوا عن شهادتهم في المحكمة ، وأنكر المدعى عليهم أنفسهم الاتهامات ، فحكم على خمسة منهم بالسجن مدداً تتراوح بين ستة شهور وعشر سنوات ، بينما حُكم ببراءة أربعة .. ولم تعرف منظمة العفو الدولية حالة واحدة أُجري فيها تحقيق محايد ، في مسائل التعذيب وانتزاع الاعترافات بالقوة .

ودعت المنظمة الحكومة البحرينية الى إتخاذ الخطوات اللازمة لمنع التعذيب ، بما في ذلك التحقيق في مزاعم التعذيب وتقديم المسؤولين عنه الى ساحة العدالة .. كما حثّت الحكومة على مراجعة القانون الصادر عام ١٩٧٤ ، والذي يسمح بالاعتقال الإداري لمدة أقصاها ثلاث سنوات ، وغيره من القوانين ، بغية جعلها متماشية مع المعايير الدولية لحقوق الانسان .

السعودية والكويت تنفيان الخلافات مع مصر

قال وزير في الحكومة انه لا صحة لتقارير افادت بوجود خلافات بشأن دور القوات المصرية وقوات عربية اخرى في ترتيبات امنية مستقبلية في منطقة الخليج .

وقال وزير الدولة السعودي محمد ابراهيم مسعود القائم باعمال وزير الاعلام السعودي عقب الاجتماع الاسبوعي لمجلس الوزراء يوم الثامن من مايو ان المجلس اكد انه لا صحة لهذه الكهنات والتفسيرات الخاطئة . ولم يوضح المسؤول السعودي اين نشرت هذه التقارير او مضمونها .

وكانت صحيفة الاهرام القاهرية قد نقلت عن وسائل اعلام امريكية قولها ان الكويت والبحرين اختلفتا مع السعودية وثلاث دول خليجية عربية اخرى بشأن الترتيبات الامنية في فترة ما بعد حرب الخليج .

ونقلت الصحيفة عن التقارير قولها ان الكويت والبحرين تفضلان ان تتمركز قوات غربية في الخليج بدلا من قوة تضم وحدات مصرية وسورية وقوات من الدول الست الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي وفقا لما يقضي به اتفاق تم التوصل اليه بين الدول العربية الثمان في مارس الماضي . ويتألف مجلس التعاون الخليجي من السعودية والبحرين والكويت وسلطنة عمان وقطر ودولة الامارات العربية المتحدة .

وكان الرئيس المصري حسني مبارك قد امر بسحب جميع القوات المصرية من الخليج وقوامها ٣٥ ألف رجل بعد اشتراكها في حرب تحرير الكويت احتجاجا على ما وصفه مراقبون بانه مواقف غير لائقة من جانب حلفائه في الخليج . وقال مسعود لوكالة الانباء السعودية ان القوات الموجودة في المنطقة جاءت بناء على طلب السعودية وستعود الان بعد ان اتمت مهمتها على اتم وجه . واضاف ان الحكومة السعودية اعربت عن امتنانها العميق للدور الذي قامت به قوات من مصر وسوريا والمغرب في الحملة التي شنتها القوات المتحالفة التي تقودها الولايات المتحدة لطرد القوات العراقية من الكويت . و ان السعودية لن تتردد في ان تطلب من مصر مساعدتها ومؤازرتها اذا اقتضت الضرورة ذلك ، ونفى وجود اى خلافات بين دول الخليج بشأن الترتيبات الامنية في المنطقة .

تجدر الاشارة الى ان الملك فهد هو الذي قرر فعلا الاستغناء عن القوات المصرية ، لاسباب امنية ، وحتى لا تكون لأي دولة عربية مهما كان حجمها أية دالة على المملكة ، وذلك في سياق حرب المنافسة بين مصر والمملكة على زعامة العالم العربي.

أحداث ووثائق

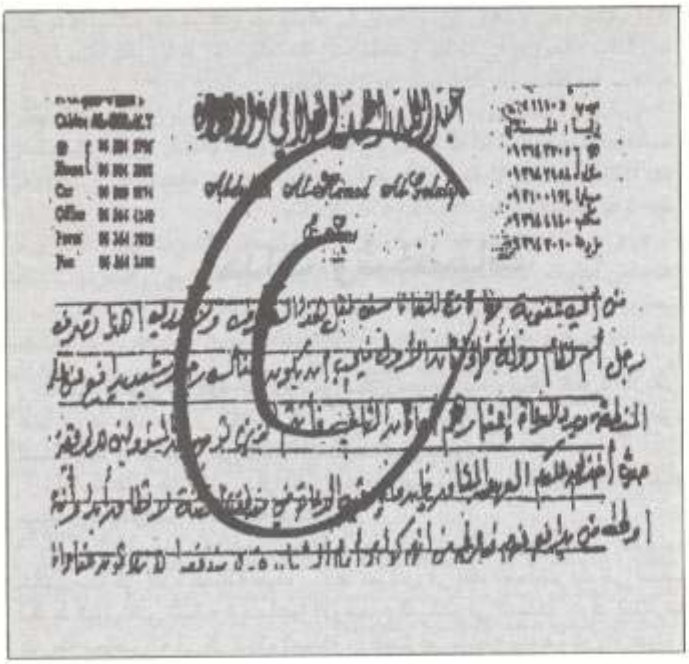

منـع العودة من إلقاء المحاضرات في القصيم

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة الداخلية
إمارة القصيم
إدارة الشئون الأمنية

الرقم ٤ / ١١٧٢
التاريخ ١٧/ ٩ / ١٤١١ هـ
التوابع .....

(تعميم برقي سرّي)

ـاقة الإمـارات الـرئيسـة والشـرطـة والمباحث والاوقاف بالمنطقة

إشـارة لما توفر لدينا من معلومات بشأن قيام الواعظ / سلمان بن فهد العودة
روج عن مجال الوعظ والارشاد في كثير من خطبه ومحاضراته ، وتطرّقه الى
ر لا تعنيه (*) ... لذا يعتمد منع المذكور من إلقاء أية خطبة أو محاضرة وعدم
ماح له بذلك .. ولكم تحياتنا.....

أمير منطقة القصيم
عبد الاله بن عبد العزيز

(*)هنا بمنة سهم ليطرح هذه التساؤلات ، وهي تعليق بخط اليد على الأصل
زع من التعميم يقول :

* هل هذه الأمور لا تعني العلماء ؟!!
* هل أمور السياسة وقضايا المجتمع المصيرية لا تعني العلماء ؟!!
* هل التكلم بهذه الأمور حكراً على أفراخ العلمانية ، وأذناب الماسونية ؟!!
* هذه هي العلمانية بعينها : فصل الدين عن السياسة .

أخي في الله سارع بنشرها فضحاً للعلمانيين .

الجلالي يشتكي الشيخ بن باز ما جرى له وللشيخ عودة

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ ٨/ ١٠ / ١٤١١هـ

صاحب السماحة والدنا الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، حفظه الله .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد ..

سماحة الشيخ نشكركم ونسأل الله ان يمدّ في عمركم لخدمة الاسلام والمسلمين .. نشكركم ويبدنا خطابكم الكريم رقم ١١٤٥ / ج في ١٤١١/٩/١٠ هـ ، المتضمّن تشجيعنا على الدعوة ، وحثّنا على الاستمرار ، والتزامكم بالدفاع عنا .

صاحب السماحة : لقد أوذينا في منطقة القصيم بصفة خاصة قبل خطابكم وبعده ، وأدخلنا السجن عدة مرات ، وشوّهوا سمعتنا ، وفي هذه الأيام أصدر أمير القصيم الأمر بترحيلنا من القصيم ، إذا وعطنا .. ولا أدري الى أين يكون هذا الترحيل ، ولا نعرف لنا جريمة توجب الترحيل ، فلسنا قطّاع طريق ننفى من الأرض ، ونحن لا نخاف من أي عقوبة مهما كانت .. لكننا نأسف لمثل هذا التصرّف ، ولا ندري أهذا تصرّف رجل ، أم نظام دولة ؟ .. فاذا كان الأول ، فيجب ان يكون هناك رجل رشيد يدافع عن علماء المنطقة ، ويرد للدعاة إعتبارهم .. أما إذا كان الثاني ، فأنتم الذين توجهون المسئولين للطريقة المثلى ، حيث أخذ الله عليكم العهد والميثاق ، فان ما يلاقيه الدعاة في منطقتنا فتنة لا تطاق أبداً ، وأنتم أولى من يدافع عنهم .. فبالرغم من أنهم كوابح أمام الشباب حتى لا يندفعوا ، هم يلاقون عناء في سبيل دعوتهم الى الله ، ويمكنكم الاطلاع على أخبارهم عن كثب .

أما أنا يا صاحب السماحة ، فقد رضيت بجوار ربي بدل أي جوار لمخلوق ، لذا تجدون كتابكم برفقه ، وسوف نسير في طريقنا الى الله في الدعوة دون ترخيص من مخلوق ، لأن الله تعالى قد كلفنا بذلك ، وتكفّل بحمايتنا والدفاع عنّا ، سائلين الله أن يعيننا وإياكم على تحمّل المسؤولية .. حفظكم الله وأحسن مثوبتكم ، وهدى ولاة الأمر الى ما يحبّه ويرضاه .. والسلام عليكم .

إبنكم (التوقيع)

أحداث وشخصيّات

الشيخ سلمان بن فهد العودة : من سكان مدينة بريدة ، يناهز عمره الاربعين عاماً ، وهو أديب يهوى الكتابة والشعر .. كانت رسالته في الماجستير حول علوم السنّة ، كما انه محاضر في جامعة الامام محمد بن سعود .

تمّ استدعاؤه من قبل رجال الأمن مرات عديدة ، وتمّ التضييق عليه لالغاء محاضراته ودروسه الاسبوعية مختاراً .

ألقى سلسلة محاضرات تحت عنوان «سقوط الدول» ، أثناء أزمة احتلال الكويت ، كانت سبباً في إثارة السلطة ضدّه .. وقد تعرّض في تلك المحاضرات الى أسباب سقوط الدول التي تشابه أوضاعها الاوضاع السائدة في المملكة ، وقد انتشرت اشرطة محاضراته في كل انحاء المملكة ، وكتبت عن نشاطه صحف غربية عديدة ، بينها صحيفة نيويورك تايمز .

تمّ في الأسابيع القليلة الماضية منعه من إلقاء درسه الاسبوعي ، الذي يحضره — كما يقال — بين ألف الى خمسة آلاف شخص .. وكان أمر الغاء القبض عليه قد صدر من الامارة وبإيعاز من الامير عبد الاله بن عبد العزيز .

وحين علم الطلاب بما جرى لاستاذهم ، توجّهوا في مظاهرة الى مبنى امارة القصيم ، مطالبين الامير بإلغاء القرار ، ولكن العودة جاء وأمرهم بالتفرّق .. وقالت أنباء ان اشتباكات وقعت بين رجال الشرطة ومسؤولي هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في القصيم .. في حين نقلت صحيفة نيويورك تايمز هذا الخبر بقلم مراسلتها في السعودية جوديث ميلر .. إضافة الى هذا نقل ان أبناء القصيم كانوا يرسلون نحو ٦٠٠ برقية يومياً الى الملك والمسؤولين في الرياض ، طالبين إلغاء قرار الإيقاف للشيخ عودة ورفاقه .

ويذكر ان التوتر لا يزال قائماً وبصورة شديدة في منطقة القصيم ، وان هناك صراعاً حاداً بين الامير عبد الاله بن عبد العزيز ونائبه محمد بن سعد من جهة .. وبين رجال الهيئات وعلماء الدين من جهة اخرى ، وقد تقدّم العديد من أهالي المنطقة الى الملك بشكاوى ضد تصرّفات أخيه الامير ، ثلاث مرات ، بحجّة انه لا يحترم الأهالي .

الدكتور محمد المسعري : استاذ في جامعة الملك سعود بالرياض — قسم الفيزياء .. تمّ منعه من التدريس في الجامعة ، وأبلغ بقرار الفصل .. وذلك بعد ان كان يتعرّض بالنقد الدائم للحكومة وفي مختلف المناسبات .

وكان الدكتور المسعري يشغل منصب الملحق التعليمي بمدينة دنفر بولاية كولورادو الاميركية .. وقد أثيرت حوله تهمٌ كثيرة بالاختلاس والفساد المالي ، لم يتبيّن صحتها ، ثم تمّت إعادته الى المملكة .. في حين ينقل بعض معارفه بأنه كان يقرّب ذوي التوجه الديني في الملحقية ، وانه كان يساعد ابناء الجاليات الاسلامية ، وهو معروف بصراحته وحدّته في النقد .

الشيخ عبد الله الجلالي : رجل دين معروف ، كما انه رجل اعمال .. تمّ إيقافه عن الخطابة .. وللجلالي صلات وثيقة بالجهاد الأفغاني ، والمؤسسات الاسلامية والخيرية خارج المملكة .. وكان ينتقد في خطاباته الفساد المستشري في المجتمع ، كما سبق له ان انتقد التواجد العسكري الاجنبي على اراضي المملكة .. قبل انه سُمح له بالخطابة مجدداً .

نداء مناشدة بشأن إيقاف الخطباء في القصيم

اصدرت جمعية العدل الدولية «INTERNATIONAL ASSOCIATION OF JUSTICE» والتي تتخذ مقرّها بمدينة دنفر في ولاية كولورادو الاميركية ، نداء عاجلاً في ٢٩ أبريل الماضي ، بشأن منع أساتذة جامعات وعلماء سعوديين من ممارسة حقهم المشروع في التعبير عن رأيهم .

وقال النداء أنه في الوقت الذي يعلن فيه ملك المملكة العربية السعودية «عن رغبته في إجراء بعض الإصلاحات السياسية ... فوجئت جمعية العدل الدولية في نهاية الشهر الحالي ، بقرار فصل أحد أساتذة الجامعة ، ومنع عالمين معروفين من ممارسة حقوقهما في التعبير عن الرأي الذي تكفله مواثيق حقوق الإنسان» .

وعبّرت الجمعية عن قلقها العميق لفصل الدكتور محمد المسعري ، وإيقاف كل من الشيخين : سلمان العودة ، وعبد الله الجلالي ، ومنعهما من إلقاء الخطب والمحاضرات .. ومما زاد من قلق الجمعية التقارير الواردة من إحتمال إعتقالهما أو نفيهما خارج المنطقة ، إذا قاما بممارسة حقوقهما .

وأضاف النداء : «وجمعية العدل الدولية ، إذ تعرب عن قلقها البالغ لهذا القرار ، تعرب أيضاً عن دهشتها الشديدة منه ، ولا تجد في الواقع مبرراً يسند هذا الاجراء من قبل السلطات ، خاصة وان المذكورين من أصحاب الدعوة السلمية في التعبير عن أفكارهم» .. وأشار النداء الى ان أسلوب المنع والايقاف للعلماء والمفكرين نوع من الظلم ، خاصة وانه لم يصدر عن اي منهم أي عنف ، كما لم توجه لهما السلطات إتهاماً بذلك» .

وفي الختام طالب النداء بإلغاء قرارات الإيقاف والفصل ، وان تلتزم الحكومة السعودية بالمقررات الدولية المتعلقة بضمان حرية التعبير عن الرأي .

مراقبة حساب المؤسسات الدينية

البنك الأهلي التجاري
الادارة الاقليمية — الرياض
التاريخ : ٩ مارس ١٩٩١

سرّي / عاجل
تعميم رقم ٢ / ٩١ / ن
بشأن : حسابات الجمعيات أو المنظمات
أو المنشآت ذات الغرض «الديني»

الى : كافة فروع الادارة الاقليمية — الرياض
السيد / مدير فرع .....

بعد التحية:
بناءاً على الخطاب الوارد الينا من الادارة العامة رقم ٦/٥٨٢٦ ، تاريخ

إعتراض مرسل من أميركا للمشايخ

الى سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز حفظه الله
الى سماحة الشيخ محمد بن صالح العثيمين حفظه الله
الى العلماء الأفاضل أعضاء هيئة كبار العلماء
الى العلماء الأفاضل أعضاء اللجنة الدائمة للإفتاء
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
أما بعد ...

لقد عرفنا السعودية ـ أرض الجزيرة ـ مهد الإسلام ومهبط الوحي ودار التوحيد ، وعرفنا أهلها أهل صدق وتقوى وجهاد وبذل في سبيل الله .. كما عرفنا علماء هذا البلد أهل صدع بالحق وإتباع للسنّة وقيام بأمر الله .. وإننا نحن الآباء إذ نكتب إليكم خطابنا المفتوح بعد أن أعيتنا السبل ، وتنمّر الباطل ، واستشرى البغاة .. إننا حين نكتب خطابنا هذا نسألكم النصر والقيام بأمر الله في أمر يهدد فلذات أكبادنا ، بالغوث الغوث .. والنصر النصر .

علماءنا الأفاضل :

إعتادت الأكاديمية الاسلامية السعودية بواشنطن أن تقيم في آخر كل رمضان احتفالاً تكرّم فيه الفائزين في مسابقة القرآن الكريم ، وهذا سنّة حسنة يشكرون عليها إذا أخلصوا النيّات وأحسنوا العمل . وفي شهر رمضان من هذه السنة ـ في الثالث والعشرين منه ، مساء الأحد ـ ، أقام قسم البنات في الأكاديمية المذكورة حفلاً لتكريم الفائزات في مسابقة القرآن الكريم . لقد كان الحفل سخرية بالغة بالقرآن وأهل القرآن ـ أي والله ـ ، ولهذا خرجت بعض المدرسات والأمهات من الحفل يبكين شاكيات إلى الله ظهور الباطل وضعف الحق وقلّة أنصاره ! .

ترى ما الذي حدث ؟ لقد احتوى الحفل على أغانٍ موسيقية ذات كلمات مسيئة ، كما احتوى أيضاً على نماذج من تلاوة بعض الطالبات . ترى هل يتناسب جلال القرآن مع الموسيقى ، وهل تتناسب قدسية رمضان وليلة الثالث والعشرين ، التي هي إحدى الليالي التي تتحرّى فيها ليلة القدر ، مع الغناء الهابط ؟ .. أما قاصمة الظهر في هذا الحفل ، فهي أن مديرة المدرسة منيرة العنقري ، مع بعض المدرسات الامريكيات ومن لاخلاق لهن ، عمدن الى نشيدة معروفة ينشدها طلاب الامريكان عن الكلب ، فحوّرن في كلماتها وجعلنها عن الله تعالى عمّا يقولون علواً كبيراً . وقد صاحب هذه النشيدة حركات تمثّل حركات الكلب .

ان اليهود والنصارى وأهل كل ملّة يجلّون معبودهم ، ويجلّون كتابهم كما يجلّون حملته والقائمين به .. أما ما حصل في هذا الحفل ، وما يحصل في قسم البنات من هذه الأكاديمية ، فهو لا يقع ممن في قلبه توقير لمعنى الدين ، فضلاً عن أن يكون في قلبه توقير للإسلام ولنبي الاسلام ولأهل الاسلام .

ترى من المسئول عن هذا كلّه ؟ .. إن المسؤول مديرة المدرسة منيرة العنقري .. هذه التي تحارب الاسلام وأهله ، وتحارب الأخيار من المدرسين والمدرسات ، كما تحارب الزيّ الاسلامي والحجاب ، وتسعى لنشر الفساد والسفور بين الطالبات .. ولهذا تدرس الموسيقى في هذه المدرسة المسماة بالاسلامية ، ويفرض على الطالبات في جميع المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية حصّة الرياضة ، ويلزم الطالبات بخلع ملابسهن والقيام بالتمارين الرياضية في الهواء الطلق ، أمام الرجال وأمام زملائهن الطلاب ، ممن يدرسون في قسم البنين .. أما من يقوم بتدريب الطالبات فهي مدرّسة يهودية .. لهذا كلّه لا نسأل عن الفساد المنتشر بين طلاب وطالبات هذه الأكاديمية ، وهو بين الطالبات أكثر .

علمائنا الأفاضل : هذا الذي ذكرناه قليل من كثير ، وما أردنا به سوى التنبيه الى خطورة هذه المرأة التي مكّنت للامريكان في الأكاديمية ، وجعلت لهم اليد الطولى ، حتى ان بعضهم استغرب من كثرة الصلاحيات الممنوحة لهم ، مع ان الأكاديمية تحمل في إسمها صفة الاسلامية والسعودية .

ربما تقولون ان المسؤول الأول هو المدير العام للاكاديمية ، ونقول إنه مسؤول ، ولكن المدير العام رجل مغلوب على أمره ، والأمر كلّه بيد المديرة هذه التي نسأل الله ان يكفّ شرّها عن المسلمين .

إننا معشر الآباء حين نكتب هذا الخطاب المفتوح ، نشعر أننا قمنا بشيء من الواجب في إبراء ذممنا أمام الله عز وجل .. إننا نرجو منكم يا علماءنا الأفاضل ، أن ترسلوا لجنة تحقّق في وضع هذه المدرسة لتكتشفوا ما خفي عليكم من أمرها ، مما لا يحسن كتابته ويخجل الكريم من ذكره .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

١٤١١/٨/١٧ هـ ، بخصوص الموضوع أعلاه ، نؤكد عليكم ما سبق أن تمّ النص عليه بتعميم مؤسسة النقد العربي السعودي ، رقم ٤٤٠٠/م/أ/٥٦ ، بتاريخ ١٤٠٨/٣/١ هـ ، والذي تمّ إرفاق صورته بتعميم ادارتنا العامة رقم ١٤٠٨/١٦ هـ ، تاريخ ١٤٠٨/٣/١٤ هـ ، وهو كالتالي :

نص :

تلقّت المؤسسة خطاب معالي وزير المالية والاقتصاد الوطني رقم ٢/س/٢٨٥ ، تاريخ ١٤٠٨/٣/٩ هـ ، بخصوص عدم فتح حسابات لأي جمعية أو منظمة أو منشأة ذات غرض ديني غير مصرّح لها من قبل وزارة الداخلية بممارسة نشاطاتها في المملكة ، وكذلك تصفية الحسابات لتلك المنظمات أو المؤسسات ان وجدت لدى البنوك العاملة بالمملكة .

وبناءا عليه تأمل المؤسسة عدم فتح حسابات لأي جمعية أو منظمة أو منشأة ذات غرض ديني غير مصرح لها من قبل وزارة الداخلية بممارسة نشاطاتها في المملكة وكذلك تصفية تلك الحسابات للمنظمات إن وجدت» .. انتهى النص .

وعليه نؤكد عليكم للأهمية مراعاة موجبه .

ولكم تحياتنا ...

الإدارة الإقليمية / الرياض
عمر محمد بابحير
محمد يسلم باجمجوم

البنك الأهلي التجاري

بعد التحية :

بناءً على الخطاب الوارد الينا من الادارة العامة رقم٨/م/٨٢٦ تاريخ ١٤١١/٨/١٧هـ بخصوص الموضوع أعلاه نؤكد عليكم ماسبق أن تم النص عليه بتعميم مؤسسة النقد العربي السعودي رقم ٤٤٠٠/م/أ/٥٦ تاريخ ١٤٠٨/٣/١١هـ والذي تم ارفاق صورته بتعميم ادارتنا العامةرقم ١٤٠٨/١٦هـ تاريخ ١٤٠٨/٣/١٤هـ وهو كالتالي :

النص :

(تلقت المؤسسة خطاب معالي وزير المالية والاقتصاد الوطني رقم ٢/س/ ٢٨٥ وتاريخ ١٤٠٨/٣/٩هـ بخصوص عدم فتح حسابات لأي جمعية أو منظمة أو منشأة ذات غرض ديني غير مصرح لها من قبل وزارة الداخلية بممارسة نشاطاتها في المملكة وكذلك تصفية الحسابات لتلك المنظمات أو المؤسسات ان وجدت لدى البنوك العاملة بالمملكة .

وبناءً عليه ، تأمل المؤسسة عدم فتح حسابات لأي جمعية أو منظمة أو منشأة ذات غرض ديني غير مصرح لها من قبل وزارة الداخلية بممارسة نشاطاتها في المملكة ، وكذلك تصفية تلك الحسابات للمنظمات ان وجدت عاجلا) انتهى النص .

وعليه نؤكد عليكم للأهمية مراعاة موجبه .

ولكم تحياتنا .....

الادارة الاقليمية / الرياض

لا يصحّ للمعارضة في الخليج ان تنتقد حالة التجزئة والتخلف وضيق الافق والأنانيّة والاستفراد بالسلطة ، التي تتسم بها أو ساهمت في صنعها حكومات المنطقة .. بينما ذات المعارضة تعيش حالة من التشرذم والتباعد والإصرار على نفي الأشباه

★★★

في مقابل التنسيق والتعاون الذي تقوم به الحكومات الخليجية ، فان العقل والمنطق وضرورات الصراع السياسي تفرض على المعارضة الخليجية قاطبة ان ترفع من مستوى تنسيقها وتعاونها

★★★

نحو مجلس تعاون للمعارضة الخليجية

محمد الحسين

منذ بداية عقد الثمانينات تضاعف بحث دول الخليج عن ضمانات أمنية لنظمها السياسية ، في ظل متغيرات دولية وإقليمية متلاحقة ، وكان أبرز أهداف هذا البحث والتحرك الذي تبلور خلال السنوات العشر الماضية في مجلس التعاون الخليجي ، هو وأد المعارضة الخليجية بكل تياراتها وتشعباتها السياسية والفكرية .. فقد كان دأب الأسر الحاكمة ضمان أمنها الخاص ، واعتبرت المعارضة بالنسبة اليها من أبرز التحديات التي تشكّل خطراً على مستقبلها .

ومن هنا جاء التنسيق والتعاون بين الدول الخليجية الست منصبا على الجوانب الأمنية ، وتقلّصت بقية الجوانب الإقتصادية والعلمية والثقافية ، وغدا الحديث عنها ثانويا ، حتى جاء ــ أخيراً ــ صدام ليقدم على خطوته واحتل الكويت وليعرّي بذلك كل هذه الأنظمة والأسر ، وليتبين مستوى الأمن الذي ظلّت تبنيه خلال السنوات العديدة السابقة ، حيث لم ينقذها من ورطتها وخوفها على نفسها سوى التدخل المباشر للعسكر الأميركي .

وظهر للعالم وللأسر الحاكمة نفسها ، من هو الذي يمكن ان يشكّل خطراً بالمعنى الحقيقي على مستقبل المنطقة وأمنها .. هل هي المعارضة السياسية أم هم حلفاء الأمس ؟ .. ولقد كان صدام ربيب هذه الدول ، فبمالها بنى مجده ، وبمساعداتها وصل الى ما وصل إليه .. وفي ذلك الوقت كانت المعارضة الخليجية تتلقى الضربات وتطارد وتشوّه سمعتها ، وتوصم بكل الاتهامات ، ويدخل أبناؤها السجون ، الأمر الذي عزّز حالة الإنفصال والعداء بين شعب المنطقة والأسر الحاكمة .

من خلال المواقف التي اتخذت قبال غزو الكويت ، تبيّن مدى سلامة موقف المعارضة في الخليج التي ظلّت لسنوات طويلة تحذّر من العواقب السيئة لسياسات الحكومات المحليّة .. وبسبب مواقفها المخلصة تلك التي تمسّكت بها خلال سنوات صراعها مع حكومات العوائل الخليجية ، فقد جاءت مواقف المعارضة بكل تياراتها وشرائحها من عملية الغزو واضحة ، واتّسمت بالحرص على الوطن ورفض المعالجة الخاطئة التي اراد صدام استخدامها في صراعه مع حكومات الخليج ، والتي كانت نتائجها هي المزيد من الضحايا والخسائر في المال والبشر .

لقد حاولت السلطات العراقية إقناع أي طرف من المعارضة الخليجية بالتعاون معها خلال فترة الأزمة ، وحاولت إقناع أي معارض كويتي بالحلول في كرسي الأسرة الهارية بجلدها ، لكن أحداً لم يستجب لطلب صدام ، أو حتى يؤيده في عمله ذلك .. وتمسّكت المعارضة بموقفها الذي يرى ان مشكلة الحكم في الكويت ، يجب ان تكون من اختصاص الشعب نفسه وقواه السياسية الفاعلة ، وليس من المقبول استخدام لغة العنف في هذه المسألة .. ثم كانت المعارضة في السعودية ــ وبالذات تلك التي كانت تتمركز قوتها في المنطقة الشرقية القريبة من منطقة الصراع العسكري ــ ، فقد برز موقفها بأجلى ما يكون ، حينما عبّرت عن إدانتها للغزو العراقي ، وأبدت استعدادها للدفاع عن البلاد ، رافضة خطوة الإستعانة بقوات أجنبيّة .. وتبيّن حينها للأسرة المالكة مدى الإخلاص الذي تكنّه المعارضة في البلاد لوطنها ولشعبها .. وهذا الموقف ذاته عبّرت عنه بقية الشرائح الفاعلة في المناطق السعودية الأخرى ، وقد استعرضت «الجزيرة العربية» في عددها الثالث هذه المواقف . ويمكن تطبيق ذات الموقف بالنسبة للمعارضة في البحرين وفي دول الخليج الأخرى .

الأنظمة والمعارضة بعد الأزمة

حينما كانت الحكومات في حالة ضعف إبّان الأزمة ، سعت الى إستجداء المعارضة لتحصل منها على موقف داعم ومؤيّد ، يكسبها الشرعية ، لاسيما وان شعوب الغرب والكثير من قواه النشطة الإقتصادية والسياسية والإعلامية بدأت تصرخ : لماذا نضطر للدفاع عن أنظمة ديكتاتورية متخلّفة تقهر شعوبها وتقمع تطلّعاتها؟ .. وكانوا يرددون بأن مصلحة الغرب لا تحتّم عليه ان يخسر المستقبل عبر دعم حكومات الخليج الديكتاتورية المتعفّنة .. وتساءلوا : ألا يوجد حل لهذه الأزمة غير دعم الحكومات الجاهلة التي تهدد مصالحنا في المستقبل ، بأساليبها المتخلّفة في الحكم والإدارة . لقد ضجّت الصحافة ووسائل الاعلام الاميركية والغربية بهذه الآراء والمواقف ، والتي جاء بعضها على لسان شخصيات وعناصر مهمة في المؤسسات السياسية ، وكان أي صوت او موقف ضد أنظمة الخليج في تلك الأزمة يزيدها ضعفاً على ضعف .

وإذا كانت الحكومة السعودية والكويتية والعمانية قد وعدت أثناء الأزمة بإصلاح أنظمتها السياسية الفاسدة ، فانها اندفعت بقوة أكبر لمزيد من الارتباط السياسي والعسكري بالقوى الاجنبية ، مما أوقع الشعب والوطن في مشكلة قد تكون اكبر من مشكلة احتلال صدام للكويت .. ولذلك فقد جاء موقف المعارضة

متوازناً .. ففي الوقت الذي رفضت فيه خطوة صدام ، رفضت أيضاً خطوة الإستعانة بالقوات الأجنبية خاصة الاميركية . ودعت في نفس الوقت الحكومات الخليجية بأن تعطي المجال لممارسة الحريات وضمان حقوق الإنسان ، وفتح المجال للمشاركة في الحكم ، واعتبرت ان الازمة التي تعيشها المنطقة إنما هي نتاج طبيعي لسياسات خاطئة تصرّ العوائل الحاكمة على المضي في ممارستها .

المعارضة الكويتية قالت موقفها الصريح من أسرة آل صباح ، وذلك خلال المؤتمر الشعبي الذي عقد في مدينة جدة ، وفي ذلك المؤتمر ايضاً أعطت الحكومة وعداً بأن الديمقراطية والمشاركة الشعبية في الحكم أمرٌ مفروغ منه ، وأفاضت حينها من الوعود للمشاركين في المؤتمر .

والذي يجري حالياً هو ان الحكومات الخليجية تريد ان تلحس وعودها ، وتتجاهلها ، وتصرّ على الاستمرار في منهج القمع والقهر والتفرّد بالسلطة ، واستبعاد كل القوى والاتجاهات المعارضة ، وعدم إعطائها أيّة فرصة للعمل والتحرك الحر والمفتوح .. لقد عادت حكومات الأسر الخليجية الى الى نفس مسلكيتها المعروفة السابقة ، والى طبعها القديم الذي جُبلت عليه .. قال صباح يرفعون أصواتهم وينادقهم حينما شعروا بأن الهزيمة هي من نصيب صدام ، وأخذوا يتحدثون ويتصرفون وكأن سقوط صدام قد تمّ على أيديهم ، وأن ذلك يبرّر لهم ويعطيهم الشرعية في إتخاذ أي خطوة سياسية ضد المعارضة ، والاستحواذ على كامل القرار في الكويت التي هربوا منها من أول طلقة .

وبعبارة اخرى فانهم أخذوا ينفاخرون ــ وبعنجهية واضحة ــ بالانتصار الاميركي الذي تحقق .. فحلّت لغة التهديد والعنف والأوامر الفوقية ، محلّ الليونة والطراوة في الحديث ، واستجداء مواقف المعارضين .. بل وأصرّت الحكومة الكويتية على تطبيق قرار «الأحكام العرفية» ، وتدشين مرحلة جديدة من إنتهاك الدستور ، وتجاوز حقوق الانسان ، والتعدي على حرمات الأهالي وأرواحهم ، وهي أمور تطالب المعارضة الكويتية آل صباح ان يلتزموا بها .

ويوماً بعد آخر ، تبيّن ماهيّة الخطة التي تلتزم بها الأسر الخليجية الحاكمة . إذ من المؤسف انها بدأت بعملية تراجع وتحجيم لوعودها التي قدمتها خلال الفترة الماضية ، كما عادت مجدداً الى استخدام لغة التهديد والقمع .. وتعتبر تجربة تشكيل الحكومة الكويتية الأخيرة ، إحدى دلالات هذه الحالة ، بالاضافة الى تصريحات وبيانات صدرت عن بعض الاجتماعات واللقاءات الحكومية السعودية والخليجية ، والتي كشفت حقيقة انتكاس الموقف الحكومي وتراجعه عن الصحوة الجزئية للضمير التي عاشها حكام الخليج أيام محنة إحتلال الكويت .

موقف المعارضة

الاسلوب الذي إتخذته أغلب إتجاهات المعارضة الكويتية حيال نوايا الحكومة وخططها التي أعلنتها بعد العودة ، يعدّ خطوة متقدمة .. وهو سابقة جديدة في مسار المعارضة السياسية في المنطقة التي إعتادت على الحالة الفردية في التحرك ، دون إعطاء جانب التنسيق والإئتلاف والإنفتاح حقّه . إن مبادرة مجموعة مهمة من رموز التيارات الفكرية والسياسية المعارضة ، والإنتظام ضمن ما عرف بـ «التجمع الدستوري» والذي ضمّ شخصيات إسلامية ووطنية بمختلف إتجاهاتها ، تفتح أعيننا على خطوة كم نحن بحاجة الى الأخذ بها وتطويرها .

ونحن نعتقد ان تلك الخطوة يجب ان تتوسّع لتشمل كل بلدان الخليج .. ففي مقابل التنسيق والتعاون الذي تقوم به الحكومات الخليجية ، فان العقل والمنطق وضرورات الصراع السياسي ، تفرض على المعارضة الخليجية قاطبة ان ترفع مستوى تنسيقها وتعاونها وتقاربها ، وان تضع جانباً كل تبايناتها السياسية والأيديولوجية ، وأن تلتقي ولو على الحد الأدنى الممكن ، والذي نعتقد ان قضية الحريات ، وضمان حقوق الانسان ، واحترام التعددية الفكرية والسياسية ، والاصرار على المشاركة السياسية الشعبية ، من أبرز عناوين ما يمكن ان تلتقي عليه المعارضة السياسية الخليجية في هذه المرحلة .

ليس من الصحيح مطلقاً ان تتواصل وتستمر مسيرة عمل المعارضة السياسية في المنطقة بوتيرتها وأساليبها ومناهجها التي سبقت الأزمة ، فالمعطيات الموضوعية ، والتطوّر الذي عكسته الأزمة على العقل الشعبي ، والتهتك الذي أحدثته في جدران وجسم الأنظمة .. هذه كلّها تفرض على قوى المعارضة السياسية بكل تشعباتها وإنتماءاتها ، إيجاد حالة من التطوير الحقيقي الجوهري في صيغ وأشكال ونمط عملها ، وأن تعتمد خطوة المراجعة والتقويم لمرحلة ما قبل الأزمة ، وعلى رأس القضايا التي يجب أن تتوقف عندها وتبحث تفاصيلها بعمق ، مسألة تقاربها وتعاونها وإئتلافها ، ليس فقط على صعيد كل دولة .. وإنما أيضاً على صعيد كل منطقة الخليج .. وهذه القضية لا نعتقد انها تغيب عن أذهان قيادات المعارضة الخليجية ، والتي لا نشك أنها فيما لو بدأت بتنسيق جهودها ، وإئتلفت وتعاونت ضمن صيغ وأطر عملية مدروسة بدقة ، فإنها ستستطيع إحراز مكاسب حقيقية وواقعية على الساحة السياسية والجماهيرية .

ان المعارضة في الخليج لا يصح لها ان ترفع صوتها عالياً بانتقاد حالة التجزئة والاختلاف ، وضيق الأفق والأنانية والإستفراد بالسلطة ، والتي تتسم بها أو ساهمت في صنعها حكومات المنطقة ، بينما ذات المعارضة تعيش هذه الحالة من الاختلاف والتشرذم والتباعد والإصرار على نفي الأشباه والأنداد وتجاوزهم .. وإذا كانت المعارضة ، تطالب بوحدة حقيقية قائمة على أسس وثوابت متينة تستهدف بناء وتشييد عناصر القوة والحصانة في الجسم الخليجي ، فان عليها في البداية ان تقدم نموذجاً ولو بسيطاً يعكس قدرتها على تجاوز مشاكلها الذاتية ، كما يعكس قدرتها على وضع الأهداف والتطلعات الكبرى على محك العمل والإختبار .

التقارب الفكري .. خطوة في الطريق

من أبرز الآثار التي خلفتها لنا المرحلة الماضية من العمل ، وجاءت أزمة الخليج لتؤكدها وتثبتها ، هو نضج وتبلور قناعات وتصورات سياسية وفكرية جديدة متقدمة لدى عموم الاتجاهات المعارضة المتواجدة على الساحة الخليجية .. فالاسلاميون والوطنيون بكل تشعباتهم ، بدأوا يطرحون مفاهيم وأفكار تساهم وتدفع نحو إيجاد حالة الانفتاح والتعاون .. فالحركة اليسارية التي التزمت المنهج الماركسي في منطقة الخليج خلال السنوات الماضية ، ونظراً للتحوّل النظري ــ الفكري والسياسي ــ الذي حدث لها في منطقة «المركز» لم يعد ممثلوها وأتباعها في المنطقة يحملون ، أو يصرّون على نفس المواقف القديمة . وبدأ هؤلاء يطرحون آراء وتصورات تختلف عن سابقتها ، وعلى رأس ذلك تبدل الموقف تجاه الدين ، وبالتالي تغيّر موقفهم من الإتجاهات الاسلامية ، ومن الحريات والديمقراطية .. كما تغيّرت آراؤهم فيما يتعلق بإحترام التعددية ، والاهتمام بالخصوصية المحلية ، والهوية التاريخية للمجتمع الذي تعمل في أوساطه .

كما ان الاتجاهات الاسلامية المختلفة في منطقة الخليج ، بمختلف مدارسها واجتهاداتها المذهبية والفكرية والسياسية ، باتت اليوم في وضع فكري ونفسي آخر يتجاوز الكثير من سلبيات المرحلة الماضية .. الأمر الذي يجعلها أكثر إستعداداً وتقبلاً للحوار واحترام الرأي الآخر ، والتعاون معه أيضاً على الحد الممكن ، والذي نعتقد أنه لو تحقق فان آثاره ستكون مؤثرة جداً . ولقد شهدت المنطقة العربية مؤخراً بعض تجارب اللقاء بين بعض الاتجاهات الاسلامية ، والاخرى القومية واليسارية ، ضمن مؤتمرات وتجمّعات إتفق فيها على مواقف سياسية واحدة تجاه قضايا كبيرة جداً .

الصيغة المطلوبة

تمتاز منطقة الخليج التي لايزيد عدد سكانها عن ١٢ مليون نسمة بحالة من

التنوع والتعدد المذهبي والفكري .

والطائفة السنية ، ربما إعتبرت الأكثر في بلدان الخليج ، وهي تحمل في داخلها تنوعات مذهبية ، واخرى فكرية ، وجدت بعضها في صيغ للتعبير والعمل السياسي .. والبعض الآخر لم يتجاوز صيغة الطرح الفكري والثقافي بعد .. ومن بين الاتجاهات الموجودة : التيار السلفي الذي يتوزّع على مختلف مناطق الخليج ، وله مواقفه وآراؤه الخاصة . وهناك ايضاً اتجاه «الاخوان المسلمون» الذي له أطُرُهُ وصيغه الخاصة في العمل ، وغير هذا هناك تيار تجمعه قواسم فكرية منفتح على كل الاتجاهات الاسلامية ، وهو غير متشكّل أو مؤطر ، يمثله مجموعة من الكتاب والمثقفين الذين يلتزمون الاسلام كمنهج ومنطلق .. وضمن هذه التيارات تتفاوت مستويات المعارضة ، وقوّة آرائها . فكل تيار له رأيه ، كما ان المنطقة لها تأثيرها في بلورة رأيها المعارض .

أما الطائفة الشيعية فهي الأخرى تشكّل ثقلاً مؤثراً وبارزاً في المنطقة ، وهي تتوزع بكثافات مختلفة في كل البلدان الخليجية . وفي داخل هذه الطائفة هناك إتجاهات فكرية متنوعة ، ولكن الفوارق بينها ضعيفة ، وبعض إتجاهاتها المعارضة تملك تصوراً منفتحاً للعلاقة التي يجب ان تحكم الواقع السياسي والفكري في المنطقة ، مراعية خصائص المنطقة المتباينة .. ويعد الشيخ حسن الصفار أبرز شخصية معارضة في السعودية ضمن هذا التيار ، وله آراؤه الواضحة في موضوع الانفتاح وإحترام التعددية ، ولعل أهم كتبه هو «التعددية والحرية في الاسلام» والذي يكشف عن حقيقة آرائه . وقد كتب مقدمة كتابه المفكر الاسلامي المعروف ، الدكتور محمد فتحي عثمان . وبالاضافة الى ذلك هناك المذهب الأباضي المنتشر في سلطنة عمان ، ولا يبدو لحد الآن ان هناك تواصلاً واستمراراً لتيار «الإمامة» الذي حكم مدة طويلة ، وخاض حروباً عديدة مع عائلة البوسعيد .

وتوجد في الخليج عدة اتجاهات وتيارات وطنية ويسارية ، بعضها قومي التوجه ، والآخر ماركسي المنهج .. على ان من بين كل هذه التيارات تبرز قوى المعارضة قوية في بعض المناطق ، وضعيفة كامنة في غيرها .

ان المطلوب هنا ليس إيجاد حزب او حركة واحدة تتشكّل من كل هذه الاتجاهات ، ولكننا نعتقد بأن كل هذه الإتجاهات قادرة بعد الحوار ، وبعد تكثيف التواصل والتفاهم والنقاش ، ان تصل الى صيغة معينة تكون مناسبة ، لايجاد تعاون ، وربما تتوحد فيما بينها فيما بعد . ان الحوار والانفتاح هو الخطوة الأولى في هذا الطريق .. ولقد عشتُ شخصياً تجربة علاقة مع أحد الكتاب حيث ان معرفتي العفوية به في إحدى الدول ، ومن ثم فتح الحديث والحوار في قضايا متشعبة ، أدت في النهاية الى أن لام كلٌ منّا نفسه على بعض مواقفه ونظراته السابقة .. فقد كنّا نشتم ونصم بأقذع الأوصاف بعضنا بعضاً .. ولكن أين ؟ .. في الصحف وعبر كتابة المقالات ، باعتبار ان كل منّا ينتمي الى مدرسة فكرية معينة .. ولكننا اكتشفنا من خلال الحديث اننا جميعاً وقعنا في المطب الاختلافي الذي حفر لنا ، فانشغلنا ببعضنا البعض ، وتركنا رأس الداء ، الذي تمثله الحكومات التي يجب ان تتجه اليها الضغوط من أجل الإصلاح .

نحن هنا ــ وعلى صفحات هذه المجلة ــ ندعو وبكل صراحة ووضوح الى البدء بخطوة هامة وأساسية في طريق التعاون بين القوى السياسية والفكرية المعارضة والمتواجدة على الساحة الخليجية ، والى مزيد من الحوار والانفتاح بغرض الاتفاق على قواسم مشتركة في طرق التحرك والعمل .. ونعتقد انه بالاضافة الى الدوافع والقناعات الفكرية التي تدعونا الى هذه الخطوة ، فان المحفزات والضرورات السياسية هي اليوم من الحدة بمستوى يدعونا الى الإسراع في البت في هذه المسألة ، والشروع في خطواتها العملية .

ونتساءل : هل سيكون أوانه ، إن نحن دعونا الى مؤتمر تمهيدي تشارك وتساهم فيه كل القوى السياسية الاسلامية والوطنية الخليجية ؟ .. الذي لا نشك في إمكانيته وضرورته هو عقد حلقات حوار ، وتجمعات متفرقة تضم مختلف التوجهات والتيارات القائمة ، ولعله يكون من الأفضل ان لا تأخذ صيغة رسمية سياسية صرفة .. بل تكون ذات طابع إجتماعي ، على ان تكون الجدية عنوانها ومضمونها .. إنه إقتراح برسم المناقشة والتأمل .

بانتظار «الولادة» السعيدة

خلال شهرين فقط من الآن .. سيتضح ما إذا كانت الوعود التي أطلقتها حكومة المملكة العربية السعودية المتعلّقة بمجلس الشورى والدستور حقيقة وواقع أم لا .. فإذا انتهى موسم الحج لهذا العام ولم تظهر بوادر من الملك فهد حول الأمر ، فان الشورى والدستور سيجمّدان الى وقت آخر ، قد يكون بعد سنوات عديدة ، وقد لا يكون بالمرّة .

أغلب المعلومات التي وردت إلينا خلال الشهر الماضي ، تفيد بان الملك وولي عهده الأمير عبد الله عازمان فعلاً على إقامة المجلس ووضع الدستور .. وأن اللجنة المكلّفة بدراسة المواد وتنقيحها ووضع اللمسات النهائية للدستور ، والتي يرأسها الامير نايف بن عبد العزيز ــ وزير الداخلية ــ قد انتهت فعلاً من مهامها .. ولم يبق الاّ ان يقرّر الملك إعلان الأمر للشعب .

وتقول الانباء ، بأن أعضاء مجلس الشورى سيعيّنون جميعاً ، ووصلت الينا أسماء بعضهم فعلاً ، ممّا يعطي مصداقية لتلك الأخبار .

إلاّ ان نفوس المواطنين معلّقة بين الخوف والرجاء .. ورغم أن موضوع الاصلاح المنتظر في الجهاز السياسي هو أقلّ مما يطمح اليه المواطنون ، الاّ أن المجلس ــ سواء كان معيّناً أم لا ــ هو خطوة متقدّمة بالنسبة لوضع المملكة المتخلّف من ناحية المشاركة السياسية .. فاذا أقرّ اليوم مبدأ الشورى ، فإن المستقبل سيدفع حتماً باتجاه ان يكون الاعضاء منتخبون مباشرة من قبل المواطنين ، وستتاح فرص أكبر للتعبير عن الرأي والمشاركة في العمل السياسي .

ونحن ــ محرروا هذا المجلّة ــ مثل مواطنينا ، يتنازعنا الخوف من ان تمرّ الأيام دون ان يتمّ الاصلاح السياسي بالصورة السلميّة ، رغم الالحاح المتزايد من قبل شرائح واسعة من أبناء المجتمع .. وبين الرجاء من ان تكون احداث أغسطس ، قد علّمت الحكومة ، كما علّمتنا نحن ومواطنينا .. بأن لا مهرب من الاصلاح الاّ الى الهاوية والعنف .

وأملنا ــ على أيّة حال ــ كبير في الله ، سبحانه وتعالى .. بأن يحدث التحوّل ، بل الولادة المنتظرة ، بسهولة ويسر ، بعد تعسّر طال أمده .. وأن يجنّب وطننا كل المكاره .

حسابات حرب الخليج

لماذا لا تكشف الحكومة عن التكاليف الاقتصادية لحرب الخليج ؟

هذا السؤال طرحه أكثر من مواطن من رجال أعمال ومثقفين خلال الشهر المنصرم ، خاصة بعد ان بدأ الجميع — في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية خصوصا — يتحدثون عن النفقات بصورة علنية .

سيدو السؤال اعتيادياً جداً في أي دولة أخرى من الدول التي تمارس فيها حرية الرأي وعلنية السياسة .. أما في بلادنا فان سؤالاً كهذا يبدو شديد الغرابة ، وربما لا يصدّق أن أحداً آخر سوف يطرحه ، لأن الحكومة لم تعتد في الماضي تقديم كشف حساب لأحد ، مواطنا عادياً كان أو مسؤولاً .. وهي تعتبر المطالبة بالكشف عن هكذا أمور (تدخّلاً في السياسة) وهو أمر محظور .. والسبب واضح ، فالكشف عن أي معلومات من هذا النوع سيجرّ وراءه انتقادات وآراء مختلفة وتساؤلات أخرى مما تجد الحكومة نفسها في غنى عنه .

ونعتقد أن إحجام السلطة عن كشف المعلومات المتعلّقة بتمويل حرب الخليج سيكون في نتيجة الأمر في غير صالحها ، لأنّ الشعب حتى لو انتقد او حاسب او إختلف في الرأي ، فانه في الأخير سيرى في الإجراء الحكومي دليلاً على ان الحكم يثق بالشعب ويعتبره شريكا في المعرفة — على الأقل — بمجاري الأمور في البلاد . واذا شعر الجمهور بثقة الحكومة فيهم ، فانهم سيبادلونها الثقة ايضا وسيدعمون سياساتها ، كما ان الانتقادات والآراء المختلفة اذا ظهرت ، فان من شأنها كشف الأخطاء والدعوة الى تصحيح السياسات ، وهو ما يساعد في تقويم الاداء الحكومي وتعزيز الاستقرار . وعليه ندعو الحكومة للمبادرة في كشف التكاليف المالية التي تكبّدتها البلاد في الحرب ، وندعو المثقفين والزملاء في الصحافة المحليّة الى دعوة الحكومة لممارسة سياسة العلنية في هذا الاتجاه ، بدلاً من التخفّي وراء حُجُب التكتّم والسرية ، كما لو كانت لصاً يخشى من كشف سرّه للناس .

كم خسرت الولايات المتحدة في حرب الخليج ؟

لقد قامت طائراتها بأكثر من ثمانين ألف طلعة جوية ، وقامت بأضخم عملية نقل عسكرية لنصف مليون جندي مع عتادهم وتجهيزاتهم ، وحاربت قواتها في البرّ والبحر والجو .

في بداية الأزمة قدّرت الحكومة الأميركية ان الحرب ستستمر نصف عام وستكلّف مائة مليار دولار ، ثم أعادت النظر في تقديراتها لتنخفض الكلفة الى حوالي سبعين مليار دولار ، وبناء عليه طالبت حلفاءها بدفع ثمانين بالمائة من تكاليف الحرب ، أي ٥٦ مليار دولار .

الآن وقد انتهت الحرب ، فان المراكز المتخصصة في واشنطن تسعى للحصول على الأرقام الحقيقية للتكاليف لمعرفة حصّة الولايات المتحدة من الخسائر ، لكن الذي ظهر ان الولايات المتحدة سوف تحصل على ربح صاف لا يقل عن عشرة مليارات دولار ، ولن تدفع من ميزانيتها دولاراً واحداً .

ان العملية بمجملها لم تكلف سوى ٤٤ مليار دولار حسب تقرير لمركز المعلومات العسكرية في واشنطن . وهذا الرقم بناء على كشف الحساب الذي قدّمته وزارة الدفاع الاميركية ، ويقول العاملون في مكتب الميزانية الفيدرالية بالكونغرس الاميركي ، ان التكلفة وفق حساباتهم التي بنوها على معلومات من البيت الأبيض تشير الى مبلغ ٤٥ مليار دولار ، وهذه التقديرات — حسب المكتب ايضا — تتجاوز ما أنفق على الحرب فعلا بثلاثة مليارات دولار . وقال الجنرال كولن باول ، رئيس هيئة الاركان الاميركية ، أن ادارته قدّرت النفقات قبل شروع العمليات بـ ٦٥ مليار دولار .

وقد استلمت واشنطن قبل نهاية شهر مارس ٨,٣٠ مليار دولار من مساهمات الدول الحليفة ، وهي تتوقع استلام ٥,٢٣ ملياراً أخرى قبل نهاية هذا العام الميلادي .

ووصل من دول الخليج (السعودية ، الكويت ، الامارات) ٩,١٦ مليار حتى نهاية أبريل الماضي ، ويجب ان تسدّد نحو عشرين ملياراً أخرى خلال هذا العام . كما وصل من المانيا ٤,٦ مليار واليابان ٣,٧ مليار وكوريا الجنوبية ١٣٨ مليون ، وينتظر ان تسدّد اليابان ٥,٣ مليار دولار اخرى . ودفعت الكويت للولايات المتحدة مباشرة ٥,١٣ مليار ، وبريطانيا مليار دولار .

وقال عبد الملك الحمر ، محافظ البنك المركزي بدولة الأمارات العربية المتحدة ، ان دول الخليج تعهدت بدفع مبلغ يتراوح بين ٤٠ — ٦٠ مليار دولار لواشنطن وحلفائها كمساهمة في تحرير الكويت .

ولم تعلن السعودية حجم المبلغ الذي ستدفعه ، لكنها سدّدت بالفعل مبلغ ٤ مليارات دولار ، كما ينتظر ان تدفع مبلغاً آخر لا يقلّ عن ١١ مليار دولار . وهذه كلّها دفعات مباشرة ، وهناك مساهمات غير مباشرة رغم انها محسوبة بدقة — وتتمثل في المنتجات البترولية التي صرفتها السعودية مجاناً للقوات المتحالفة بما فيها الدبابات و الطائرات والسفن ومختلف الآليات ، اضافة الى تكاليف الإقامة وهي تصل الى عدّة مئات من الملايين ، وهو الأمر الذي امتدحه الجنرال شوارسكوف قائد العمليات في رسالة الى وزير البترول السعودي هشام ناظر .

من جردة الحسابات البسيطة تلك نخرج بنتيجة فحواها ان الولايات المتحدة التي استثمرت عمليّة تحرير الكويت أعظم استثمار على الصعيد السياسي ، لم تتكلّف دولاراً واحداً في العمليّة ، فهي ستستلم قيمة كل ما دفعته لنقل الجنود ، ولتعويض الآليات والاسلحة ، بل وحتى الهدايا التي أرسلت اليهم في عيد الميلاد .

لقد كلّفت الحرب ٤٤ او ٤٥ ملياراً ، وحصلت اميركا بالمقابل على ٨,٣٠ مليار استلمتها فعلاً زائداً ٥,٢٣ مليار ستستلمها قبل نهاية العام الجاري ، اي انها ستحصل على (ربح) صاف ومباشر من العمليّة قيمته عشرة مليارات دولار .. أليست هذه أنجح التجارات ؟! .

السياسة الخارجية للمملكة الى أين ؟

رأي في الدور الإقليمي

المنتظر لمرحلة ما بعد الأزمة

حمزة الحسن

اذا كان الكثير من الخلل قد تكشف أثناء أزمة الخليج حول ضعف البنية السياسية لدول المنطقة ، وبالأخص المملكة العربية السعودية ، وأصبحت شرعية تلك النظم السياسية موضع تساؤل وإتهام .. وبمقدار ما كشفت أحداث الأشهر الماضية من خلل كبير في الأسس التي تنطلق منها سياسات الأنظمة الخليجية على مختلف الصعد .. فان خللاً كبيراً قد برز على صعيد السياسة الخارجية وأصبح المواطن العادي يعبّر عنه بالتساؤل حول سرّ وقوف معظم الحركات والأنظمة العربية والاسلامية الصديقة ضد المملكة ، رغم ما أنفقته الأخيرة من أموال على تلك الجهات طيلة العقدين الماضيين ؟ .

وفي ظل دعوات عدد من المسؤولين الخليجيين الى الإنكفاء على الذات ، والابتعاد عن سياسة المحاور العربية ، أو حتى الإنخراط في القضايا المهمة التي تعصف بالعالم العربي والإسلامي كالقضية الفلسطينية واللبنانية والأفغانية .. وذلك كرد على المواقف غير المتوقعة من مجمل الدول العربية والاسلامية فيما يتعلق بقضية احتلال الكويت .

في ظل هذه الدعوات ، التي تعبّر عن اليأس من جانب ، وافتقاد الطموح من جانب آخر .. هل يمكن للمملكة باعتبارها الدولة القوية والنافذة في المنطقة الخليجية ان تنعزل بنفسها وبجاراتها الصغار وتعيش لا إبالية بما يجري حولها ؟ .

لا يبدو ان المملكة قادرة على ممارسة سياسة العزلة التامة ، إلاّ إذا قرّرت التضحية بمكانتها العربية والاسلامية ، وما انخراطها بعد الأزمة مباشرة في دعم الجهود الاميركية للتوصل الى حل للمشكلة الفلسطينية ، وتعضيدها السياسي والمالي للبنانيين العربيين الأساسيين اللذين وقفا معها في ساعة العسرة وهما مصر وسوريا ، الاّ دليل على ان المملكة لا تريد الانعزال ، او يعتقد قادتها ان ثمنه مكلف للغاية .

والمسألة أصبحت أكثر تعقيداً مما يبدو ، لأن السياسة الخارجية للمملكة مرتبطة بشكل عضوي بالوضع الداخلي ، وبتحديد أكبر فأن السياسة الخارجية للمملكة تتحرك لتحقيق أهداف أمنية للنظام الحاكم بالدرجة الأولى ، وليس الى توسيع مصالح النظام وتصدير تجربته للخارج .. وللتدليل على هذا فإن محور شرعية النظام داخلياً هو استناده على قاعدة الدفاع عن الإسلام والأماكن المقدسة ، وأيضاً الدفاع عن قضايا المسلمين وحل مشاكلهم المادية وغيرها .. وان التقصير في هذا الأمر أو العمل باتجاه مضاد له يصيب تلك الشرعية في المقتل ، ويتعرض النظام حينها لمخاطر لا توصف في الداخل .

ولا شك ان إنغماس السعودية في الشأن الأفغاني أو الفلسطيني إنما يستهدف تحديداً التأكيد على «شرعية» النظام قبل أي أمر آخر .

والسعودية التي إعتبرت ان أولويات السياسة الخارجية هو الدفاع عن نظام الحكم من الخطر الخارجي قبل غيره .. فانها ترقب باهتمام كل التحولات السياسية المحيطة بها ، خوفاً من أن تتمدد الى داخل المملكة . والامراء لا يتورعون عن انتهاج اي سياسة يستطيعون القيام بها لاحتواء المخاطر القادمة والتأثير على مصدر الخطر والازعاج ، واذا أعيتهم الحيلة فانهم يتّجهون الى واشنطن التي أصبحت اللاعب الأساس في السياسة الخارجية السعودية .

من هنا فان مقولة الإنعزال والاكتفاء بعلاقة وثيقة مع واشنطن كما دعا الى ذلك السيد عبد الله بشارة ، الامين العام لمجلس التعاون الخليجي ، لا يمكن ان تجد لها في المملكة صدى حقيقيا والاتجاه الصحيح هو تصحيح الاسس والمنطلق التي قامت عليها السياسة الخارجية السعودية حتى تبقى للمملكة مكانتها أولاً ، ولتستطيع تأ دورها الحقيقي والمطلوب والفاعل في محيط الأقليمي والعربي ، ولكي تأمن أيضاً في المستق من التقلّبات العديدة التي تعصف بدول الشر الأوسط الذي يدخل حقبة تغييرات ، لا يعلم تكون آثارها إيجابية على مستقبل العوائل الما في المنطقة أم لا ؟

تأمين الداخل

إذا صدق القول بأن سياسة المملكة الخارج تسعى لتحقيق هدف أساسي بعينه يتمثل في حم النظام السياسي القائم في المملكة ، وإذا صد مقولة السياسيين بأن السياسة الخارجية انما ه انعكاس للسياسة الداخلية .. فان البحث يجب يدور بادىء ذي بدء حول الوضع السياسي الداخ للمملكة . فتأمين حماية النظام السياسي ليست حد ذاتها هدفاً مشروعاً ، الاّ اذا كان ذلك النظ يمثل إرادة الناس وتطلعاتهم . وفي غير ه الحالة تصبح حماية النظام السياسي ضرباً الأنانية وحبّ السلطة لدى القائمين عليه ، وحين ـ وكما هو حاصل فعلاً ـ تصبح سياس الاستبداد والقهر المفروضة على الشعب ، وط الحماية من الاجنبي ورهن ثروات البلاد ، أم مشروعاً لدى رؤساء ذلك النظام .

إن حماية النظام السياسي واستقراره لا يم ان تستمر رهناً بتطورات الأوضاع في الد المجاورة ، ولا يمكن التعويل فيها على حما الاميركيين ، بل ان المرتكز الحقيقي يقوم ع أساس مشاركة الشعوب في حماية النظام الذ يمثلها ، واذا كان النظام لا يمثل الاّ نفسه ، ف الشعوب تعتبر نفسها في واد والدولة في واد آ .. ان أحداً لا يدافع عن نظام لا يحترمه ولا يقدر وان احداً لا يحارب من أجل بقاء نظام متعفن يش الفساد والامتهان للكرامة أينما حلّ وارتحل .

لقد جرّبت اوروبا طرقاً عديدة للوصول ا السلام ، فوجدت انه لا يمكن ان يكون هناك مأم من الحروب في ظل النظم الديكتاتورية ، وفي ظ حكم الاهواء وعدم تغليب القانون ، وفي ظ امتهان كرامة الانسان وحقوقه .. لهذا شجّعت ب الحرب العالمية الثانية منحى الاصلاح الديمقراط في كل القارة من اجل ان تصل الأنظمة السياسي فيها الى مرحلة النضج ، وهاهي اليوم لا تجد خو على نفسها من نزوة نظام مجاور ، ولا خطراً م منافس ، ولا تهديداً بإنقلاب عسكري لان النظ الامني والسياسي ابتني على قاعدة صحيحة .

لقد اصبحت المملكة فيما مضى من السنوا

مشغولة بمتابعة هذا الجار او ذاك ، فتتدخل في شأن هذه الدولة ، وتقتل رئيس تلك الدولة ــ اليمن مثلا ــ ، وتشن الحرب على دولة ثالثة بالنيابة ــ تمويل العراق ضد ايران ــ ، وتمول حروب امي آي ايه في نيكاراغوا ولبنان ــ كما حدث بالنسبة لدعم الكونترا ومسؤولية السعودية في انفجار بئر العبد ــ ، والضغط على دولة رابعة لاعادة قبضة الارهاب وتعطيل المؤسسات الدستورية ــ الكويت ــ ، وإشعال الحروب الطائفية في كل مكان ، وكل ذلك بغرض الدفاع عن «كيان» المملكة ! .

ما كانت الحكومة السعودية لتخشى الجيران ، والتقلبات السياسية في المنطقة لو ان نظامها السياسي كان مدعوماً من قبل الشعب .. ولكانت كل المخاطر القادمة من الخارج تتصاغر أمام قوة الداخل وتلاحمه مع قيادته .. وفي غير مثل هذه الحالة يحسب الأمراء السعوديون كل صيحة «عليهم» ، وكل حركة تنطلق في المشرق العربي أو مغربه تتهدد كيانهم بالاقتلاع .. فيحثون الخطى لممارسة أقذع الأعمال من أجل تحاشي ذلك الخطر «الوهمي» في الغالب ، ويلهثون وراء واشنطن من أجل المعونة ، مقدمين ثروات البلاد وسيادتها ثمناً لحماية نظامهم .

لقد أصبحت شرعية النظام محل تساؤل ، وأصبح على الأمراء السعوديين ان يلبوا طموحات مواطنيهم ، حتى ينعم النظام بالاستقرار الحقيقي ، وتقل مخاوفهم من العدو الخارجي ، ويصبح أعتمادهم في حماية النظام والوطن معتمداً على شعبهم الذي يشاركهم في السراء والضراء ، وليس على حماية الاجنبي المستمرة منذ أن تأسس النظام وحتى اليوم .

لقد ارتدت سياسة الحكومة الخارجية الخرقاء عليها ، رغم الدعم المالي ، أثناء أزمة الخليج ، وأصبح الأمراء الذين يدعون الحكمة والدراية في الحكم ضعفاء أمام شعبهم وشعوب العالم . وهناك مخاطر يتوقعها الأمراء في الوقت الحالي ترتبت على فقدان الشرعية ، بسبب عدم قدرتهم في الدفاع عن كيان المملكة ، وسوء استخدام الثروة ، وعدم السيطرة على السياسة النفطية ، والتلاعب بالمدخرات والاستثمارات الخارجية .. إضافة الى المخاطر المترتبة على ضياع سمعتهم كحماة للاماكن المقدسة ، وكمدافعين عن المسلمين وقضاياهم ، وكمعاونين لهم بالمال في وقت الأزمات .

ليس أمام السعودية لحفظ مكانتها العربية والاسلامية والدولية ، الا ان تصلح نظامها السياسي الداخلي ، كي تحصل على الأمن أولاً ، وكي تحظى بالاحترام ثانياً ، ولكي تتجنب الإنزلاقات كتلك التي وقعت فيها في الماضي ، والتي أدت الى تحول الرأي العام العربي والاسلامي ، ليس ضد نظام الحكم السعودي فحسب ، بل ضد كل ما يمت الى المملكة بصلة .

ثمن الزعامة

السعودية لا تستطيع ان تهيمن على العالم العربي ، رغم إمتلاكها المال بغزارة ، ورغم وجود الأماكن المقدسة .. والاسباب التي تدفع بالآخرين لرفض الزعامة والهيمنة السعودية عديدة ، من بينها ان الحكومة السعودية كيان ضعيف وهش من الناحية العسكرية ، ومكشوفة بشريا ، وان الجزء الأكبر من قوتها السياسية يعود الى المال ، والمال لا يمكن ان يبني مجداً خاصة اذا جاء استخدامه على الطريقة السعودية المصحوبة بالتعالي والتدخل في شئون الآخرين والاحتقار .. فضلاً عن ان الكثير من المواقف السعودية ليست نابعة من الذات بل بإملاء من الحلفاء الغربيين ، وبالخصوص الاميركيين . من هنا فان أغلب الدول العربية ذات التراث الحضاري ، والثقل السكاني ، والموقع الجغرافي ، ترفض الخضوع لمنطقة الهيمنة ، وترى انها بكفاءاتها الذاتية أقدر من السعودية على تسنم زعامة العالم العربي على الأقل .

ولادراك السعودية حقيقة صعوبة هيمنتها على العالم العربي ، خاصة في الوقت الحالي ، فانها ترفض ان يتسنم أي بلد عربي ذلك الدور ، بحيث تتوارى هي في الخلف .. وقد دلت مجمل سياساتها الماضية معارضتها للدور القيادي المصري او السوري او العراقي او الجزائري ، وهي دول مؤهلة على إنفراد او مجتمعة للعب دور القيادة .. ساعية قدر الامكان الى إيجاد شبكة تحالفات تكون شريكاً فيها للمحافظة على توازن القوى في المنطقة العربية ، يقيها شرور المستقبل .. مثل الحلف المصري العراقي السعودي الاردني في مرحلة ما قبل غزو الكويت ، وكالحلف البارز حالياً بين السعودية وسوريا ومصر الذي قاد العالم العربي في مواجهة الغزو العراقي .

وكمثال على ذلك ، وقفت السعودية مع مصر عبد الناصر ضد الحلف الهاشمي في العراق والاردن في الخمسينات ، ثم فكت الارتباط بسهولة جداً مع مصر لتتحالف مع أعداء الامس في مواجهة عبد الناصر الذي دفعها الى الخلف وحاول ان يكون هو وبلده زعيم العرب دون منافس . وفي الغالب فان السعوديين لا يريدون ان يصطدموا مع قوى سياسية عربية ذات ثقل كبير ، الا اذا اضطروا الى ذلك اضطراراً ، كخوض الحرب بالوكالة في اليمن بعد قيام ثورتها ، وكالحرب ضد حليفها القوي صدام بعد غزوه الكويت .

ان الأمراء السعوديين يدركون بأنه خير لهم الابتعاد عن مناطحة من هم أقوى منهم ، وأصلب في المنافسة ، وحتى الحكومات الراديكالية العربية ، فان السعوديين يعطونها المال أملاً في تشجيعها على الاعتدال ، وليأمنوا على أنفسهم ، وفي نفس الوقت يقومون بدعم المعارضين لأولئك الراديكاليين لاطلاقهم من جديد اذا ما تمردوا ، اي استخدام المعارضة بيد والمال بيد اخرى ، كما حصل مع اليمن الجنوبي ، وحتى الشمالي منه لسنين طويلة .

غير ان الدور المصري في الوقت الحالي يثير انزعاج السعودية بشكل كبير .. فمصر التي عادت الى «الحظيرة» العربية ، والتي تعزز دورها في محيطها العربي في الأشهر القليلة الماضية ، ومصر التي وسعت من نشاط ديلوماسيتها ومن ثم نفوذها في البلدان الافريقية المجاورة ــ العربية منها كليبيا والصومال والسودان وغير العربية مثل أثيوبيا ونيجيريا والسنغال وغيرها ــ ، تريد اليوم ان تبدأ مرحلة منافسة جديدة مع السعودية فيما يتعلق باستثمار الجانب الاسلامي ، وجعله أحد الأركان المهمة في سياستها الخارجية ، حيث تقوم الخارجية المصرية بإعداد دراسة لخريطة التحرك الديني التي يمكن للأزهر ووزارة الأوقاف المصرية ان تقوم به في البلاد الاسلامية ، وفي البلدان التي يوجد بها أقليات مسلمة .

ويهم السعودية في الوقت الحالي ، ان لا يكون محور دمشق ــ القاهرة قوياً الى درجة يتحكم فيها بالاتجاه السياسي في المنطقة العربية بمعزل عنها . وأساساً فان علاقات «الشراكة» في المنفعة السياسية والاقتصادية مع دول الجوار يجب ان تحل محل المنافسة التي تضر بمختلف الأطراف ، سواء كانت عربية او اسلامية .

وثمن الزعامة العربية الذي يجب ان تدفعه السعودية ، هو ان تحترم خصوصيات الدول العربية ، وان تمد يد الاحسان الى الفقير منها دون تدخل او استغلال ، وان تقدم السعودية النموذج الأصلح في الحكم ، لا ان تسعى الى تصدير نموذجها الديني للآخرين ، واستخدام الضغط المالي وسيلة لتحقيق ذلك .. وثمن الزعامة ان تصبح السعودية سيدة موقفها ، وان تتخذ الموقف الأقرب الى الحق والى المصلحة العربية ، وان لا تحشر نفسها في الخلافات العربية ، بقدر ما تكون «القاضي» بين المتخاصمين ، وان تكون البلاد مستغنية عن حماية الآخرين ، وذات كثافة بشرية تعوض النقص المتعدد فيما تحتاجه البلاد من طاقات ، عن طريق تشجيع زيادة النسل ، واستخدام سياسة التجنيس بتوسع في المرحلة القادمة بالنسبة للمواطنين العرب وربما المسلمين ايضا .

بمثل هذا اضافة الى وجود المال والثروة والمكانة الروحية ، وتشجيع النظم العربية والاسلامية نحو الانفتاح مع شعوبها .. تصبح البلاد قوة يحسب حسابها ، وزعامة غير مرفوضة من أحد .

عداء دول الجوار

ليست هناك دولة واحدة مجاورة للبلاد لا تحمل شكوكاً تجاه الأمراء السعوديين ، وإرثاً من المرارة وسوء الظن بهم .. يستوي في ذلك دول الخليج جميعها تقريبا ، و دول الجوار الاخرى كاليمن والعراق والاردن .

ورغم ان معظم مصادر التوتر خف وهجها ، الا ان حممها تستعر تحت السطح بانتظار انفجارها ، مثلما أدت التراكمات التاريخية الى انفجار في العلاقات بين اليمن والسعودية بعد إشتعال أزمة الخليج .

سببان أساسيان وراء عداء دول الجوار ، او قل شكوكها وتخوفها من الحكم السعودي ، أحدهما : إصرار العائلة المالكة على فرض علاقة «السيد بالمسود» بالنسبة للجيران الصغار والضعفاء مالياً او بشرياً ، أو كليهما .. مترافقاً مع الاحتقار المذهبي او الاستغلال السياسي ومحاولات الهيمنة على تصرفاتهم .

والآخر : هو «الطمع» السعودي في أراضي الآخرين ، وتغليب الأمراء السعوديين الإرث التاريخي من العداء على المصالح المشتركة الآنية .. وقد أدت هذه السياسة الى تعامل الدول الخليجية والعربية المجاورة مع السعودية بالحذر والخوف في آن واحد .. كما أدت الى بروز شعور مضاد لدى الشعوب العربية التي تتلقى الدعم من السعودية . صحيح ان الامراء السعوديين أغنياء ، ولكنهم غير محترمين حتى وإن دفعوا المال بسبب تدخلاتهم الفظة ونواياهم التي يمارسونها على الارض دونما الحاجة الى إعلان ! .

وكنموذج واضح ، هناك عداء غريب للسعودية يسود الأوساط الشعبية اليمنية ، فرغم ان اليمن من اكثر الدول التي حصلت على المساعدة السعودية ، الا ان عواطف الشعب شديدة العداء للحكم السعودي .. وحين تسأل عن السبب ، يردون عليك – حتى المواطن العادي – : وماذا عن الأراضي التي تقضمها السعودية بين الفينة والأخرى ، وماذا عن نجران وجيزان وعسير ، وماذا عن التدخلات السافرة في الشئون اليمنية ، وماذا عن ترويج النموذج المذهبي داخل البلاد واعتبار الزيود يهوداً وكفرة ، وماذا عن فرض سياسات لا تمتّ الى مصلحة الشعب اليمني بصلة ، وماذا عن قتلها – السعودية – للمقدم الحمدي ، وماذا عن عدائها للوحدة ، وماذا عن تحريكها لزعماء القبائل وتمويلهم بالمال للوقوف ضد الحكم المركزي ؟. الى آخر قائمة الاستفهامات المعروفة الجواب مقدماً .

اليمن تشتكي من السعودية وتخشى هيمنتها ، وهي تابع صعب – كما يقول وليم كوانت ، عضو مجلس الأمن القومي الاميركي في عهد كارتر – والذي يضيف بان السعودية انغمست في القضايا اليمنية منذ بداية السبعينات ، حيث ترافقت برامج المساعدة مع أشكال من الاستغلال السياسي ، وانه ليس هناك شك في تورط السعودية في القضايا اليمنية ، حيث عملت السعودية لابقاء أكبر دولة في الجزيرة العربية من ناحية السكان في دائرة نفوذها ، فحظيت باهتمام السياسة الخارجية السعودية ، رغم إظهار الامراء السعوديين لدورهم المسيطر واحتقارهم لليمنيين .

والسعودية تخشى اليوم دولة الوحدة ، وتسعى لتخريبها ، بتحريك القبائل ، وبث الإشاعات ، والدعوة الصريحة لمواجهة النظام القائم .. وقامت الحكومة السعودية خلال أزمة الخليج ، بإبراز عدد من الوجوه اليمنية التي تتلقى المساعدة من السعودية ، حتى تلك التي مضى على «رقدتها» ثلاثون عاماً فقط ! .

وحتى هذه اللحظة لا تريد الحكومة السعودية تعديل تلك السياسة التي أدت الى ما أدت اليه .. صحيح ان اليمن استخدم كحديقة خلفية للسعودية ، وصحيح ان الكثير من النفوذ لا يزال موجوداً ، وصحيح ان اليمن بلد فقير بحاجة الى المساعدة .. ولكن رغم هذا هل يمكن الاستمرار في سياسة التدخل الفظة ، وعدم تسوية المشكلات العالقة على الحدود .. ألم يحن الوقت إيقاف التعدي على الأراضي اليمنية الشمالية والجنوبية ، والتي لا يمر عام الا وتكون الحكومة السعودية قد قضمت شيئاً منها ، وكأن البلاد ذات المساحة الهائلة والبالغة اكثر من مليوني كيلومتر مربع لا تكفي !.

لو حذدت الحكومة السعودية الأهداف التي تبتغيها من اليمن لكان في الإجمال تحديد أهمها في نقطة واحدة : منع وصول أي خطر الى المملكة من اليمن .. وهذا الهدف يمكن ضمانه – خاصة في الوقت الحالي الذي ينهمك فيه النظام السياسي هناك لحل مشاكله الاقتصادية بعد ان حل الى حد كبير المشكلة السياسية واستوعب إفرازات الإتحاد – بدون تخريب الوحدة وإثارة الشغب والتمرد ، وبدون دفع مليون يمني الى خارج حدود المملكة ، وبدون رشوات القبائل ، واحتضان المعارضين للتلويح بهم في المستقبل ، وبدون التلويح باستخدام القوة كما فعل الامير سلطان «الذكي !» .

اليمن لا يمكن ان يكون عدواً الا إذا دفع قسراً نحو المواجهة ، وكانت الحكومة فيما مضى تخاف من وحدة يسيطر فيها اليسار ، واليوم لم تعد هناك شيوعية ولا يسار يخشى منه .. بل ان ما يخشاه الأمراء بصدق هو «الديمقراطية» التي أصبحت «عقدة» النظام السعودي في الوقت الحالي .. والأمراء يريدون ان لا تتحول اليمن الموحدة الى نموذج استقطاب للنظم الضعيفة والصغيرة في الجزيرة العربية ، فتتهدد مكانة المملكة نفسها .. خاصة اذا كان لدى القيادة السياسية اليمنية طموح للعب دور مؤثر على الصعيد الأقليمي بعد تهيئة أسباب ذلك .

هناك نزاعات حدود يمكن حلها اذا وجدت النية الصادقة ، فلا يمكن ان تبقى هذه النزاعات اكثر مما بقيت .. ستون عاماً والخلافات على الحدود باقية .. السعودية تتطلع الى المزيد من الأراضي ، واليمنيون يحلم بعضهم بعودة نجران وجيزان وعسير التي قامت بسببهما الحرب عام ١٩٣٣ .. وحتى معاهدة الطائف لم تحل الاشكال .. ألا يمكن تحديد الحدود بصورة نهائية تقضي على مخاوف الطرفين .. ثم ممَ يخشى الأمراء السعوديون ، ان المناطق التي احتلتها السعودية ، لا يرغب أهلها ان يكونوا جزءاً من اليمن لاسباب اقتصادية بحتة . وفي الجانب الآخر لا تستطيع اليمن تحمّل ثلاثة ملايين مواطن إضافي في المدى المنظور حتى ولو تدفق النفط بكميات وافرة .

كان من الأفضل للحكم السعودي لو أنّه أعطى الجنسية للمليون يمني الذين قذف بهم الى الحدود .. إذن لوفر على نفسه النقمة العارمة في اليمن وفي المملكة نفسها ، فذلك فعل حضاري كان بإمكانه إنعاش بلاد شديدة الحاجة الى الأيدي العاملة ، والى بشر يعمرونها ويسكنونها ويذودون عنها .

وكان من الأفضل للحكم السعودي ان يستبدل سياسة «الهيمنة» المخيفة لجميع دول الخليج واليمن والاردن ، بسياسة الاحترام والتعاون ، تفضي الى مصلحة النظام السعودي نفسه وتطوّر اليمن في الوقت ذاته .

ومع ان حرب الخليج انتهت ، الا ان السياسة السعودية القديمة لم تتغيّر أبداً ، اللهم الا اذا اعتبرنا موافقة الملك فهد على وقف الحملات الإعلامية المتبادلة تطوراً !.

عقدة المال

المال عنصر هام في السياسة الخارجية السعودية ، وفكرة استخدامه ليست معيبة أبداً ، إنما المعيب حقاً ان يكون هو العنصر المؤثر في كل علاقة تقيمها الحكومة السعودية .. وان التوسّع في إستخدامه بالشكل الذي كان سائداً طيلة العقود الماضية ، أثبت في جانب كبير منه فشله .

الأمراء السعوديون يتصورون – خطأ – ان المال يذلّ لهم الرقاب ، وأنه قادر على فعل «كل شيء تقريباً .. فهو يأتي بالسلاح ، ويأتي بالأيدي العاملة ، ويأتي بالجيوش ، ويأتي بالمواقف ، ويأتي بالشرعية والسمعة ، وهكذا .. وإزاء هذا التصور ، جاء تصوّر مقابل له ، يقول ان الاحترام ليس لسياسة المملكة ولا لمواقفها ولا لرجالها ولا لتراثها الديني والروحي ، ولا لشيء مطلقاً .. وإنما هو احترام للمال . وعلاقة محورها المال أقل ما يقال فيها انها غير مفيدة كثيراً ، ولا تصلح لأن تبتنى على أساسها العلاقات بين الدول والحكومات فضلاً عن الشعوب .

ماذا لو لم تستطع المملكة ان تدفع المال ، وكيف بها اذا وقعت في ضائقة مالية حرجة ، كالتي مرّت بها في السنوات الماضية ، بحيث اضطرّت الى تقليص معوناتها الخارجية ، كيف سيكون موقف اولئك الذين إعتادوا على «قبض» ثمن مواقفهم «مقدماً» ؟ ! .

ان البعض يفسّر موقف العديد من الدول ضد السعودية خلال الأزمة الأخيرة ، لأنها لم تعد ــ بعد انهيار أسعار النفط في منتصف الثمانينات وانشغالها بتمويل حرب صدام ضد ايران ــ بلداً «دافعاً» بما فيه الكفاية ، ونتج عن ذلك أن تحرّرت عدة دول من الأطار السياسي السعودي الذي كان المال يصنعه ، وصارت لا ترى حرجاً ولا تخشى من اتخاذ موقف معارض او لا يتوافق مع النهج السعودي .. ويقول أصحاب هذا الرأي ، بأن أزمة الخليج جاءت في وقت كانت الحكومة السعودية قد خفّضت معدلات دعمها لدول الجوار المحتاجة ، بما فيها العراق والأردن واليمن وحتى البحرين التي تعيش على «المنعشات» السعودية ! .. ولذا اتخذت تلك الدول مواقف وسياسات متماشية مع الشارع أولاً ، ومع مصلحتها ثانياً ، واستندت على تراكمات الماضي بكل سلبياته ثالثاً .

المال يصنع القوة اذا أحسن إستخدامه ، لكن ان يتحول الى محور في العلاقات بين الدول وحتى بين البشر العاديين ، فذلك أمر لا يعود على الجهة «الدافعة» الاّ بالذم ، وتكون على الدوام عرضة للابتزاز .

حتى الدول التي دعمت المملكة عسكرياً ، لم تنطلق في الجملة من موقف مبدئي أخلاقي ، وإنما كانت تنتظر قبض الثمن أسوة بمن «قبضوا» .. فهل أصبح المال المدافع الأول عن المملكة كأرض وكشعب ؟ .. وهل علاقة المادة يمكن ان تضمن الحماية لمقدسات الأمة الاسلامية الى الأبد ؟ ! .

ثم إن هناك دول ليست بحاجة الى المال ، ومع ذلك أراد الأمراء الهيمنة على سياساتها الداخلية والخارجية معاً .. خذ مثالاً واضحاً على ذلك دولة الكويت التي فقدت في بداية العشرينات في مؤتمر «العقير» عام ١٩٢٢ «ثلثي» مساحتها لصالح السعودية ، وقد برّر المقيم البريطاني في بوشهر الذي أناب عن الكويت في مفاوضات الحدود ، برّر موقفه بأنه إن لم يعط الملك السعودي تلك المساحة فانه سيحتل كامل الكويت ! ، ولربما تمدد الى العراق ، من اجل ان تشرب «بعارينه» من مياه النهر ، كما قال وطالب بذلك فعلاً في المؤتمر نفسه .

ان الكويت ليس بلداً فقيراً ، وهي تناهز في الغنى السعودية ، مع أخذ عدد السكان بنظر الاعتبار .

فلماذا تخيّم الشكوك على الكويتيين ــ حكومة وشعباً ــ من أطماع «الشقيقة الكبرى» كما يصفونها ؟! .. ولماذا التدخلات السافرة في الشئون الأمنية الكويتية ، وفي نهج الحكومة الديمقراطي ، حتى ان كل التجارب الديمقراطية السابقة أجهضتها الحكومة السعودية بالضغط والتخويف ؟ ! .

لقد استطاعت الكويت الافلات من القبضة السعودية الى حدٍ ما ، ورسمت لها سياسة خارجية شبه مستقلة عن السعودية ، فيما يتعلق بالعلاقات مع الاتحاد السوفياتي ، ومع المنظمات الفلسطينية ، وحتى مع العراق في وقت سابق .. وهنا يرى العديد من الكويتيين ان محنة بلدهم السياسية لا ترتبط فحسب بعائلة آل صباح ، بل وبالعائلة السعودية المالكة ايضاً .. وهم يرفضون ان تكون بلدهم تابعاً مطيعاً ومهيمناً عليه من قبل الحكم السعودي ، الذي يعتبرونه حكماً متخلفاً مستبداً الى أبعد الحدود .

ومع ان مشاكل الحدود قد حلّت بين السعودية والكويت في السنوات الماضية ، وجرى تقاسم المنطقة المحايدة ، الاّ ان هذا لا يمنع السعودية من اقتطاع أراض كويتية ، او السيطرة على جزر كما حدث مع جزيرة «قاروه» الشهيرة التي كانت أول جزيرة حرّرها الحلفاء ، وكانت قبل الغزو العراقي في قبضة السعودية التي احتلتها ــ لسخرية القدر ــ عام ١٩٨٨ ، هذا إضافة الى مطالبات السعودية المستمرة بجزيرة «أم المرادم» ! .

واليوم يطالب الأمراء السعوديون ثمناً باهظاً من العائلة الكويتية ، نظير مساهمتهم في تحرير الكويت ، واستضافة العائلة الحاكمة والكويتيين الآخرين .. هذا الثمن هو رأس «الديمقراطية» ليس إلاّ ! ، أي أن لا ينفذ آل صباح وعودهم لشعبهم بإعادة الحياة البرلمانية «رداً للجميل السعودي» ! .. وحين شعرت العائلة المالكة ان الكويت ماضية في سياستها تلك ، تدخّلت لدى واشنطن لإقناعها بأن الظاهرة «الديمقراطية» اذا ما تمت بصدق في الكويت أو في العراق ، فان مصالح الغرب وخاصة واشنطن ، ستكون أول المتضررين .

وإذا ما نجى الكويتيون وعادت التجربة ، فان دولاً خليجية أخرى ترقب نتيجة الضغط السعودي ، قد تبدأ هي الأخرى بخطوات وئيدة في مسيرة المشاركة الشعبية .

وسلطنة عمان ، نموذج آخر ، يختلف قليلاً عن الكويت .. فهي ليست شديدة الغنى ، وقد كانت في بداية السبعينات بحاجة الى المال السعودي .. ولكن العلاقة بين البلدين أكثر تعقيداً ، حيث ان الصراع التاريخي الذي استمر حتى الستينات الميلادية ، لا يزال يلفّ تلك العلاقات بالشكوك والاحتقار المتبادلين .

لقد رزحت عمان عهداً تحت السيطرة السعودية في مختلف الحقب .. وكان الصراع على المال والقبائل يغذي سوء العلاقة بمداد من اللهب ، وقد ادعت السعودية مراراً تبعية اراضي عمانية الى المملكة ، كان آخرها الخلاف الشديد على مناطق «البريمي» ، وكان السعوديون يهيجون القبائل ضد الحكم الأباضي ــ حكم الإمامة ــ ، ثم دعموا اتباع الإمامة ضد سعيد بن تيمور ، واصبحت المنطقة الشرقية السعودية مركزاً لاعداد الرجال ونقل المال والسلاح الى الداخل العماني ، ثم استضافت مدينة «الخبر» عدداً من قيادات الحكم الإمامي ، كان من بينهم آخر إمام لعمان الإمام غالب بن علي .

وحين وصل قابوس الى الحكم بمساعدة الانجليز الذين دعموه في التخلّص من أبيه .. انفجرت ثورة «ظفار» ، وخشي الحكام السعوديون من انتقال الثورة اليسارية المسلّحة الى بلادهم ، فدعموا قابوس بالمال ، وتركوا مهمة إفناء قوات الثورة للفرق العسكرية التي بعث بها الشاه ، وللطائرات البريطانية .. وكان الموقف السعودي هذا مشابهاً تماماً للموقف الذي اتخذوه من حكم الإمامة في اليمن قبل وبعد الثورة .. لكن العلاقات السعودية / العمانية لا تزال حتى هذا اليوم متأثرة بـ «صقيع» الماضي .

هناك أمر آخر شديد التأثير على العلاقات بين السعودية والسلطنة .. وهو المذهب الاباضي الذي يعتقد به أغلبيّة العمانيين .. وتنظر المؤسسة السياسية والدينية السعودية اليهم باحتقار ، ولايزال العمانيون كفاراً بنظر زعيم المذهب الرسمي السعودي الشيخ عبد العزيز بن باز ! ، ولعل الكثيرين يتذكرون الهزّة العنيفة التي أصابت العلاقات بين البلدين بسبب موقف أثاره الشيخ بن باز وذلك في عام ١٩٨٦ .

ففي زيارة لمفتي السلطنة الى الرياض لحضور مؤتمر رسمي ، وفي أول لقاء بين الشيخ الحارثي والشيخ بن باز ، رفض الأخير ان يردّ السلام على الأول ، او ان يصافحه ، بل قابله قائلا : متى تدخلون في دين الإسلام ؟! .

ردّ عليه المفتي الحارثي ، بأنه مستعد للمناظرة على شاشات التلفزيون وبالارسال المباشر ، فقال الشيخ بن باز انه لا يؤيد إعطاء فرصة لمن أسماهم بـ «الكفار» ليضلّلوا المسلمين .

وعلى إثر هذه الحادثة ، بادر أعضاء الوفد العماني الى العودة مباشرة من حيث أتوا ، وتولت أجهزة السلطنة الاعلامية مهاجمة السعودية والتيار الديني المتطرف فيها ، كما بادر المفتي الى إلقاء المحاضرات من الاذاعة والتلفزيون ، وشرح كامل الاحداث التي وقعت للجمهور ، وانتشرت أشرطة الكاسيت في كل أنحاء العالم . هنا سارع الملك فهد الى الردّ بتسكين الحملة وتطييب الخاطر !، فأرسل وفداً من علماء الدين المقربين منه الى عمان ، وهناك عقدوا مؤتمراً او ندوة تراجعوا فيها عن موقف زعيم المذهب الرسمي الشيخ عبد العزيز بن باز .

ان للمذهب دوراً مهماً في تحديد العلاقات

وصنع السياسات .. فقطر تعتبر الدولة الوحيدة التي تشارك الحكم السعودي المذهب «الوهابي» ، ولذلك فهي اكثر التصاقاً بمواقف السعودية من أي دولة خليجية اخرى .. في حين تعتبر السلطنة العمانية اكثر تحرراً في سياستها الخارجية مقارنة مع باقي المشيخات الخليجية الاخرى ، ويكفي للتدليل على ذلك ان عمان كانت الدولة الخليجية الاولى التي لم تتأثر علاقاتها بأيران في فترة الحرب ، ولم تنخرط في صفوف السعوديين والكويتيين الداعمين بلا حدود لصدام ، وهي الدولة الوحيدة التي أبقت على «شعرة معاوية» مع

صدام بعد الغزو ، ودعت الى حل سلمي رفضه الزعماء الخليجيون في قمة الدوحة ، ونال السلطان قابوس بسببه التقريع أيضاً من أمير الكويت وملك المملكة .

وعمان كانت ايضاً الدولة الخليجية الوحيدة التي استقبلت مسؤولا عراقياً ــ هو طارق عزيز ــ إبان الأزمة ، وكانت الدولة الخليجية الوحيدة التي لم تقطع علاقاتها بمصر ، حسب مقررات بغداد سنة ١٩٧٨ ، رداً على زيارة الرئيس المصري أنور السادات الى اسرائيل .

وفي الاجمال ليست هناك دولة خليجية تقبل بهيمنة السعودية ، حتى تلك المحتاجة للمال السعودي كالبحرين ، وحتى تلك التي تشارك النجديين إنتماءهم المذهبي وهي قطر .. وكل هذه الدول تخاف من التدخلات السعودية ، ومن قضم أراضيها ، لدرجة ان خور «العديد» والذي كان الى قبل بضع سنوات فحسب محط خلاف بين الامارات وقطر ، إبتلعته السعودية ، فأصبح جزءاً تابعا لها ! .

ان سياسة خارجية تقوم على إستضعاف الآخرين والهيمنة على مقدراتهم ، لهي حقاً سياسة خرقاء ، وهي وان صمت المتألمون منها يوماً ، الاّ انها قد تشعل لهيب النار في أي لحظة تغير تصيب المنطقة ، ولا ينال الأمراء السعوديون الاحترام ، وإن خشيهم الأمراء الصغار .

الآن انتهت حرب الخليج وأمام السعوديين مهمة جديرة بالعمل ، وهي تحويل الكيانات الخليجية الى كيان واحد فعّال قادر على الصمود أمام التحديات .. وهذا لا يتأتى بالنهج الاستعلائي السابق ، ولا بالتلويح بعصا غليظة .. بل بتطمين الآخرين ، وحل مسألة الاراضي وهي زائدة عن حاجة السعودية ، ثم العمل على إيجاد «إتحاد فيدرالي» لدول الخليج جميعاً ، وهذا يتحقق فقط في حالة وجود شيء من الثقة بسياسات المملكة الخارجية ، وبتأكيدات تفيد أنها لا تنوي «عصر الآخرين تحت إبطيها !» .

لقد تغيّرت أمور كثيرة ، بعد الغزو العراقي ، وكم يتمنى المخلصون لشعوبهم وأوطانهم ان تكون المحنة قد علمت الحكام شيئاً جديراً بالتعلم ، يقودهم الى تحقيق أمنية فيها مصالح شعوب المنطقة ككل ، ألا وهي الوحدة الإندماجية التامة ، او على الأقل تمهيد العمل لتحقيق تلك الغاية خطوة خطوة .

ان السياسة الخارجية السعودية تحتاج الى مراجعة من الألف الى الياء ، أسوة ببقية المواضيع الأخرى المطروحة على بساط البحث والنقاش داخل المملكة وخارجها .. فهل يستجيب الأمراء ويغيّروا نمط تفكيرهم وأسس علاقاتهم بما يتماشى مع مرحلة ما بعد تحرير الكويت ، أم يقودون البلاد الى «كويت أخرى» او «عراق آخر» ؟! .

طبيبة نفسية سعودية تكسر حاجز التقاليد

تتعدى الطبيبة النفسية السعودية جواهر عبد الجبار الكثير من القيود التي تفرضها التقاليد على المرأة في هذا البلد الاسلامي المحافظ · وتجلس الدكتورة جواهر وحدها بلا حجاب في مكتبها بمستشفى الملك فيصل التخصصي في الرياض ويتردد عليها ازواج سعوديون لاستشارتها في اى مشاكل قد تواجههم في حياتهم الزوجية بما في ذلك العلاقة الجنسية ·

وتقول ان مرضاها من الرجال ومن بينهم رجال متدينون ملتحون لا تصيبهم الدهشة عندما يرونها ولا يطلبون ان يعالجهم طبيب وليس طبيبة · ولكن المترددات على المستشفى يطلبن احيانا العلاج لدى طبيبة ان من وجدن ان من سيعالجهن رجال ·

وقالت جواهر في مقابلة مع وكالة إنباء رويتر (لا احد يعترض او يقول انه يريد طبيبا او انه لا يستطيع التحدث عن امور خاصة ··· حتى الرجال المتدينين) · وجواهر مطلقة في الثلاثينات من عمرها ولها ابنتان ·وقد دخلت المدارس الحكومية ثم التحقت بالجامعة في الولايات المتحدة ·

وقد عرضت عليها زمالة بالخارج بعد ان حصلت على الدكتوراة في الطب النفسي من جامعة لندن منذ خمس سنوات ولكنها قررت العودة للرياض للعمل بها· وتقول جواهر عبد الجبار (كان يهمني جدا ان تتوفر لابنتي فرصة تعلم لغتهما ودينهما وقيمهما الاجتماعية في هذا البلد ··· إنا سعودية ··إنتمي لهذا البلد · هناك اشياء لا تعجبني وسأبذل قصارى جهدي للمساعدة في تغييرها ·ولكن مهما تكن الظروف فأنا أعتبر نفسي مواطنة سعودية ·· ان القيود المفروضة على المرأة في المملكة العربية السعودية ترتبط بالتقاليد الاجتماعية القوية اكثر من ارتباطها بالاسلام الذي وضع قواعد لحماية النساء والياتمى منذ ظهوره قبل ١٤ قرنا) غير ان جواهر لا تؤيد محاولة فرض التغيير بالقوة ·وقالت ان الاحتجاج الذي قامت فيه حوالي ٥٠ امرأة سعودية بقيادة سيارات في شوارع الرياض في اكتوبر الماضي ادى الى صدور قانون جديد يحظر صراحة على النساء قيادة السيارات · وكان ذلك امر تمنعه التقاليد من قبل دون أن ينص عليه قانون مكتوب · وتقول (قيادة السيارات كمسألة اجتماعية امر اؤمن به واريده · ولكني لا اؤيد على الاطلاق المحاولة التي قامت بها تلك المجموعة من النساء · وقد سئلت المشاركة فيها ورفضت ··· ان توقيت الاحتجاج لم يكن مناسبا لانه اثار غضب المتدينين المتشددين في وقت كانت السعودية تواجه فيه خطرا من جانب العراق · ان الاسلوب كان خاطئا ايضا لانه لا يمكن تحقيق شيء في السعودية عن طريق المواجهة ··· عندما كنت اصغر سنا كنت اتوقع تغيرا كبيرا ولكني الان اكثر واقعية ··· يجب الا اقارن نفسي بالمرأة الغربية ··· بل اقارن نفسي بأمي وجدتي وبكثير من نساء هذا البلد) ·

ويقول مسؤولون ان ما يتراوح بين اثنين وثلاثة في المئة تقريبا من السعوديات يعملن الان وان معظمهن يعمل في مدارس للبنات او في فروع بنوك او وزارات حكومية تديرها نساء ·

ومجال الطب هو الاستثناء الواضح ·ففي المستشفيات تقف الطبيبات السعوديات الى جانب زملائهن من الاطباء وتعالج الممرضات السعوديات مرضى من الرجال ·وخلال ازمة الخليج تطوع العديد من الفتيات في فروع الخدمات الطبية بالقوات المسلحة ، وهو الامر الذي اثار معارضة شديدة من جانب رجال الدين التقليديين ·

وقالت الدكتورة جواهر (ان وجود نساء هنا يعملن جنبا الى جنب مع الرجال ويتقاضين نفس الرواتب ويحصلن على نفس الفرص والترقيات التي يحصل عليها الرجال شيء مهم بالنسبة لنا ·· هذا انجاز) ·

وقالت جواهر ان حالات الانتحار نادرة لانها تتنافى مع الاسلام ولكن السعوديات اللاتي يفقدن السيطرة على حياتهن اكثر عرضة للاصابة بالاكتئاب من الغربيات · (ان دور المرأة في هذا البلد له صلة قوية بالاكتئاب ···الطريقة التي ينظر بها اليها ·· الفصل بين الجنسين ·· النظام القانوني ·· حرمانها من حرية الحركة والاختيار ··· لو لقيت مساندة من افراد اسرتها فقد يساعدها ذلك ·ولكن لو وقفوا أمامها فقد تظهر مشاكل لا يمكننا كأطباء نفسيين ان نفعل الكثير تجاهها) ·

بيان للقوى السياسية الكويتية حول انتهاكات حقوق الانسان

«ولا تزر وازرة وزر أخرى» .

«الذين ان مكناهم في الارض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الامور» .

لقد عانى الشعب الكويتي تحت الاحتلال صنوفا من العذاب النفسي والجسدي ، وهتكا صارخا لابسط حقوق الانسان ، وأعان على ذلك زمرة من المرتزقة الفاسدين ، وحينها نصرنا الله تبارك وتعالى بحقنا على باطلهم ، وبعدلنا على ظلمهم، (وقد خاب من حمل ظلما) .

ولقد اصطف العالم بأسره كما لم يحدث في تاريخ البشرية لنصرتنا ، واعادة الحق الى أهله ، واقامة العدل في نصابه .. واليوم بعد ان من الله علينا وأظهرنا على عدونا ومكننا في ارضنا ، كان علينا أن نعتبر ونستذكر ما حل بنا ، ليجنبنا ذلك الوقوع في مستنقع الظلم والجور ، وما يجرّه علينا من ويلات وفتن . الا ان السلطة — وبكل أسف — سلكت طريقا لا يمكن في النهاية — حتى على افتراض حسن النوايا — الا ان يؤدي الى وقوع تعديات على حقوق الانسان ، وانتهاكات لحرمته دون رقيب أو حسيب .

فاستمرار الاوامر الاميرية الصادرة في الثالث من يوليو ١٩٨٦ بحل مجلس الامة ، وايقاف العمل ببعض مواد الدستور .. ليست سوى تفردا بالسلطة ، وانتهاكا لحقوق الانسان الكويتي في الاساس .. وتعطيلا لنظام حكمه الديمقراطي ، ومنعه من ممارسة سيادته باعتباره مصدر السلطات جميعا ، على الوجه المبين في الدستور .

ان المراقب للساحة الكويتية يتابع بقلق شديد ظهور واستمرار ممارسات من بعض الجهات الرسمية وغير الرسمية ، كتلك التي سبق وعانى منها الشعب الكويتي تحت الاحتلال ، كاحتجاز الناس دون سبب ظاهر ، واختفائهم دون معرفة مصيرهم ، وتعرضهم للتعذيب الوحشي .. فضلا عن انتهاك الاعراض والقتل ، وغيرها من انتهاكات لحقوق الانسان ، وتعديات لا يقرّها ديننا الحنيف ، ولا تتفق مع دستورنا ولا قوانيننا ولا قيمنا ولا تقاليدنا .

وقد امتدت هذه الممارسات لتشمل العديد من الجنسيات والمقيمين ، بل طالت الكويتيين أنفسهم * ، وأشد من ذلك ما تردد من اطلاق سراح بعض المذنبين ممن تدور حولهم أقوى الاتهامات ، وذلك من خلال بعض المتنفذين في البلد .. في الوقت الذي يحتجز فيه الكثير من الابرياء . وكان من نتيجة هذه الممارسات ان فقدنا التعاطف الدولي والسند العالمي الذي كان يؤيدنا .

فبالقدر الذي نطالب به ضرورة معاقبة المسيئين لهذا الشعب والمتعاونين مع المحتل الغاشم .. فان مسؤوليتنا الدينية والانسانية والاخلاقية تحتم علينا — بعد ان عانينا ما عانيناه على يد النظام البعثي الظالم — ، ان نرفض الظلم ايا كان مصدره ، فلا يمكننا أن نقبل أن تكون في عداد الظالمين بعد أن كنا مظلومين ، ولا أن نعالج الظلم بالظلم . بل نرفض الممارسات غير القانونية وندينها ، ونطالب بأن يجري تعقب ومحاكمة من أذنب بحق الابرياء وفقا للقانون ومن خلال المؤسسات الدستورية .

ان هذه الممارسات المستنكرة يعود ضررها الاول على الشعب الكويتي على نحو من انفلات الامن وانتشار الفتنة ، بل لعلها تقودنا الى متاهة الحقد والكراهية .. في الوقت الذي نحن فيه باشد الحاجة الى رأب الصدع ، ولم الشمل ، ورص الصفوف .

ومما يزيد في القلق والمخاوف ، ان انفلات الامن وانتشار التسيّب ، واتساع دائرة الفوضى .. يمكن ان يتخذ ذريعة لفرض المزيد من القيود على الشعب ، وحرمانه من التمتع بحرياته وممارسة حقوقه ، والاستمرار في تعطيل الدستور ، وتغييب مؤسساته .. في حين أن اهم ضمانات الامن والاستقرار تكمن في احترام الدستور ، وسيادة القانون ، والرضا والقبول الشعبي ، والذي يتحقق من خلال الحياة النيابية .

ان الشعب الكويتي ليبرأ من كل الممارسات التي تنتهك فيها حقوق الانسان مهما كانت جنسيته ، ويدعو الى اتخاذ الاجراءات العملية الحازمة للحد من التعديات والانتهاكات ، وذلك على النحو التالي :

١ — الغاء الاوامر الاميرية المتعلقة بحل مجلس الامة وايقاف العمل ببعض مواد الدستور فورا ، وتمكين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية من ممارسة سلطاتها ، ضمانا اساسيا لحماية حقوق الانسان .

٢ — اطلاق سراح فوري لكل من لم يثبت بحقه — من خلال التحقيق الاولي — تهمة الاضرار بالكويت وشعبها والاخلال بأمنها .

٣ — السماح لذوي المعتقلين والمحامين ومندوبي الهيئات الدولية بزيارة المعتقلين والاطلاع على احوالهم .

٤ — الاستعجال ببدء المحاكمات العلنية ، أو بحضور مندوبين عن الهيئات العالمية .

٥ — قيام السلطات القضائية بالنظر في الاتهامات الموجهة في حملة التعديات والانتهاكات لحقوق الانسان .

٦ — تعزيز وتدعيم دور وكلاء النيابة في المخافر

ان الشعب الكويتي اذ يكرر للعالم اجمع استنكاره للممارسات اللاانسانية الجارية على ساحة الكويت ، منطلقا من رفضه القاطع لصنوف الظلم البشري ، مؤكدا في الوقت ذاته ان شعوب العالم لن تتدم على وقفتها الانسانية التاريخية الشجاعة مع قضية الكويت العادلة . فالشعب الكويتي شعب آمن بشريعته الاسلامية منارا يهتدى بها في حياته ، وتمسك بدستور بلاده وقوانينها الشرعية ، ويحترم كافة المواثيق والتشريعات الدولية الهادفة لتحقيق السلام والامن لشعوب العالم .

الكويت ٢٩ شوال ١٤١١ — الموافق ١٤ مايو ١٩٩١

* توفرت معلومات ساعة اعداد البيان بشأن اعتقال عدد من الشباب الكويتي وتعرض آخرين للاعتداء والتعذيب !!

الموقعون

الائتلاف الاسلامي الوطني
التجمع الاسلامي
التجمع الدستوري
تكتل النواب
الحركة الدستورية الاسلامية
المستقلون
المنبر الديمقراطي الكويتي

الديمقراطية في الكويت ..
معركة قوى المعارضة في الخليج

بقلم عادل سلمان

ليس صحيحا ان ما يحدث على أرض الكويت اليوم ، من معركة الديمقراطية ، هو شأن كويتي قطري خاص !! . كما أنه ليس من الصحيح الاعتقاد ان من يخوض هذه المعركة اليوم ، سواء من طرف المعارضة المنادية بتحقيق الديمقراطية ، أو الحكومة التي تسعى الى تأخيرها أو الغاءها بالكامل .. هم كويتيون !! .. بل قد نزيد على ذلك بأن نقول ، ان الدعوات القطرية في الخليج ، والتي تهدف الى معالجة أوضاع كل قطر منفصلا عن الاطار العام .. هي دعوات تجهل الواقع الخليجي ..

ان الخليج ــ شئنا أم أبينا .. وشاءت حكوماتنا أم أبت ــ هو جسد واحد وشعب واحد ، وقد توحدت مشاعرهم ومواقفهم تجاه الغزو العراقي للكويت ، وفيما يتعلق بالقضايا الملحة ، وأهمها إقرار الديمقراطية والمشاركة الشعبية .

ومطالب شعب الخليج واحدة ، تتمثل بالمطالبة بالديمقراطية واعتماد الحياة النيابية ، واقرار مبدأ المحاسبة والرقابة على الاجهزة الحكومية ، أو تقليص وكسر احتكار الامتيازات والصلاحيات لبعض العوائل الحاكمة دون مشاركة الشعب فيها ، ومشاركة هذه الشعوب في القرار السياسي والاقتصادي للبلاد ، وبالتالي تحقيق رغبتها الملحة في أن يكون لها دور فاعل في الاحداث والتطورات التي يشهدها الخليج .

اذا كان شعب الخليج كذلك ،من حيث ان جذورهم ومصلحتهم وأهدافهم واحدة ، فإن انزواء كل شعب وجماعة عن المجموع ، يعتبر خطأ استراتيجيا فادحا .. كما أن حركة كل تيار في الخليج لوحده بدون التفاعل مع القضايا العامة ، والانخراط في التحرك العام يعتبر أيضا خطأ كبيرا .

معركة الديمقراطية في الكويت ، والتي يدخل فيها الشعب بكل تكتلاته وتياراته السياسية وفعالياته الاجتماعية ، في صراع مرير مع الحكومة الكويتية .. هذه المعركة ليست شأنا كويتيا محضا ، لأن انتصار قيم الحق والعدل والحرية في بقعة معينة من الارض الخليجية .. يلقي بتأثيراته الخيرة على جميع المناطق المجاورة . كما ان أي شعب في بلدان الخليج لا يستطيع ان ينأى بنفسه عن التغييرات التي تجتاح العالم والمنطقة العربية ، ولذا فانه سيتأثر بشكل أكبر إذا ما حدث أي تحوّل سياسي صالح في واحد أو أكثر من أقطار الخليج .

من هذا المنظار نحن نتابع ما يجري في الكويت ، وكلنا أمل بأن يحدث التغيير المرتقب ، وأن تمتد انعكاساته على كامل المنطقة التي لم يحدث بها تغيير سياسي حقيقي منذ قرون عديدة .. واذا ما فشلت التجربة في الكويت ــ لا سمح الله ــ ، وتلكأت في المسير ، فإن الخليج سيدخل نفقا مظلما من الاستبداد في الحكم ، وتبديد الثروة العامة ، والاستهانة بحقوق الانسان الخليجي ، بأكثر مما شهدناه في العقود الماضية .

لماذا الكويت ؟!

رب سائل يسأل .. لماذا التركيز على الكويت ؟ .. لماذا نجاح الديمقراطية في الخليج مرتهن في نجاحها بالكويت ؟ .. ولماذا تتزايد الدعوات بين مثقفي الخليج ، الى المساعدة في انجاح الديمقراطية في الكويت .

ان كسب الشعب الكويتي لمعركة الديمقراطية ، يعني أموراً عدة ، أهمها في الوقت الراهن يتمثل في كسر الطوق الذي صنعته حكومة العربية السعودية ، والقفز على الحاجز الحديدي الذي قامت ببنائه منذ سنين طويلة ، بين شعوب الخليج وبين تحقيق الديمقراطية . انه يعني فك القيد عن تفكير وارادة المواطن الخليجي الذي يتطلّع منذ زمن الى شيء من العدالة والحرية .

ان حكومة المملكة كانت وراء افشال التجربة الديمقراطية في البحرين في فبراير عام ١٩٧٥ بعد ان رأت النور في عام ١٩٧٣ . وكانت وراء حل البرلمان الكويتي في عام ١٩٧٦ ، وحله الاخير في يوليو عام ١٩٨٦ . ولا نتجنّى في هذا الموضوع على الحقائق ، فمن هي الحكومة التي تتصرف في الخليج كشرطي يأمر وينهي .. انها حكومة المملكة العربية السعودية دون غيرها ! .

ومن هي الحكومة التي يلف الغموض موازنتها ومصروفاتها واستثماراتها واموال شعبها بين دول الخليج .. انها حكومة المملكة السعودية ! .

ومن هي الدولة التي تُنتهك فيها ابسط حقوق الانسان ــ وهو الامر الذي تثبته جميع المنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان ــ انها بالطبع السعودية .

ومن هي الحكومة التي تدس أنفها في اي مشكلة صغيرة في الخليج ؟.. اذن فهي لا تسمح بأن يتنفس شعب الخليج نسيم الديمقراطية والحرية ، لكي لا يظهر الجانب المظلم في حياة حكامها وسياساتهم . والعائلة المالكة في السعودية تنظر للأمر بمنظار الامتيازات والمصالح ، وتعتقد ــ ونشاركها الاعتقاد ــ ان هدم قلاع التخلف والسيطرة والاحتكار في اي دولة خليجية ، يؤدي في النهاية الى اهتزاز القلعة الأم في الجزيرة العربية ، استنادا على ان الحكم القبلي في الخليج من نسيج واحد ، وان مصالح وتوجهات شعب الخليج ايضا مشتبكة لا يمكن الفصل فيما بينها .

فابقاء حالة التخلف والفساد التي تسود الاوضاع القائمة في الخليج والتي تقوّي نفوذ وامتيازات العوائل ، أفضل من تحريكها في اتجاه قد لا تحمد عقباه!! .. ولماذا المغامرة!! .. فالامر ــ في اعتقادهم ــ لا يتطلب أكثر من وضع العصي في دولاب الحركة الشعبية في اتجاه الديمقراطية ، ولا يتطلب عناء تقديم مشروع تسهر عليه للالتفاف حول التوجهات الوطنية المخلصة !! .

ومن هنا ، فالكويت تعتبر « المفصل » الهام في جسد الخليج ، وتحريك هذا المفصل وتفعيله يعني تحريك الجسد الخليجي برمته .. حيث أن الكويت شهدت أقدم حركة ديمقراطية وبرلمانية في الخليج منذ عام ١٩٦٢ ، وهي تمتلك دستورا يحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، في قوانين ومواد واضحة ترسم صلاحيات الاجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية ، بصورة لا لبس فيها .. وتعطي كل جهة حقها في الممارسة والتحرك .

ومن جهة أخرى فإن التجربة البرلمانية في الكويت جلبت أنظار دول العالم، فحينما قاتل الاميركيون والبريطانيون والفرنسيون وغيرهم من دول التحالف الغربي الى جنب الكويت لطرد العراق منها ، كانت إحدى المبررات التي طرحتها هذه الدول على شعوبها هي « الدفاع عن الديمقراطية في الكويت » ، بغض النظر عن الدوافع الخفية لاشتراكهم في حرب الخليج . الا ان وجود الديمقراطية ــ ولو بنسبة قليلة ــ اعطى الكويت اعتبارا دوليا وانسانيا جيدا .. كسبت من خلاله تعاطف شعوب العالم المتحضر .

المطلوب .. تعاطف وتفهم ومناصرة

ان اهمية مناصرة قوى المعارضة المطالبة بالديمقراطية في دول الخليج لقضيتهم في الكويت ، تكمن في اتجاهين أساسيين .. الاول ..تعديل القوانين واصلاح الانظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية في الخليج بما يخدم شعوبهم ، واسناد دور لهذه الشعوب في تقرير مصيرها وتشخيص مصلحتها ومشاركتها في الحياة السياسية .. والآخر يتمثل في الحصول على اعتبار وتقدير دولي وانساني ، فنحن شعوب تريد أن تعيش بكرامة .. رافعة رأسها بين دول العالم المتحضر ، ولسنا ، ابقاراً استرالية حلوبة »!! .. شعوب الخليج تعيش في عصر ازدهار حقوق الانسان المدنية ، والتطور الحضاري نحو الحرية والعدالة الاجتماعية .أليس من المخجل حقا ان الواحد منّا اذا ما سُئل في أحد شوارع العالم الاول عن أصله وجنسيته ، فيقول من الخليج .. فيسمع ضحكات السائل وابتساماته الصفراء ويقول ، اوه .. بترول!!، بدون تمييز بين دولة خليجية وأخرى !!..

مخاض الديمقراطية في الكويت في عنق الزجاجة!

الديمقراطية في الكويت تتجه نحو عنق الزجاجة . فالشعب هناك إما أن ، يكون ، تحت ظل سيادة القانون المنبعث من دستور ، أو »لايكون« في ظل اجواء القمع واستخدام القوة والتعسف من قبل الحكومة العرفية في الكويت .

نقول هذا الكلام بعد التصريحات التي أدلى بها وزير الداخلية الكويتي الشيخ احمد حمود الصباح في الاسابيع القليلة الماضية ، التي يدعو فيها الى استخدام القوة والعنف ضد (من تسوّل لهم انفسهم المساس بأمن الوطن وزعزعة الثقة بين الحاكم والمحكوم) ، وما من بأس اذا ما كانت هذه القوة المستخدمة ضد أبناء البلد الذي قاسى اشد انواع الظلم والاضطهاد تحت نظام البعث العراقي ، بينما شد الرحال الى اوروبا صاحب السعادة وزير الداخلية واصحاب المعالي الشيوخ !!

ففي اوائل شهر مايو ، اعتقلت سلطات الامن الكويتية ــ وبعض ميليشيات الشيوخ ــ خمسة كويتيين من أعضاء »الحركة الدستورية الاسلامية« ، لأنهم رفعوا شعارات ووزعوا ملصقات تطالب بعودة الحياة النيابية في الكويت ، وذلك أثناء استقبالهم لمجاميع الكويتيين العائدين الى وطنهم .. ثم مورس بحقهم انواع التعذيب وارغامهم على كتابة »تعهد ، بعدم الإخلال بالامن العام !! .. وتم اطلاق سراحهم بعد تدخل شخصيات كبيرة في البلد .

وعلى إثر حادث الاعتقال اصدرت »الحركة الدستورية الاسلامية« ، بيانا لها من لندن ، في تاريخ ١٥ مايو ٩١ جاء فيه : (ان احتكار حق ابداء الرأي على السلطة فقط ، ومنع باقي المواطنين بشتى توجهاتهم من التعبير عن آرائهم وحقهم في المشاركة ، لهو مسلك غير دستوري ، ويتنافى مع ما تعاهد عليه الشعب والقيادة السياسية قبل وأثناء الازمة على احترام حقوق المواطنين ومشاورتهم واشراكهم في امور بناء الدولة ورسم مستقبلها) .

وعن اسلوب ، هز العصا ، قال البيان : (فاذا كان من يقف وراء اعتقال هؤلاء الشباب واستمرار حجزهم يعتقد بان »هزّ العصا« سوف يرهب المخلصين عن أداء دورهم في خدمة الوطن فهو مخطىء) .

وفي ١٤ مايو ١٩٩١ اصدر تحالف قوى المعارضة الرئيسية في الكويت ، بيانا شديد اللهجة يندد بسياسة الحكومة الكويتية ، التي تستخدم اساليب التعذيب والقمع تحت مبرر الحفاظ على الامن ضد المواطنين والمقيمين على ارض الكويت ، واتهمتها بعرقلتها للمسيرة الديمقراطية ، وانها ــ الحكومة ــ بعد تحرير

★★★

إذا نجحت التجربة الديمقراطية في الكويت فان آثارها الايجابية ستشعّ على جميع شعوب المنطقة

★★★

الكويت سلكت طريقا لا يمكن في النهاية الا ان يؤدي الى وقوع تعديات على حقوق الانسان ، وانتهاكات لحرمته دون رقيب أو حسيب . ومما جاء في البيان : (فاستمرار الاوامر الاميرية الصادرة في الثالث من يوليو ١٩٨٦ بحل مجلس الامة ، وايقاف العمل ببعض مواد الدستور ، ليست سوى تقردا بالسلطة ، وانتهاكا لحقوق الانسان الكويتي في الاساس ، وتعطيلا لنظام حكمه الديمقراطي ، ومنعه من ممارسة سيادته باعتباره مصدر السلطات جميعا على الوجه المبين في الدستور) . واضاف البيان : (ان المراقب للساحة الكويتية يتابع بقلق شديد ظهور واستمرار ممارسات من بعض الجهات الرسمية وغير الرسمية ، كتلك التي سبق وعانى منها الشعب الكويتي تحت الاحتلال ، كاحتجاز الناس دون سبب ظاهر ، واختفائهم دون معرفة مصيرهم ، وتعرضهم للتعذيب الوحشي ، فضلا عن انتهاك الاعراض والقتل) . وقال البيان : (وقد امتدت هذه الممارسات لتشمل العديد من الجنسيات من المقيمين بل طالت الكويتيين أنفسهم) .

وعن النقطة التي أشرنا اليها آنفا ، وهي استغلال الحكومة لمبرر الامن العام ، قال البيان : (ومما يزيد القلق والمخاوف ان انفلات الامن وانتشار التسيب ، واتساع دائرة الفوضى ، يمكن أن يتخذ ذريعة لفرض المزيد من القيود على الشعب ، وحرمانه من التمتع بحرياته وممارسة حقوقه ، والاستمرار في تعطيل الدستور وتغييب مؤسساته ، في حين ان اهم ضمانات الامن والاستقرار تكمن في احترام الدستور ، وسيادة القانون والرضا والقبول الشعبي ، والذي يتحقق من خلال الحياة النيابية) .

التاريخ يعيد نفسه

الوقائع التاريخية تثبت ان العائلة الحاكمة في الكويت تتجه نحو استخدام العنف والقوة كخيار اساسي وأولي ، وبدأت هذه السياسة بعد ان تم حل البرلمان الكويتي في ٣ يوليو ١٩٨٦ ، حلاً يخالف الدستور الذي يقرر أنه لا يجوز حل البرلمان مرتين لنفس السبب ، وانه لا بد ان ينعقد البرلمان بعد ثلاثة اشهر من تاريخ قرار الحل .. فلم يتحقق ما يريده القانون !!

هنا نظم المواطنون صفوفهم في تيارات المعارضة الكويتية ، وقدموا رسائل احتجاجات الى امير الكويت وولي عهده أملا في اعادة النظر في قرار الحل ، فكان ان اتبعت العائلة الحاكمة سياسة النفس الطويل والتمييع للقضية ، بهدف كسب الوقت في غمرة تصعيد تدريجي للنشاط السياسي اتبعته قوى المعارضة ، وأخذت الحكومة تعد نفسها لمشروع آخر بديل لمجلس الامة الدستوري ، عن طريق ستة خبراء مصريين .. وبينما كان المشروع يأخذ طريقه للاعداد وسط تخفٍ شديد لم تكن المعارضة تشعر به ولا الشعب ، وبعد الضغوط الشعبية المتوالية، أدخلت العائلة الحاكمة ملف البرلمان في محادثات بين ولي العهد وتكتل النواب المتصدي للأزمة الدستورية ، والذي يتشكل من بضع وعشرين نائبا من مختلف التوجهات الشعبية ، وعلم من هذه المحادثات ان الحكومة لا تملك طرحا محددا تقدمه للشعب ، انما »معرفة آراء كل قطاعات الشعب حتى الاندية الرياضية في مسألة ارجاع المجلس!!« .. كما قال الشيخ سعد الصباح ولي العهد .

كانت مطالب النواب واضحة .. الاعتراف بالدستور الكويتي وارجاع الحياة النيابية ليس أكثر .. ولكن العائلة الحاكمة كانت تردد المقولة التالية »ان قرار الحل كان بسبب تطاول بعض النواب على الوزراء واعضاء من العائلة الحاكمة ، وتجاوزهم لصلاحياتهم!!« .

ومنذ ذلك الحين بدأت سياسة ، العصي والهراوات ، فشهدت مدينة »الجهراء« أسوأ عملية استخدام القوة والعنف غير المبرر ، وسقط عشرات من الجرحى ، وهنا سقطت مصداقية العائلة الحاكمة عند الشعب ، وكان حديث

الديوانيات يومنذ يدور حول تساؤل مفاده : كيف تضرب مجموعة «أطفال وصبيان خريجي المرحلة الابتدائية» ، الدكاترة والمحامين ومثقفي البلد ؟! ..

وما ان خرج الشعب من علامة الاستفهام على تصرفات العائلة الحاكمة ، حتى فوجىء بخطاب الامير الرمضاني في العشر الاواخر من شهر رمضان المبارك لعام ١٤١٠ ، باعلان تشكيل ما يسمّى «المجلس الوطني» ، ليقوم مقام مجلس الامة الدستوري ، وأرادت العائلة الحاكمة لذلك المجلس أن يكون صوريا ، وضعيفا بدون صلاحيات ولا امتيازات لنواب الشعب ، فإن كان النائب في المجلس المنحل يستطيع استجواب الوزير ومساءلته بشرط ان يحضر اسم نائب واحد فقط ، فإن هذا المجلس يشترط في مساءلة وزير عشرة نواب !! . وكان مجلسا «كرنفاليا» ليس أكثر بل أقل !

في الاول من شوال في العام المنصرم ، كانت «عيدية الشيخ» !! الى أبنائه المواطنين .. ففي عيد الفطر السعيد تجمع المواطنون الكويتيين لأداء صلاة العيد ، في المنطقة المتوسطة بين منطقة ، الخالدية ، ومنطقة ، اليرموك » ، وهناك جاءت خطابات متكررة مطالبة بتطبيق الديمقراطية وارجاع الحياة النيابية ، فأهداهم الامير «العيدية»! التي كانت عبارة عن مجموعات مكافحة «الشغب» والقوات الخاصة ، التي انهالت على المواطنين بالضرب الشديد ، واستخدمت القسوة البالغة لتفريق «المتظاهرين!!» . فعبر الشعب عن غضبه أول ما عبر عنه ، بأن رد العيدية للأمير ، حيث لم يذهب احد للسلام على الامير في ديوان قصره بدسمان .. وبعد أن كان ديوانه يستقبل المهنئين في الاعوام الماضية من الساعة الثامنة حتى الثانية ظهراً، أقفل الديوان في العام الماضي الساعة العاشرة صباحا !! .

وكان الغزو العراقي للكويت في الثاني من اغسطس الماضي ، فرأت قوى المعارضة والشعب كذلك بأن المعركة الان هي معركة ضد الاحتلال العراقي ، فنظموا صفوف المقاومة لهذا الاحتلال ، وفي مؤتمر جدة ، بادل الشعب الكويتي العائلة الحاكمة الطاعة والولاء المشروط بتطبيقها لبنود الدستور وعودة الديمقراطية .

وفي السادس والعشرين من فبراير الماضي ، تم تحرير الكويت ، وانتظر الناس الديمقراطية على امل أن ترجع اليهم على بساط من حرير الوعود الاميرية ، فما رجعت اليهم .. فقال الشعب وقوى المعارضة : «اذن نذهب الى الديمقراطية ونأتي بها من أصحاب المعالي والسعادة الشيوخ!!» ، فتكررت المطالب ذاتها ولكن بروح جديدة وتفكير سياسي يتناسب والمرحلة التي تمر بها الكويت بعد الغزو .. فماذا كان الرد الحكومي ؟! .

إخلاف الوعود التي قطعتها على نفسها في مؤتمر جدة ، وممارسة الاستبداد والتفرقة حتى في تشكيل اللجان العليا للبناء واعادة الاعمار . وتأخير الديمقراطية الى السنة القادمة بحجة ، الاولوية للطعام والمنام!! . ولأن قوى المعارضة لم تؤمن بأولوية الطعام وتقديمها على أولوية «الحرية» و«العدالة» فانها كررت مطالبها وزادتها بأولوية «الاصلاح السياسي» على «الاصلاح العمراني» . فما هي النتيجة؟! .. البلاد يحكمها قانون عرفي يستخدم بتعسف وغبن شديدين ، لعدم وجود سلطة تشريعية تقرّ القوانين العرفية وتراقب الجهات المكلفة من قبل الامير بتطبيقها ، فكانت انتهاكات حقوق الانسان ليس الفلسطيني وحسب ، بل شملت المواطن الكويتي أيضاً .. بدءاً من محاولة اغتيال النائب حمد الجوعان المحامي ، من قبل أتباع الشيخ ناصر صباح الاحمد ، وانتهاءا باعتقال خمسة كويتيين رفعوا شعارات سلمية تطالب بالديمقراطية ..

من هذا السرد .. يتبين ان العائلة الحاكمة في الكويت انزلقت الى منحى خطير في مواجهتها للمطالب الشعبية العادلة ، وان استخدام العنف والقسوة «وهي ليست من شيمة أهل الخليج» ليست جديدة .. كما ان أسلوب المراوغة التي أفسدت الثقة بين الحاكم والمحكوم ليست جديدة .

الانفتاح ضرورة تغييرية

ان معركة الديمقراطية في الكويت ، هي معركة « وجود » ، لا يدخلها الشعب الكويتي وحده ، بل شعوب الخليج جميعاً .. خاصة وان استخدام السيف وسلاح التمييع وتضييع الوقت .. تتمتع بدعم الحكومة السعودية .. في كل هذا الظرف لا يصح أن يترك الشعب الكويتي وشأنه في وسط «المؤامرات المتحركة» .

إن تعاطف وتكاتف القوى السياسية والفعاليات الاجتماعية في الخليج كفيل بإنقاذ الوضع الراهن في الكويت ، اذا تمت خطوة اولى وهي انفتاح هذه القوى على بعضها ومد جسور التعاون فيما بينها ، وتتبعها خطوة أخرى ، يعتبر التصعيد السياسي والاعلامي جانبا كبيرا فيها .

واذا استطاعت القوى السياسية الخليجية المعارضة ان تنقل قوتها وتأثيرها من الشارع الخليجي المتعاطف معها ، الى التأثير على رجال السياسة المتنفذين في الحكم .. واذا ما استطاعت توجيه التفاعل الجماهيري في اتجاه التغيير والاصلاح السياسي ، ليؤثر على قرارات وسياسات حكومات العوائل في الخليج .. واذا ما تمكنت من تقديم اضافة في التحرك على الصعيد الدولي بهدف توضيح الصورة القاتمة في الخليج للعالم الغربي ، وحث حكومات الغرب للضغط على حكومات المنطقة في اتجاه الخيار الديمقراطي للشعب الخليج .

اذا استطاعت المعارضة الخليجية ان تقوم بهذا مجتمعة ، ومن أجل قضية واضحة يدركها العالم «وهي القضية الكويتية» .. فانها بلا شك تكون قد حققت إنجازاً رائعاً .. ولا شك ان مثل هذا الجهد يحتاج الى تكاتف جميع قوى المعارضة الخليجية ، التي يجب ان تعتبر معركة الديمقراطية في الكويت معركتها هي أيضاً .

دول الخليج تناقش ترتيباتها الامنية وتعرض الصلح مع اسرائيل

اجتمع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي الست في الكويت في الخامس من مايو - وافتتح الاجتماع بالدعوة الى تبني استراتيجية عربية جديدة في مرحلة ما بعد حرب الخليج . وقال محمد آل خليفة وزير خارجية البحرين في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر ، ان التجربة المريرة التي مرت بها دول المجلس ، والتحديات المستقبلية تتطلب تغييرا في اسلوب التفكير الذي كان سائدا قبل الغزو العراقي للكويت . واضاف قوله انه يتعين على هذه الدول ان تبني سويا استراتيجية جديدة تتماشى مع التطورات الدولية والنظام العالمي الجديد .

وقال سالم الصباح وزير الخارجية الكويتي ، فيما يبدو انه اشارة الى جامعة الدول العربية ، ان اعلان ميثاق دمشق لا يلغي ولا يتجاهل المؤسسات العربية الاخرى ولكنه يسعى الى تطويرها .

في حين قال مبارك على الخاطر وزير خارجية قطر ، الذي يرأس الاجتماع ، ان الغزو العراقي كشف بوضوح الثغرات في الانظمة الدفاعية والامنية لدول المجلس . وقال ان هذا يدعوها للعمل على تجديد انظمتها الدفاعية ، والتنسيق بين هياكلها العسكرية . وقد دعا الاجتماع في بيانه الختامي الى ابقاء عقوبات الامم المتحدة المفروضة على العراق الى ان تفرج بغداد عن الكويتيين المعتقلين ، وتعيد الممتلكات التي سرقت من الكويت .

واضاف وزير الخارجية القطري في مؤتمر صحفي ان ايران يجب ان تلعب دورا في الترتيبات الامنية المستقبلية في المنطقة .

وقال الخاطر ان ايران دولة صديقة ، ولدول مجلس التعاون الخليجي علاقات تاريخية معها . وانه يجب ان يكون لايران دور امني في الترتيبات الامنية في المنطقة .

واعربت الدول الست عن تأييدها لما وصفته بمؤتمر مبكر للسلام بشان الصراع العربي - الاسرائيلي قائلة ان الوقت الحالي مناسب للتوصل الى تسوية للصراع الدائر منذ فترة طويلة.

وكانت دول الخليج قد عرضت حضور مؤتمر السلام المقترح بصفة مراقب - الا ان الحكومة الاسرائيلية رفضت العرض رغم الاعتراف الخليجي الواضح بدولة اسرائيل.

وقال متحدث باسم الحكومة الاسرائيلية ان حكومة بلاده لا تريد مراقبين في المؤتمر ، وانما تريد اولا الغاء حالة الحرب بين دول الخليج واسرائيل ، ورفع المقاطعة الاقتصادية ، والشروع فورا في المعاملات التجارية . واضاف بأن هذا اقل ما يمكن ان نطلبه بعد تحرير الكويت.

تقرير اميركي : هذه شواهد حرية الصحافة والصحافيين في السعودية !

أصدرت لجنة الدفاع عن الصحافيين الاميركية تقريرها السنوي لعام ١٩٩٠ ، والذي أحصى ما استطاعت رصده اللجنة لكل حالات الاعتداء على الصحفيين وتقييدات حرية الصحافة في مختلف بلاد العالم .. فيما يلي نص القسم المتعلق بالمملكة العربية السعودية .

لقد عرفت أزمة الخليج بالقوانين السعودية في مجال الاعلام للمراسلين الأجانب ، وأصبح متعارفاً لدى هؤلاء ، بأن وزارة الدفاع الاميركية وتعليماتها المتشددة تعتبر مرنة عندما تقارن بالأنظمة السعودية .. ان المسؤولين السعوديين ليسوا متعودين على نقل الأخبار ، ويقتصرون على التعليق عليها فقط ، وذلك عند الضرورة ، وحسب اختيارهم ، الذي قد يكون توقيته بعد عدة أسابيع أو أشهر من وقت حدوث الخبر .

وتاريخياً ، فان تأشيرات الدخول بالنسبة للصحافيين الأجانب الى المملكة ، كانت محدودة ، وبين فترات متباعدة .. ولكن بعد احتلال الكويت بفترة قصيرة ، وافق السعوديون بالسماح للصحافيين الغربيين — وبتعهد من وزارة الدفاع الاميركية بأن لا يقوم الصحافيون بتصوير النساء المحجبات ، أو ان يدخلوا المساجد ، ضمن شروط عديدة — السماح لهم بدخول المملكة وممارسة نشاطهم .. وبالرغم من هذا الفهم ،فان السعوديين جعلوا الحياة مستحيلة، — كما يقول أحد الصحافيين .

لقد أبرزت الأزمة مشاكل الصحافة المحلية السعودية ايضاً .. فلمدة ثلاثة ايام بعد الاحتلال ، لم يتحدث الاعلام السعودي بشيء مطلقاً عن الحدث .. وينقل أن ذلك جاء بأمر من الملك فهد .. وعندما تظاهرت ٤٧ إمرأة في شهر نوفمبر ضد المنع غير الرسمي للسواقة ، لم تقم أي جريدة محلية بتغطية الخبر . وفي الحقيقة فان زوج إحدى المتظاهرات ، وهو محرر معروف باستقلاليته ، تم إعتقاله لأنه أخبر أجهزة الإعلام الغربية عن المظاهرة قبل حدوثها .. والى الآن فصالح العزاز لايزال معتقلاً بدون تهمة او تمثيل قانوني [ملاحظة : التقرير أعد في شهر مارس الماضي ، أي قبل إطلاق سراح العزاز — المحرر] .. ونتيجة لاعتقاله ، فقد تم فصله عن عمله في المجلة الشهرية التابعة لغرفة التجارة والصناعة في الرياض ، وعن عمله في مجلة «المجلة» الأسبوعية ، والتي تصدر في لندن وتدعم من الأسرة المالكة السعودية .

وعلى مدى سنوات عديدة تم منع الكثير من الصحافيين من الكتابة ، وكذلك تم سجن بعضهم ، أو فصلهم من مهنهم .. ومعروف ان لوزير الإعلام صلاحية فصل رؤساء التحرير من مناصبهم .

كانت الرقابة في وزارة الاعلام قبل الأزمة تمزق صفحات الدعاية للخمور من الصحف الأجنبية ، وتغطي صور النساء اللاتي يظهرن بصورة غير محتشمة ، كما كانت تراقب أي إشارة للأوضاع الداخلية أو القضايا الدينية الحساسة .. وقد منعت السلطات بضعة أعداد من مجلات عربية وانجليزية عندما إنتقدت الأسرة الملكية السعودية أو التعاليم الاسلامية ، وكذلك سياسة الحكومة الداخلية أو الخارجية .

ومن المعروف ايضاً ، أن الهيمنة السعودية لها تأثير في العالم العربي ، فقد تم منع أحد أعداد مجلة «التايم» في كل من مصر ودول الخليج ، بسبب موضوع رئيسي عن تاريخ الملك فهد أيام شبابه .

خلال الأزمة ، قام السعوديون بالتشويش على محطات البث الإذاعية العراقية والكويتية ، ولكن أكثر الناس كانوا يعتمدون على هيئة الإذاعة البريطانية ، وصوت أمريكا لسماع الأخبار .

[فيما يلي قائمة ببعض الصحف التي منعت خلال العام ١٩٩٠ ، اضافة الى انتهاكات اخرى — المحرر] :

١ — صحيفة «الاندبندنت» البريطانية — ١٩٩٠/٤ — منعت الحكومة توزيع الجريدة لوقت غير معلوم ، لأن مراسلها روبرت فيسك ، كتب مقالاً عن الأسرة المالكة السعودية . الخسارة المتوقعة : ٢٠ نسخة يومياً .

٢ — مجلة «نيوزويك» الأميركية — ١٩٩٠/٤ — لم يتم بيع أي نسخة من العدد الصادر بتاريخ ٩ ابريل ، بسبب الرقابة . الخسارة المتوقعة : خمسة آلاف نسخة . وكان الموضوع الرئيسي للمجلة يحمل عنوان «فارس العراق الأسود صدام حسين» .

٣ — مجلة لي بوينت «LE POINT» الفرنسية — ١٩٩٠/٧ — تم منع العدد الصادر في ٣٠ يوليو من المجلة الإسبوعية الصادرة في باريس ، بدون ان توضح الأسباب .

٤ — مجلة نيوزويك — ١٩٩٠/٨ — منعت الطبعة الدولية الصادرة بتاريخ ٢٠ أغسطس ، ويحتمل ان يكون السبب وجود كاريكاتير يسخر من السعوديين .

٥ — نيوزويك — ١٩٩٠/٨ — منعت الطبعة الدولية الصادرة بتاريخ ٢٧ أغسطس ، ويحتمل ان يكون السبب عائد الى نشر مقالة عن الأسرة المالكة .

٦ — مجلة «التايم» الأميركية — ١٩٩٠/٩ — لم يتم بيع أي نسخة من العدد الصادر في ٢٤ سبتمبر ، بسبب الرقابة . الخسارة المتوقعة : ١٠٨٠٠ نسخة ، وكان موضوع الغلاف عن الملك فهد .

٧ — مجلة لي بوينت الفرنسية — ١٩٩٠/٩/١٧ — تم منع العدد رقم ٩٣٩ من المجلة دون إعطاء أية أسباب .

٨ — التايم — ١٩٩٠/١٠ — لم يتم بيع أي نسخة من العدد الصادر بتاريخ ١٥ أكتوبر بسبب الرقابة . الخسارة المتوقعة : ١١٠٠٠ نسخة .

٩ — لي بوينت — ١٩٩٠/١٠/٨ — تم منع العدد رقم ٩٤٢ من المجلة الاسبوعية الفرنسية دون إبداء أية أسباب .

١٠ — التايم — ١٩٩٠/١٢ — لم يتم بيع أي نسخة من العدد الصادر بتاريخ ٢٤ ديسمبر بسبب الرقابة ، وتقدر الخسارة بنحو ١٢٧٠٠ نسخة . وكان موضوع الغلاف يحمل عنوان «ما هي الكويت» .

١١ — صالح العزاز — المجلة — ١٩٩٠/١١ — المحرر الإقليمي للمجلة الإخبارية السعودية الصادرة من لندن ، ورئيس تحرير مجلة «تجارة الرياض» الشهرية الصادرة عن غرفة التجارة والصناعة بالرياض . تم إعتقاله بدون ذنب ، الا لأنه نبه الصحافيين الغربيين لمظاهرة تعتزم النساء القيام بها ضد منعهن من السواقة . ولم يسمح لعائلته أو ممثلين قانونيين بزيارته .

١٢ — منع صحافيين أجانب من دخول المملكة — ١٩٩٠/٨ — .. لعدة أسابيع بعد الاحتلال العراقي ، قاومت الحكومة السعودية الضغوط من أجل السماح للصحافيين الأجانب بدخول البلاد .. وفي نهاية أغسطس تم تخفيف القيود نسبياً ، مما أتاح لمئات من الصحافيين الأجانب التدفق الى المملكة .

١٣ — قيود جديدة على الصحافيين الأجانب — ١٩٩٠/٨ — بعد السماح لهم بالدخول الى الأراضي السعودية ، منع الجيش الأميركي الصحافيين من نشر أسماء الجنود وبلدانهم ، الى أن تم إلغاء هذا القيد مع نهاية شهر أغسطس .

١٤ — جيمس ليموين — نيويورك تايمز الاميركية — ١٩٩٠/١٠ — قيود عن أماكن — عندما كتب أحد المراسلين في مقال له نقلاً عن أحد ضباط الجيش الأميركي الذي استفسر عن هدف الحرب ، موجهاً كلامه للرئيس بوش ، قام المسؤولون الاعلاميون بإلغاء موعد لقاء مع الجنرال نورمان شوارزكوف ، قائد القوات الاميركية ، ولم يعيدوا الموعد الا بعد ستة أسابيع .

الخليج في عقد التسعينات
مستقبل مظلم بدون الديمقراطية

الدكتور الخطيب : الكويتيون يدركون ان حكومتهم قد خذلتهم ولم تدافع عنهم ولا عن البلاد حتى بعد هروبها .. والسعودية تريد وأد الديمقراطية الكويتية في مهدها ، وان الاعتراض على التدخل السعودي في شؤون الكويت سيؤدي حتماً الى مجابهة مع الحكومة

★★★

ليسل غراز : لا بدّ من توسيع نطاق الديمقراطية والليبرالية في دول مجلس التعاون الخليجي ، وليس بالضرورة ان يكون ذلك على النسق الغربي

★★★

هاليداي : العراق خرج من المعادلة السياسية العربية لمدة طويلة .. والتغيير في بلدان الخليج احتمالاته غامضه .. وميثاق دمشق لا يتوقع له ان يبقى متماسكاً

عقدت في لندن يومي التاسع والعاشر من شهر مايو الماضي ، ندوة في قاعة شاتام هاوس «المعهد الملكي للشؤون الدولية» ، تحت عنوان : «المؤتمر الثالث حول الشرق الاوسط ــ ما بعد الأزمة : الخليج في عقد التسعينات» . حضر الندوة عدد من السياسيين والخبراء المهتمين بشئون المنطقة ، وألقيت خلالها عدة أبحاث ودراسات ، غلب عليها الجانب الاقتصادي ، وقد كان حضور رجال الأعمال الغربيين واضحاً خلال الندوة ، حيث كانوا يتوقون لمعرفة مستقبل نشاطهم الاقتصادي فيها .

ألقى الدكتور كمال خرّازي ــ ممثل إيران لدى الامم المتحدة ــ بحثه الذي قال فيه ان النظام العالمي المقترح سيخلق وضعاً بالغ الخطورة إذا ما تحوّلت الحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضد العراق الى سابقة يمكن ان تتكرر .. فالولايات المتحدة ــ حسب رأيه ــ لم تدخل هذه الحرب إلا لضمان مصالحها طويلة الأجل في المنطقة ، بحيث تصبح المتحكم الوحيد والنهائي في أقدار المنطقة السياسية والاقتصادية .. والحقيقة ان الحرب هيأت لواشنطن فرصة أن تصبح المقرّر الوحيد ، ليس لمستقبل منطقة الخليج فحسب ، وإنما لمنطقة الشرق الأوسط برمتها .. وقال ان أثر هذه الحرب على أوروبا واليابان لا يقل عن أثرها على الشرق الأوسط ، وذلك من خلال سيطرة واشنطن على مصادر الطاقة المنتجة في منطقة الخليج .

وحول أمن الخليج المستقبلي ، أكد الخرازي ان «الأمن» في عالم اليوم صار بحاجة الى إعادة تعريف .. فالأمن الشخصي والوطني والاقتصادي والدولي ، أصبحت مفاهيم متداخلة يعتمد بعضها على البعض الآخر ، وهي جميعها ذات أبعاد سياسية وإجتماعية وثقافية وإقتصادية وعسكرية وبيئية .. وهذه أبعاد يجب ان تدخل جميعها في حساب مفهوم الأمن المستقبلي في منطقة الخليج .

وتابع ، بأن اي مشروع يوضع لأمن مستقبل الخليج يجب أن يضع في حسابه أن منطقة الخليج كلها وحدة لا تتجزأ ، وأن مثل هذا المشروع لا يمكن فرضه على المنطقة من الخارج .. ومن هذا المنطلق يخطىء من يعتقد بأن الأمن العسكري هو مفتاح الحل .. أما الحقيقة ، فهي أن على دول المنطقة جميعها ، أن تعيد توزيع مداخيلها ومصادر ثروتها ، بحيث تؤمن قدراً أكبر من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .. وإلا تحوّلت منطقة الخليج الى مخزن للأسلحة التدميرية على حساب مشاريع التنمية ومستويات المعيشة .

ثم إن إعادة توزيع الثروة يجب أن يترافق مع عمليات التعاون الاقتصادي بين دول منطقة الخليج ، مما يعني حدوث تغييرات اجتماعية وثقافية تهيء لجو أفضل من التعاون السياسي أيضا .. ثم أن هناك إعتبارات سياسية لها أثرها المباشر على أمن المنطقة مستقبلا : ان تهديد دولة خليجية للأخرى ، أو عدم الاستقرار الداخلي في إحدى الدول ، أو وجود حالة إستياء عام فيها ، سيؤثر بلا شك على أمن المنطقة كلّها .. فلا بد من تطبيق روح الديمقراطية الصحيحة في جميع بلدان المنطقة ، وإجراء انتخابات ، وخلق مجالس تمثيلية معبّرة عن مشاعر الجماهير ، وهذا شرط أساسي لتحقيق الأمن الاقليمي على جميع المستويات .

وألقى جوناثان كروزو ، من مؤسسة ميدل إيست إيكونوميك دايجست «ميد» محاضرة تحت عنوان : «العراق : الأولويات وخطط إعادة البناء ــ الأبعاد الاقتصادية» . قال كروزو «حيث ان عائدات الحكومة العراقية من صادراتها تتعرض لضغط كبير لتلبية مستحقات التعويض عن أضرار الحرب ، ولتسديد الديون ودفع ثمن المستوردات الضرورية ، لن يبقى إلاّ القليل لتمويل مشاريع التنمية الكبرى . وسيجد العراق نفسه مرة اخرى ، مضطراً للبحث عن قروض من دائنيه الرئيسيين . وربما أجبرت الضغوط الاقتصادية الحكومات المترددة حالياً على تقديم الأموال والقروض الى نظام يواجه صراعاً طويلاً وعصيباً من أجل الوقوف على قدميه مرّة اخرى» .

الا ان هذه الظروف نفسها ــ حسب قول الباحث ــ هي التي دفعت وستدفع مستقبلاً النظام العراقي لاتخاذ مواقف داخلية ليبرالية متميزة ، إذ ان «استئناف النشاط الاقتصادي هو عامل اساسي ، وربما تكون لذلك الأولوية القصوى بالنسبة لصدام حسين وبقائه في السلطة .. فولاء الحرس الجمهوري وبعض وحدات الجيش ، مكّنت الرئيس من قمع الثورات في الشمال والجنوب ، كما أن التغييرات الوزارية مكّنته من تقوية قبضته على زمام الأمور . وهناك حاجة ملحة لبرنامج خلق المؤسسات الديمقراطية ، حيث ان الدستور الجديد ينص على انتخابات ديمقراطية ، وإدخال نظام الاسواق المالية ، والسماح بإنشاء المصارف المالية ، وغير ذلك» .

وتحت عنوان «على مشارف التسعينات : رؤية اسلامية» .. قدّم السيد أكبر أحمد سؤالاً واحداً هو : كيف كان رد فعل الشعوب الإسلامية تجاه أحداث الخليج ؟ .. ثم راح يبحث عن الإجابة ، لا في ردهات مواقع السلطة في العالم الاسلامي ــ كما قال ــ وإنما في قلب المؤسسة الدينية الاسلامية ، في المسجد . هناك يكتشف السيد أكبر أحمد أن حرب الخليج كانت منعطفاً دراماتياً بالغ الأهمية في العالم الإسلامي .

لقد اصبح المسجد مقياساً لدرجة حرارة النشاط السياسي بين المسلمين ، وكان له موقف من أحداث الخليج قلب مواقف الحكومات رأساً على عقب ، على الرغم من خضوع بعض أئمة المساجد ، في خطب الجمعة على الأقل ، لضغوط الحكومات التي عينتهم . فقد أيدت المساجد صدام حسين ، الذي رأت فيه جموع المصلين متحدياً أولاً للغرب وفساده .. وحتى الذين اختلفوا فيما بينهم ، وقفوا صفاً وراء صدام باعتباره رمز ذلك التحدي .. وفي ختام محاضرته توقع أحمد أن تزيد أحداث الخليج من عزلة المسلمين في اوروبا ، وأن تزداد حدة المواقف العنصرية العدائية ضدهم .

أما الدكتور محمد الرميحي ، رئيس تحرير صحيفة «صوت الكويت» ، فقد تحدث عن ميلاد كويت جديدة بعد ان شهدت تحولات جذرية على صعيد البلد والشعب .. وقال ان حكومته ستسعى من الآن فصاعداً الى منح الأولوية للكويتيين في مجال الخدمات والتوظيف ، وسيكون هناك توجه جديد بالنسبة للتعليم وتربية الشباب ، حيث كان مواطنون عرب غير كويتيين يضعون برامج التعليم الكويتية ، فنما هؤلاء على مبادىء ومفاهيم في التاريخ والقيم «غريبة أجنبية أثرت على عقول النشء الكويتي» .. أما الآن فسيعاد النظر بهذا التوجه . وقال الرميحي بان المرأة الكويتية ستحصل مستقبلاً على حق المشاركة في الانتخابات ، ولكن الرميحي لم يتطرق لعلاقة بلاده المستقبلية مع باقي دول الخليج .. ولكن الدكتور أحمد الخطيب ، أحد أقطاب المعارضة الكويتية ، ناقش هذا الموضوع بإسهاب .

قال الدكتور الخطيب ان كفاح شعب الكويت من اجل الديمقراطية بدأ واستمر قبل حل برلمان عام ١٩٨٥ .. وأكد بأن الشعب الكويتي الذي رفض الغزو بشدة ، يدرك ان حكومته قد خذلته ولم تدافع عنه ولا عن البلاد ، حتى بعد هروبها . وكل ما فعلته أنها وعدت بإحياء دستور عام ١٩٦٢ .. بل ان هذه الحكومة رفضت ان تستقيل لتفسح المجال أمام حكومة وطنية تعالج الأوضاع الناشئة نتيجة الغزو والتحرير .

ثم انتقل الخطيب الى موضوع النفوذ الذي مارسته السعودية على الكويت ، ومانزال تمارسه منذ بدء الحركة الديمقراطية في الكويت وحتى الآن ، رغبة منها في وأد هذه الحركة في مهدها . وقال ان الاعتراض على التدخل السعودي في شئون الكويت سيؤدي الى مجابهة حتمية بين قوى المعارضة من ناحية والحكومة الكويتية والقوى الخارجية من ناحية اخرى .

واختتم الخطيب حديثه بالقول ان إعادة الديمقراطية الى الكويت ، كفيل بإلغاء التفسيرات المغلوطة لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بإعادة الحكومة الشرعية الى الكويت ، والتي فسرت على انها تعني إعادة العائلة المالكة الى التسلط على الحكم .. وفسر الخطيب معنى الحكومة الشرعية بأنها تلك التي تأتي الى الحكم بموجب دستور عام

عزام : التنمية الخليجية ستكون صعبة بسبب تحمّلها أعباء الحرب .. وتضخم الجيوش المتوقع سيوفر فرصاً كثيرة لمتعهدي توريد السلاح والمشاريع المرتبطة به

وتحدثت السيدة ليسل غراز عن مجلس التعاون الخليجي ودوره في مرحلة ما بعد الأزمة فقالت .. ان الأزمة كانت وستبقى محك اختبار عصيب للمجلس .. وقالت ان بيان دمشق لم يعبر عن رأي الأكثرية ، وليس له من قوة التنفيذ قدر المبالغ الطائلة التي وُعدت بها سوريا ومصر بموجبه .. وتابعت بان أقطاراً مثل اليمن والأردن يجب أن تدخل في المعادلة ، كما لا يمكن تجاهل دور ايران والعراق في أي ترتيب مستقبلي للبيت الخليجي .. وأنه لا بد من توسيع نطاق الديمقراطية والليبرالية في دول المجلس ، وليس بالضرورة على النسق الغربي . وخصت غراز العربية السعودية ، التي وصفت الاستقرار السياسي فيها بأنه غير مضمون بالمرة .. وتساءلت : إن كان التغيير في السعودية قادماً لامحالة ، فما هي التغييرات المطلوبة ؟ .

كما تساءلت : هل يصبح الخليج ملحقاً من ملحقات اوروبا ؟ أم أنه سيستطيع الوقوف على قدميه لوحده ؟ .

يبدو ان ورقة السيد فريد هاليداي المختصرة ، جاءت رداً على التساؤلات أعلاه . قال هاليداي ان العراق قد خرج نتيجة الحرب من المعادلة السياسية في الوطن العربي ، وسيظل خارجها لعدة سنوات طويلة .. ولكن هذا لا يعني إنتهاء حكم حزب البعث الحاكم هناك ، سواء بقي صدام علي رأس السلطة أم لم يبق .

أما التغيير السياسي في البلدان الأخرى فاحتمالاته غامضة ، خصوصاً بعد قيام معسكر عربي جديد ، قوامه مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي .. هذا المعسكر الذي يستبعد مسبقاً أقطاراً أخرى ، لا يتوقع له ان يحافظ علي تماسكه لفترة طويلة من الزمن .. بينما المسألة الفلسطينية مانزال مجمدة ، وقلق تركيا من عالم عربي موحد يبقى قائما ، وبالتالي يبقى التصاقها بالولايات المتحدة قوياً ، وبينما تبقى ايران مستبعدة من عملية رسم سياسة المنطقة . أما النظام العالمي الجديد فقد صار يعني الآن الهيمنة الأميركية المطلقة على العالم ، في حين يتخبط الاتحاد السوفياتي بمشاكل داخلية جعلته عاجزاً حتى عن لعب دور مساند لواشنطن .

إقتصادياً دولياً جديداً ، فلم يعد سعر برميل النفط العامل الأساس في صنعه ، وبالتالي لم تعد منظمة الأوبيك مصدر قوة سياسية لأي من أعضائها او لمجموع هؤلاء الأعضاء . وأضاف بان السياسة النفطية السعودية الحالية تبدو وكأنها إرضاء للغرب ، حيث تسعى لابقاء سعر برميل النفط أقل من عشرين دولاراً ، مما يضعف دور ايران والعراق معاً ، ويحول دون تطوير مصادر الطاقة الأخرى خارج منطقة الخليج .

وتحت عنوان : «توقعات اقتصادية في العربية السعودية ودول الخليج لفترة ما بعد الحرب» .. قدم السيد هنري عزام ، كبير اقتصاديي البنك التجاري الوطني في العربية السعودية ، ورقة مسهبة أكد فيها على أن إقتصاد السعودية ودول الخليج عموماً ، برهن على مناعته وقوته أثناء أزمة الخليج . وقال عزام ان عجز العراق والكويت عن استئناف إنتاج النفط بالمستوى السابق للحرب ، ولفترة طويلة قادمة ، لا بد أن يمنح سوق النفط الدولية قوة أساسية ، لان سعر النفط لن يسمح له بالانهيار ، كما ان دول الخليج قادرة على الحفاظ على مستويات الانتاج العالية الحالية .

وقال عزام بان رجال الاعمال الدوليين سيستفيدون كثيراً من عملية إعادة إعمار الكويت ، وبناء هيكلها الاقتصادي من جديد ، ومن عمليات التصدير الكبرى المتوقعة باتجاه منطقة الخليج .. وحتى الصناعات السعودية ستستفيد من عملية إعمار الكويت ، وربما العراق فيما بعد ، ولو أن هذه الصناعات لا تطمح الى المنافسة على مشاريع إعادة الاعمار الكبرى ، التي ستكون حتماً من نصيب الشركات الدولية .

ولكن السيد هنري عزام ، إعترف بأن التنمية الإقتصادية في السعودية ودول الخليج في العام القادم ستكون اكبر من قدرة دول الخليج المالية ، وذلك بسبب أعباء الحرب المترتبة على ميزانيات تلك الدول . وهذا سيدفع دول الخليج ، ومنها السعودية طبقاً الى محاولة الحصول على القروض الداخلية ، ونقل المؤسسات الإنتاجية من القطاع العام الى القطاع الخاص .. وأخيرا الى الاقتراض من الخارج . وأكد أيضاً ان نفقات الحرب فاقت عائدات دول الخليج الاضافية من زيادة ضخ النفط وإرتفاع اسعاره .

وانتقل عزام الى الحديث عن فرص العمل المستقبلية في دول الخليج ، فأكد أنها ستكون وفيرة في فترة ما بعد الحرب ، نتيجة الإنفاق المتزايد على شراء الأسلحة وإعادة إعمار الكويت ، وزيادة إنتاج النفط ، والقدرة على رفع الانتاج ، وغيرها من مشروعات القطاع الحكومي او العام في دول الخليج ، خصوصاً وأن مشروعات الأمن والدفاع ستحظى بالأولوية على قائمة اهتمامات تلك الدول .. ومن هنا فان تضخم الجيوش الخليجية المتوقع سيوفر فرصاً كثيرة لمتعهدين يعملون في قطاع التسليح والمشاريع المرتبطة به .. ووعد عزام القطاع الخاص بنسبة كبيرة من

حكم الأقليّة في الخليج .. الى متى ؟

بقلم الفريق سعد الدين الشاذلي

نتيجة قناعة دول الخليج بعجزها في الدفاع عن نفسها ضد جيرانها ، فان سياستها خلال مرحلة الاستقلال تجاه الدول المجاورة تعتمد دائما على سياستين .. أحدهما ظاهرية ، وفيها تؤكد على سياسة حسن الجوار والتعاون معها . اما الثانية فهي سياسة باطنية ترمي الى إيجاد الوقيعة والعداوة بين تلك الدول المجاورة ، إعتقاداً منها ــ وهذه حقيقة معترف بها في علوم السياسة والعلاقات الدولية ــ بأن العداء بين هذه الدول المجاورة القوية ، هو خير ضمان لأمن وسلامة تلك الدول الخليجية الضعيفة ، التي لا تستطيع التصدي لأي من جيرانها الأقوياء .. وبالاضافة الى تلك السياسة الاقليمية ، فان الدول الخليجية ، كانت تسعى دائما الى تكثيف الروابط بينها وبين الدول الغربية بصفة عامة ، وبينها وبين الولايات المتحدة الاميركية بصفة خاصة .

كانت الأنظمة الحاكمة في الدول الخليجية في حاجة الى من يحمي عروشها ضد أي انتفاضات شعبية أو عسكرية تنبعث من داخل البلاد ، او تشتعل بتشجيع من دول أجنبية مجاورة .. وكانت تحتاج الى من يحميها ضد أي هجوم خارجي ، وكان عليها أن تدفع ثمنا غاليا لمن يقوم بتنفيذ هذه المهام .. وكان الثمن هو البترول الذي يتوقف عليه رخاء الدول الصناعية الكبرى بزعامة أميركا . وهكذا إرتبطت مصالح الدول الخليجية إرتباطا وثيقا بالمصالح الامبريالية . وحيث ان الدول الخليجية كانت هي الطرف الأضعف في هذا التحالف المقدس ، فقد كان عليها أن تلتزم بتنفيذ ما يمليه الطرف الأقوى من شروط .

كان عليها أن تضخ البترول بكميات كبيرة بحيث يزيد العرض على الطلب في السوق الدولية للبترول ، فيباع بأسعار منخفضة يستفيد منها الاقتصاد الأميركي والغربي .. وكان عليها أن تتحول الى مجتمعات إستهلاكية تباع فيها السلع الاميركية والغربية بأسعار باهظة لا تتناسب مطلقا مع سعر البترول الرخيص ، وبذلك تعود الأموال التي دفعتها الدول الغربية ثمنا لبترول الدول الخليجية مرة أخرى الى أصحابها .. وكان عليها أن تدفع أثمانا باهظة ، ثمنا لما تشتريه من أسلحة أمريكية وغربية .. وكان عليها أن تقدم القواعد والتسهيلات للقوات الاجنبية الغربية .

ان دول الخليج تشترك في ثلاث صفات رئيسية هي : واحد ، قلة عدد السكان . فالسعودية التي تعتبر أكبرها من حيث المساحة وعدد البشر ، لا يزيد سكانها عن ٨,٥ مليون نسمة ، بينما عدد سكان دولة الأمارات ٩٠٠ الف نسمة ، ويصل إجمالي كل هذه الدول الخليجية الست مجتمعة الى أقل من ١٢ مليون نسمة .. والصفة المشتركة الثانية هي : الثروة النفطية ، من حيث حجم الاحتياطي الذي يكمن في أراضيها والذي يقدر بحوالي ٤٢٪ من الاحتياطي العالمي ، ومن حيث الكميات التي تضخها يومياً من هذه الثروة المقدرة بحوالي ٣٨٪ من صادرات دول الأوبك مجتمعة . أما الصفة الثالثة المشتركة ، فهي وحدة النظام السياسي ، من حيث انه يعتمد على حكم العائلة والعشيرة ، وهو ما يطلق عليه في علم السياسة OLIGARCHY .. فالحاكم في تلك البلاد يتمتع بسلطات مطلقة ، ويقوم بتنصيب أفراد عائلته في جميع مناصب الدولة الهامة ، السياسية والاقتصادية والعسكرية ، حتى يحكم سيطرته على شئون الدولة كبيرها وصغيرها .

ومع ان النظام الأوليجاركي (حكم القلة) قد اندثر من جميع بلاد العالم .. الا أن بقاءه في الدول الخليجية خلال الثلاثين سنة الماضية ، يرجع الى سببين رئيسيين:

السبب الأول : هو التخلف . فقبل ربع قرن من الزمان كانت الغالبية العظمى من سكان تلك البلاد من البدو الرحل ، كان يتفشى بينهم الفقر والجهل والبعد عن كل مظاهر المدنية الحديثة .. وكانت هذه المجتمعات البدائية قد ورثت النظام القبلي عبر مئات السنين ، واستقر القبول بهذا النظام في وجدانها دون ان ترى في ذلك خروجاً على ما هو مألوف .

أما السبب الثاني فهو : ان حصول هذه الدول على الاستقلال قد تزامن مع تضخم ثرواتها وتضاعفها أضعافاً مضاعفة .. ففي أعقاب حرب اكتوبر ١٩٧٣ ارتفعت أسعار البترول من ٢,٨٩ دولار للبرميل الى اكثر من ١١ دولارا للبرميل .. بل انه وصل أحياناً في السوق الحرة ٤٠ دولاراً للبرميل ــ في بداية الثمانينات ــ . وقد استطاع حكام تلك الدول بفضل تلك الثروات الطائلة التي هبطت عليهم من السماء من شراء ولاء شعوبهم ، وذلك ببناء المدارس والمستشفيات والمباني ، وإغراق الأسواق بالسلع الاستهلاكية والترفية .. ولنا أن نتصور التأثير النفسي على بدوي كان يأكل يوماً ويجوع يوماً ، فاذا به يستبدل خيمته بمنزل يمتلىء بأجهزة التكييف التي تقيه الحرارة القاسية .. واذا به يستبدل الناقة التي كان يركبها بسيارة .. واذا به يملك في منزله تليفزيون وسيارة وثلاجة الخ .. واذا به يبعث بأولاده الى المدارس ، الى غير ذلك من وسائل المدنية الحديثة .

فما الذي يدفع هذا البدوي الى المطالبة بالديمقراطية ، او ان يطالب بفرض رقابة مالية على الحاكم لكي يتأكد من سلامة تصرفاته ؟ .. إنه على العكس من ذلك يتصور ــ نتيجة جهله ــ ان هذا النظام وهذا الحاكم ، هو سبب هذا الرخاء الذي ينعم به . إنه يتصور ــ نتيجة جهله ــ ان ما يحصل عليه من نصيب من ثروة بلاده هي منة وكرم من الحاكم .. وهو لذلك يدعو له بطول العمر .

انه لا يعلم ــ نتيجة جهله ــ ان ما يحصل عليه هو والغالبية العظمى من الشعب ، هو فتات بالنسبة لما يحصل عليه الحاكم وأسرته .. (ذكرت صحيفة الشعب الجزائرية بتاريخ ٢٧ أغسطس الماضي ، نقلاً عن الملك حسين ملك الاردن ، ان ثلاث شخصيات كويتية من عائلة الصباح تملك في حساباتها الشخصية أكثر من ١٠٠ مليار دولار . وان هؤلاء الأشخاص هم : أمير الكويت جابر الأحمد ويمتلك ٦٠ مليار دولار ، وولي العهد سعد العبد الله ويمتلك ٣٧ مليار دولار ، والشيخة لطيفة زوجة ولي العهد تمتلك ١٠ مليارات دولار) .

ولكن هل يمكن أن تستمر هذه الأوضاع الى ما لا نهاية ؟ .. مستحيل . فقد يقبل بهذا النظام الجيل البدوي الذي انتقل فجأة من مرحلة البداوة الى مرحلة المجتمع الاستهلاكي .. أما أبناء هذا الجيل الذين نالوا حظاً من التعليم ، والذين لم يتعودوا حياة الفاقة والجهل والمرض التي كان يعيشها آباؤهم ، فانهم لا يمكن أن يقبلوا بهذا النظام الأوليجاركي .

الحكومة السعودية بين الابتزاز الاميركي والسلام الاسرائيلي

حبيب الابراهيم

نذ أن أعلن الرئيس الاميركي جورج بوش في ٢٧ فبراير عن وقف العمليات العسكرية ضد ق ، بدأت الحكومة السعودية تواجه تحديات ة تستلزم مواقف واضحة وعمليّة .

الإبتزاز الأميركي

م تجد الادارة الاميركي حرجاً في إشراك دول ف بالتزامات أقتصادية باهظة لتمويل عملية ع الصحراء، لتتولّى القوات الاميركية مهمّة دة والتنفيذ ، ومن ثمّ جني الثمار من الحرب . شهر سبتمبر الماضي ــ أي بعد شهر من بداية و العراقي للكويت ــ ، أرسل بوش إثنين من انه الى دول التحالف ــ وعلى حدّ تعبير مجلة ويك الاميركية في السابع عشر من سبتمبر ــ اجل ان يمرّ كلّ من الوزيرين بقبعته على فاء الممتلئين مالاً .

كانت زيارة الوزيرين الاميركيين جيمس بيكر ارجية) ونيكولاس برادلي (الخزانة) لتأمين اليف المالية اللازمة للحشود العسكرية ركية بالدرجة الأولى ، وكان مجموع المبالغ حصل عليها بيكر في أول جولة له قد بلغت حرين مليار دولار ، كان نصيب السعودية ويت منها ١٢ مليار دولار ، فيما تعهدت ان بدفع ٤ مليارات من الدولارات ، وتعهدت يا الغربية بدفع ملياري دولار .

لم يلبث أن تضاعفت معدلات الطلب الاميركي الحكومة السعودية في دفع فواتير الحرب عبر خدام وسائل جديدة ، ففي زيارة بيكر الى جدة ايلول الماضي ولقائه مع الملك فهد ، كان ديث الدائر ــ آنذاك ــ في وسائل الاعلام يركية والاوساط السياسية يتركز حول ضوع ضرورة إحداث تغييرات داخل هياكل م في السعودية ، واضطر الملك فهد فور لقائه بالوزير الأميركي الى الموافقة على تغطية نفقات الوجود العسكري الاميركي في الجزيرة العربية ، والتي بلغت سبعة مليارات دولار علاوة على تحمّل ما يربو على المليار ونصف المليار من الدولارات شهريا ، لتغطية النفقات الخاصة بالقوات الاميركية .

والغريب حقاً ان تقديرات الانفاق وحسابات المبالغ المالية طيلة الشهور السبعة من أزمة الخليج ، أصبحت حكراً على الاميركيين وحدهم ، بينما كان على دول التحالف تسديد فواتير الحرب دون نقاش ، خاصة وان هذه الفواتير جاءت بصورة مقتضبة ولم تتضمّن شروحات وتفاصيل وافية ، الأمر الذي أثار حفيظة بعض دول التحالف .. فقد كشف الخبير الاقتصادي الالماني ، وعضو الحزب الديمقراطي الاشتراكي المعارض فولفجانج روث ، كشف النقاب عن سياسة الابتزاز الاميركي لدول التحالف في أزمة الخليج قائلاً : «ان الولايات المتحدة تسعى للحصول على ما يزيد بعدة مليارات من الدولارات عما انفقته في حرب الخليج» .. وحثّ حكومته على «عدم تقديم الأموال التي وعدت بها الى واشنطن» . واضاف بأن «الاميركيين طلبوا ما مجموعه ٦٠ مليار دولار من الكويتيين والسعوديين واليابانيين والالمان ، بينما أبلغوا الكونغرس عندهم ، انهم انفقوا ٤٢ ملياراً من الدولارات فقط» .. وبذلك تكون الولايات المتحدة قد وفّرت فائضاً قدره ١٨ مليار دولار !! .

من جهة ثانية قدمت وزارة الدفاع الاميركية (البنتاغون) فاتورة بقيمة ١٣ مليار دولار للحكومة السعودية ، لم يرد فيها أيّة إيضاحات تدل على صحة الرقم المذكور .. ومع ذلك استجابت الحكومة وأبلغت واشنطن بأنها على استعداد للدفع عن طريق شحن كميات من النفط تعادل المبلغ المتوجب السداد .. الاّ ان واشنطن رفضت العرض السعودي ، وأكدت على دفع الفاتورة نقداً وليس نفطاً ! .

وتأتي عملية الابتزاز الاميركية هذه في سياق الجهود المبذولة من قبل رجالات البيت الأبيض من أجل تغطية العجز في الميزانية الاميركية عبر الاستفادة من المساهمات المالية الاجنبية في المجهود الحربي .. فقد أعلنت وزارة الخزانة ان عجز الموازنة الفيدرالية بلغ ٤٠,٨٤ مليار دولار في مارس الماضي ، مسجلاً إنخفاضاً بنسبة ٢٣,٤٪ عن قيمة العجز الذي سجّل في العام الذي سبقه ، في حين بلغت القيمة الإجمالية للمساهمات الاجنبية التي دفعت الى الولايات المتحدة حتى الشهر نفسه الى ٢٧,١٣ مليار دولار .

وتسعى الادارة الاميركية في الوقت الراهن الى تحصيل مبالغ أخرى من دول التحالف ، ولا سيما من دول الخليج لاسناد الموازنة وتخفيض معدل العجز الحاصل .. وجاءت زيارة وزير الخزانة الاميركي في العشرين من ابريل الماضي الى منطقة الخليج للضغط على دولها (السعودية ، الامارات ، الكويت) لدفع ما تبقى عليها من الالتزامات المالية ، حيث كان من المقرر ــ حسب إدعاءات الكونغرس الاميركي ــ أن تدفع دول التحالف اكثر من ٥٧ مليار دولار ، بينما لم يتم دفع سوى ٢١ مليار فقط .

في المقابل تواجه الحكومة السعودية إحراجاً شديداً يصل الى مستوى التحدي ، وان كان ذا صبغة أخلاقية والتزام ديني وقومي .. فبعد ان وقفت كل من مصر وسوريا الى جانب السعودية في حربها مع العراق ، وهو الأمر الذي فرض التزامات بدعم اقتصاد هاتين الدولتين ، الاّ أنه وبعد ان وضعت الحرب أوزارها ، أدار أمراء العائلة المالكة ظهورهم ، مما سبّب تعكيراً لصفو العلاقات بين مصر وسوريا من جهة ، مع كل من السعودية والكويت على وجه الخصوص ، حيث أعرب المصريون والسوريون عن خيبة أملهم فيما يتعلق بالعون الاقتصادي الخليجي ، وقد انعكس ذلك على الشارع في كلتا الدولتين ، ودخلت الصحافة المصرية بشكل خاص لتنذد بمواقف الكويت ، التي سلّمت واشنطن كعكعة الإعمار حيث بلغت حصتها من المشاريع ما يزيد على السبعين بالمئة ، ولم تحصل مصر الاّ على بعض المشاريع التافهة وفي مجال الخدمات العامة ، كتنظيف الشوارع وتعمير «قصر الأمير» ! .

وجاء إعلان القبض على أحد أمراء العائلة المالكة في الكويت بتهمة تهريب المخدرات في ١٦ أبريل الماضي مترافقاً مع ما يتعرّض له المصريون داخل الكويت من اعتقالات وتعذيب ، ليهيج الشارع المصري ، بتخطيط من الحكومة نفسها ، من أجل استثمار الحدث من اجل الضغط على حكومتي البلدين الخليجيين ، وقد نجحت

مصر في ذلك الى حد كبير .

على أية حال لم تشعر مصر وسوريا بالارتياح إزاء السخاء الخليجي على الحكومات الغربية المشاركة في حرب تحرير الكويت ، في قبال بخل غير متوقع تجاههما ، وهما اللتان منحتا الشرعية العربية والدولية والاسلامية لكل العملية العسكرية .. وجاءت زيارة ولي العهد السعودي ، الامير عبد الله بن عبد العزيز ، الى دمشق والقاهرة لتطييب خاطر حكومتيهما ، ومع وصول الامير الى القاهرة في ١٩ أبريل الماضي ، بثت وسائل الاعلام المصرية خبراً يفيد بتعهد دول مجلس التعاون الخليجي بتقديم مساعدات مالية الى مصر وسوريا تصل الى ١٥ مليار دولار .

ومهما يكن ، فان دول الخليج تبقى بهياكلها القائمة حالياً في حاجة الى قوى عربية تتحرك معها في إطار الترتيبات السياسية والأمنية إقليميا ، خاصة وان عملية الترميم في البيت العربي بحاجة الى فترة زمنية طويلة ، وان اختلال موازين القوى في المنطقة سيعصف أولاً بالدول غير المستقرة سياسياً كدول الخليج الضعيفة ، وهو ما أصبح عامل إبتزاز بالنسبة للادارة الاميركية .

بعد «الكاسب» مَنْ يدفع عربة السلام ؟

ليس هناك ما يدعو الحكومة السعودية للتردد في إعلان موقف واضح وصريح إزاء قضية الصلح مع اسرائيل .. واذا قدر لآل سعود عدم المباشرة في قيادة دفة السلام في عام ١٩٧٧ ، فانهم حازوا على قصب السبق فيما بعد ، كما حصل في مشروع الملك فهد في أواخر عام ١٩٨١ ، والذي اعترف في مادته السابعة باسرائيل ، قبل ان تعترف بذلك منظمة التحرير ، وقبل ان يحوز المشروع بضغط سعودي على إجماع عربي في قمة فاس فيما بعد .

وجاءت أزمة الخليج الأخيرة لتضع قضية السلام والموضوع الفلسطيني على المحك الدولي ، وضرورة الخروج بمقررات عملية لانهاء الصراع العربي ــ الاسرائيلي ، لاثبات مصداقية الشرعية الدولية واختبار المصداقيات العربية والخليجية ، خاصة وأن أزمة الخليج وضعت الورقة السعودية جنباً الى جنب مع الورقة الاسرائيلية في داخل السلة الاميركية .. وأصبحت السعودية مهيأة نفسياً لعلاقات مع الكيان الإسرائيلي ، ومن جانب اسرائيل فقد ابدى زعماؤها عدة تصريحات تمجد في السعودية ومواقفها وأعلنوا استعدادهم لعقد اتفاق سلام معها رغم ان الاخيرة ليست دولة مواجهة مع اسرائيل .. وان كل المشكلة المتعلقة بجزيرتي تيران وصنافير في رأس البحر الأحمر واللتان احتلتهما اسرائيل في حرب ١٩٦٧ قد تبرّأت السعودية من ملكيتهما التي نازعت مصر عليهما قبل حرب الايام الستة .

وكانت جملة المواقف السعودية والاعلام السعودي أثناء حرب الخليج ، تضع في الاعتبار ان اسرائيل معتدى عليها من قبل العراق ، وان من حقها ان ترد ، وانها أحسنت صنعاً حين قامت بضبط النفس ، كما أكد الاعلام السعودي على ان الخطر الاسرائيلي ما هو الا خطر وهمي ، وان الخطر العراقي وحتى الفلسطيني يأتي في قمة الاولويات .. وافاضت تصريحات الامير بندر ، سفير المملكة في واشنطن ، وكذلك تصريحات الامير خالد بن سلطان بالعذوبة تجاه اسرائيل ، حتى ان الاخير رد في مؤتمر صحافي في الرياض على مسألة قصف اسرائيل بالصواريخ : بأنه عمل إرهابي ،ونحن نقف معاً ضد كل الأعمال التخريبية والارهابية» .

أما عن موضوع السلام مع «اسرائيل» ، والحديث الدائر هذه الأيام حول عقد مؤتمر دولي لحلحلة مشاكل الشرق الاوسط ، وعلى رأسها المشكلة الفلسطينية ، فان الدور السعودي يبدو من أبرز الأدوار المساهمة في مشروع السلام ، لما تمتلك السعودية من قدرة إقتصادية ومكانة عربية وإسلامية لإحتضانها الاماكن المقدسة ، بإمكانها ان تستثمرها في الضغط على الأطراف المعنية العربية لتذليل الصعوبات أمام الاميركيين .. والطريف هنا ان مصر التي سحبت قواتها في اوائل شهر مايو ، بزرت ذلك بأنه احتجاج على مشاركة أطراف لا علاقة لها بموضوع السلام والحرب مع اسرائيل ، وتقصد بذلك السعودية .

ومنذ أن بدأت المشاورات بين وزير الخارجية الاميركي والمسؤولين في كل من مصر وسوريا والسعودية والاردن واسرائيل ، والاطراف الصحفية والسياسية ترقب الموقف السعودي من مشروع التسوية للمشكلة الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة الاخرى .

وفيما يبدو فان اسرائيل تلح على إدخال السعودية كطرف في المفاوضات المباشرة ، وهو أمر طالما طرحه قادة الكيان الاسرائيلي في مناسبات عديدة ، باعتبار ان السعودية طرف معتدل يخفف من غلواء المتشددين ! ، ومن اجل كسر السد النفسي بين العرب والمسلمين الذي تمثله دولة تحتضن المقدسات الاسلامية ، وبين اليهود الصهاينة .. غير ان الحكومة السعودية وخوفاً من ردود فعل اسلامية وعربية رأت نفسها على غير استعداد للمشاركة المباشرة ، خاصة في ظل محاولة تغييب أطراف النزاع الأساسيين وهم قادة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج ، والذين يرفضون ــ كما حماس ــ الاساس الذي تقوم عليه عملية السلام برمتها .

وقد تلقت الحكومة السعودية نقداً حاداً على دورها الحالي في عملية السلام من قبل الفلسطينيين الذين تحرك السعوديون عنهم بالنيابة ، مما اضطرها الى إعادة التأكيد على مواقفها السابقة ، والتشديد على انه ليست هناك فرصة للمزيد من التشنجات ، ومعلنة على لسان مصدر مسؤول عزمها على تأييد الخطوات الاميركية في عملية السلام الى ابعد مدى .

واختار الاسرائيليون طرقا مختلفة لجذب الحكومة السعودية ، حيث قدموا اقتراحاً حول موضوع الانسحاب من جنوب لبنان ، شرط الإبقاء على نهر الليطاني تحت سيطرتهم لحل مشكلة المياه في اسرائيل ، او يستعاض عن ذلك بإقامة مشروع مياه بتمويل سعودي تتم دراسته مع الحكومة السعودية ، ثم يقرر ما إذا كان هذا المشروع ينال رضا وقبول الحكومة الاسرائيلية .

وفي جولة بيكر الثالثة خلال أقل من شهرين في عواصم الشرق الأوسط والتي بدأت في العشرين من أبريل ، ومع ظهور مؤشرات التعنت الاسرائيلي في رفض موضوع الارض مقابل السلام ، وقبل ان يصل بيكر الى القاهرة بساعات ، كان ولي العهد السعودي قد وصل الى القاهرة قادماً من دمشق بهدف التنسيق في مباحثات السلام التي يجريها بيكر في المنطقة ــ كما جاء في أحد ماتشيتات اخبار اليوم في العشرين من ابريل ــ .

وكما كان متوقعا ، فان الحكومة السعودية ، وبعد استكمال مشاوراتها مع مصر وسوريا في موضوع المؤتمر الدولي ، أعلنت أثناء وجود بيكر في جده في ٢١ ابريل انها لن تشارك في مؤتمر السلام ، معللة رفضها «بأنه من المعتاد ان الدول التي تشارك هي تلك المعنية مباشرة بمفاوضات السلام .. وانها لاتزال مصممة على التوصل الى السلام في الشرق الأوسط» .. ومن الواضح ان مصر وسوريا قد أبلغتا ولي العهد السعودي ، إنزعاجهما من التدخل السعودي في موضوع السلام الى أبعد مما يسمح به الوضع ، والى حد النيابة عن الدول الاخرى ذات العلاقة بالموضوع .. فكان التصريح ثمرة ذلك اللقاء .

ورغم تجاهل الحكومة السعودية موضوع الجزر التابعة لها والتي احتلتها اسرائيل ، الا انها فضلت عدم إثارة المشاعر الاسرائيلية في سبيل تحريك عجلة السلام .. والجديد في الأمر كله ، ان الحكومة السعودية تراهن على مشروع السلام المطروح ، وهذا لا يعني بالضرورة انه مشروع سلام فاشل . رغم اعلان اسرائيل تمسكها بهضبة الجولان ، ولكن المعتاد من السعودية حقاً هو انها تختار دور الظل في مثل هذه المشاريع التي تجمع عادة بين انهيار السمعة وتمزق الشرعية والمصداقية .

واذا كان بيكر قد أكمل جولته الرابعة للمنطقة ، ولم يعلن ما ينبيء عن تفاؤل بالسلام ، فان الأمراء وحدهم متفائلون بنتائج الجهد الاميركي .. أيا كانت النتائج .

من مفارقات حرب الخليج

بقلم أحمد عبد الله ـ سياسي وباحث عراقي

ازمة الخليج مفاجأة غير سارة لجميع دول المنطقة .. أما وقد إنقلبت
ب ضروس ، فإنها تحولت الى مستنقع بعيد الغور ، سقط فيها كل الحكام
من القيادات الفكرية والاجتماعية ، كما سقطت ايضاً كل المؤسسات
، وجميع ما يسمى بالشرعيات المحلية والإقليمية .
فت فيها السوءات بالجملة ، وتبين من مجمل أحداثها ان هنالك أكثر
في العقل العربي ، وفي العلاقات العربية ، وأن النظام العربي برمته
الى تقييم وتغيير .
كيف تختفي دولة جارة صديقة بهذه السهولة ، وتبتلعها دولة شقيقة ؟
ب يسقط كل هذا العدد من الحكومات في مستنقع حرب تدمير العراق ؟

سقوط منطق القوة

رعية لأية قوة الا اذا استخدمت لدفع الباطل ونصرة الحق .
ي غير هذه الصورة يتساوى أطراف الصراع ما دامت القوة تستخدم من
نهب الثروات ، وبناء الأمجاد الزائفة .
ى كل حال فان القوة مغرية ، وهي إن حطت في يد سفيه دفعته الى
غير محسوبة العواقب ، غير نظيفة الدوافع .
ا ما فعله صدام حسين في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ م .
ا ما فعله مناوئوه في مواجهته .
وة هي التي أغرت صدام باحتلال الكويت ، وهي ذاتها التي دفعت بطغاة
الى شن العدوان على العراق .
كويت والعراق هما من ضحايا القوة التي تستخدم لنهب الثروات وبناء
د الزائفة .
ي كان يبحث عنه صدام حسين في الكويت كان أمرين لا ثالث لهما :
الأسود ، والمجد الأسود .
د نجح في ابتلاع الكويت في نصف يوم .. فثارت ثائرة الغربيين الذين
في صدام مناقساً متمرداً ، سهل الهزيمة ، في الوقت الذي استسلم لهم
وهم في الشرق بعد انتهاء الحرب الباردة .
ما استخدم صدام حسين شعار تحرير فلسطين لاحتلال الكويت ، كذلك
م الحلفاء شعار تحرير الكويت لتدمير العراق .
ما بدأ صدام حسين تحرير فلسطين من احتلال الكويت ، كذلك بدأ
كيون حرب تحرير الكويت ، من قصف المدن العراقية بما فيها المدن
سة (كربلاء والنجف) .
كذا فانه كما سقط صدام حسين ضحية إغراء القوة ، فان قادة التحالف
ي سقطوا هم ايضاً ضحايا إغراء القوة .. ولأول مرة تساوى الطرفان في
يمة ، حيث أثبتا انهما يتصرفان كطفلين صرعتهما أوهام العظمة ،
تهما القوة للحصول على الذهب الأسود والمجد الأسود .

المعيار المزدوج

طغاة الغرب يتعاملون مع اليهود ، وكأنهم فعلاً أبناء الله ، بينما يتعاملون مع العرب وكأنهم فعلاً من فصيلة الحيوانات .

ولهذا فقد رأينا كيفل انه لما جُرح ٢٠٠ يهودي بفعل صاروخ عراقي ، قامت الدنيا كلها ولم تقعد .

فالدولة الالمانية وحدها شحنت لإسرائيل مائة طن من الأدوية .. أي أنه لمعالجة كل يهودي جريح قدم له نصف طن من الأدوية ! .

وقدمت المانيا ايضاً لإسرائيل صواريخ من نوع باترويت بقيمة ٦٥٠ مليون دولار ، ودبابات خاصة للكشف عن الأسلحة الكيمياوية والجرثومية ، وقدمت لها كذلك هبات نقدية بقيمة ٤٠٠ مليون دولار .

أما الولايات المتحدة ، فقد قررت تقديم ثلاثة عشر ألف مليون دولار ونصف الى الدولة العبرية ، وقد أمنت هذا المبلغ من الحكومة الكويتية بالتمام والكمال .

وقدمت هولندا لها صواريخ واسلحة وهبات نقدية مختلفة .. وقامت السوق الأوروبية المشتركة بتقديم مبلغ ٨٠٠ مليون دولار عداً ونقداً .. وجاءت عشرات الوفود من أعلى المستويات لزيارة اسرائيل لإعلان تضامنها معها ، وإبداء أعذب العواطف للجرحى .

هذا كله بعض ما قدمه الغربيون لاسرائيل بسبب جرح مائتي يهودي فيها .

أما المليون والستمائة ألف فلسطيني الذين وضعوا تحت الإقامة الجبرية في الأراضي المحتلة منذ اندلاع الحرب ، والذين كانوا يعانون من الجوع والعطش ، فلم يسمع أحد من طغاة الغرب كلمة واحدة بحقهم .

وأما الثلاثون الف مدني الذين قتلوا في العراق خلال الشهر الأول من الحرب ، والجرحى الذين تجاوز عددهم السبعين ألفاً ، فقد استمر حظر إرسال الأدوية لهم خلال نفس المدة .

وقصة قصف ملجأ العامرية في بغداد تبين ان للغرب مقياسين ومعيارين ، ليس في القضايا السياسية ، بل في مسألة الدم ايضاً .

فدماء العراقيين رخيص جداً في نظرهم .. أما دماء غيرهم فثمنها باهظ جداً .. ففي مؤتمر صحافي عقده ناطق عسكري أميركي في الرياض ، أعلن بفخر واعتزاز ان ضرب هذا الملجأ يُعد إنجازاً عسكرياً هاما .. الا ان الصور التي بثتها شبكات التلفزيون الغربية جاءت مخجلة حقاً ، فقد تبيّن ان هذا (الإنجاز العسكري) انما هو عبارة عن قتل اكثر من سبعمائة طفل وامرأة وجرح ألف آخرين ، فاجأهم القصف وهم في حالة النوم .

إنه يحق سقوط لهذه الحضارة بكل معاني الكلمة .

صحيح ان صدام حسين ارتكب خطأ فاضحاً باحتلاله الكويت .. ولكن أليست إسرائيل تحتل أراضي من خمس دول منذ فترة طويلة ، هي أراضي فلسطين ، ومصر ، والأردن ، ولبنان ، وسوريا .. ولا أحد يُطلق عليها «صاروخاً» كلامياً واحداً في الغرب .

الا يعني هذا ان حضارة الغرب عوراء ! .

والا كيف يرى الغربيون من بُعد عشرة آلاف كيلومتر ما يتعرض له يهودي واحد في الإتحاد السوفياتي من الاضطهاد الذي يتمثل في منعه من الهجرة الى «وطن الآخرين» في فلسطين ، ولا يرون إخراج الفلسطينيين من أراضيهم ودورهم وهم بعشرات الالوف ؟ .

وكيف تسجل أفلامهم معاناة اليهود تحت الكم النازي قبل اكثر من خمسة وأربعين عاماً ، ولكنها عاجزة عن تسجيل معاناة كل الشعب الفلسطيني في ظل الدولة اليهودية اليوم ؟ .

وهؤلاء الذين يرون اليوم جرائم صدام ، ويعاقبون الشعب العراقي بسببها ، كيف غطّوا عيونهم بالوحل حينما كان العراقيون يعانون أبشع الجرائم في ظل حكمه من بداية عام ١٩٦٨ .

أليس ذلك سقوطاً لحضارة الغرب العوراء التي ترى الخلل حينما تريد ، وتغض عنه الطرف حينما لا تريد ان تراه ؟ .

تجسّس الحاكم على حكومته مباح .. ومحرم إنْ كان على الشعب

رأي الاسلام في التجسّس

محمد حسن موسى

الإسلام يقر التجسس على الأعداء ، ويجيز التسلل الى صفوفهم ، واستخدام مختلف طرق التخفي لتحصيل المعلومات عن خططهم وأوضاعهم ، حتى توظف تلك المعلومات في صالح المعركة .. ولكن هل يسمح الاسلام ببناء أجهزة المخابرات والمباحث للتجسس على الشعب من قبل السلطة ؟.

للاجابة على هذا السؤال ، يجب أن نسلط الضوء أولاً على شكل العلاقة التي يدب ان تكون بين الحكومة والشعب في رؤية الاسلام .

الحاكم ينتخبه الشعب

الحاكم لا يصح ان يكون مفروضاً على الشعب ، لا عن طريق الوراثة ولا عن طريق القوة ، بل لا بد وان يكون مرضياً ومنتخباً من قبل الشعب ، وفقا للشروط والمواصفات التي وضعها الاسلام للحاكم .

إذ أن من أبرز مسلمات الفقه الاسلامي هو قاعدة : (سلطة الانسان على ماله) ، والتي هي مفاد قول الرسول الأكرم ﷺ : «الناس مسلطون على أموالهم» .. فاذا كان الناس مسلطين على أموالهم بحيث لا يجوز لأحد أن يتصرف فيها إلاّ بإذن أصحابها ، فهم بطريق أولى مسلطون على أنفسهم ، فلا يجوز لأحد أن يحدد حرياتهم ، ويحمل نفسه عليهم ، أو يتصرّف في مقدراتهم وشؤونهم دون إذنهم .

يقول الإمام علي : «أيها الناس ، إن أمركم هذا ليس لأحد فيه حق إلاّ من أمرتم ، وأنه ليس لي دونكم الاّ مفاتيح مالكم معي» .. ويقول مرّة اخرى مخاطباً عماله : «فأنصفوا الناس من أنفسكم ، واصبروا لحوائجهم ، فإنكم خزّان الرعيّة ووكلاء الأمة» .

سيادة القانون

فالحاكم في ظل الاسلام لا يتخذ القرار من وحي أهوائه وشهواته ، ولا بتأثيرات الضغوط ومراكز القوى ، وإنما تنبع قراراته من تعاليم الاسلام ، ووفقاً لمصلحة المسلمين ، وفي إطار القانون الاسلامي .. فحتى الرسول الأعظم ﷺ خاضع لسيادة القيم والقانون السماوي ، لذلك فان الله سبحانه وتعالى يعلن تهديده للنبيه الأكرم على رؤوس الملأ قائلاً : (ولو تقوّل علينا بعض الأقاويل لأخذنا منه باليمين ، ثم لقطعنا منه الوتين ، فما منكم من أحد عنه حاجزين) (الحاقة ٤٤ ــ ٤٧) .

وعنه ﷺ : (لو عصيت لهويت) .. و (الناس أمام الحق سواء) .

وكان لأم سلمة رضي الله عنها أمة سرقت من قوم فأتي بها النبي ، فكلمته أم سلمة فيها ، فقال ﷺ : يا أم سلمة ، هذا حد من حدود الله لا يضيع . فقطع يدها .

لقد جسّد رسول الله هذا الخضوع للقانون بنفسه شخصياً حينما وقف أمام المسلمين أيام مرضه الأخير ، وطلب منهم ان يطالبوه بما لهم عليه من حق ان كان . فقام سوادة بن قيس قائلاً : يا رسول الله إنك لما أقبلت من طائف ، استقبلتك وأنت على ناقتك العضباء ، وبيدك القضيب الممشوق ، فرفعت القضيب وأنت تريد الراحلة ، فأصاب بطني . فأمر النبي أن يقتص منه . فقال : اكشف لي عن بطنك يا رسول الله ، فكشف عن بطنه ، فقال سوادة : أتأذن لي أن أضع فمي على بطنك ؟ .. فأذن له . فقال : أعوذ بموضع القصاص من رسول الله من النار . فقال ﷺ : أتعفو أم تقتص ؟! .. قال : بل أعفو يا رسول الله .. فقال ﷺ : «اللهم اعف عن سوادة بن قيس كما عفى عن نبيك محمد» .

ويقول تعالى : يا أيها الذين آمنوا كونوا قوّامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين أو الأقربين ، إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى ان تعدلوا وان تلوا او تعرضوا فان الله كان بما تعملون خبيرا) (النساء ١٣٥) .

ان الحاكم وأجهزته مقيدون بأحكام الاسلام وملزمون بالعمل في إطار القانون ، وأي تعد عن حدود قانون الله ، يعتبره القرآن الحكيم كفراً وفسقاً وظلماً : (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) .. وفي آية اخرى : (فأولئك هم الفاسقون) .. وفي آية ثالثة : (فأولئك هم الظالمون) .

حرية المعارضة

الحاكم ليس معصوماً ، ولذا فان الخطأ والانحراف أمران واردان ومحتملان في أعماله ومواقفه وقراراته .. وهنا لا يجوز أن يسكت الشعب ويستسلم لخطأ الحاكم أو إنحرافه ، فذلك تعطيل لفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وتضييع لمصلحة المسلمين .

فليس معقولاً أن يفرض علينا الإسلام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الأمور الفردية والعبادية ، ويسمح لنا بالسكوت على ممارسة المنكر وترك المعروف في شؤون إدارة الأمة وقيادة المجتمع .. ومعارضة الحاكم في أخطائه وإنحرافاته ليست حقاً من حقوق الشعب ، بل هي ــ بنظر الاسلام ــ واجب وفريضة ، يحاسب الله الناس عليها يوم القيامة .

يقول الاستاذ ظافر القاسمي في كتابه (نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الاسلامي ص ١٠١) : «ان طبيعة الحياة الانسانية لا تساعد ان يقوم جميع أفراد المجتمع بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وان كان ينبغي ان يكون ذلك مركباً في طباتعهم ، وأصلاً من أصول غرائزهم .. فكثير من الناس لا يشغله الاّ نفسه ، ولا يلقي بالاً الى ما يجري حوله ، ولا يهتمّ الاّ بطعامه وشرابه .. وربما غفل بعضهم أو أكثرهم عن الشؤون العامة ، ولما كان الله تعلى أعلم بخلقه من أنفسهم ، لذلك أنزل قوله المحكم على رسوله ﷺ فقال : «ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر واولئك هم المفلحون» .. فاذا كان نقد الحكام مستحيلاً على الناس كافة ، فلا بد من ان تكون منهم فئة تهتم بهذا الامر الخطير في حياة الأمم .. فإن لفظ «منكم» يفيد التبعيض ، وعلى هذا فان المعارضة واجبة في الاسلام ، لأن الآية جاءت بصيغة الأمر (ولتكن) . ولهذا ذهب الفقهاء المسلمون الى ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، او (المعارضة) فرض كفاية لا عين» .

حرمه التجسّس على المواطنين

إنما تلجأ السلطة الى إنشاء أجهزة المباحث والتجسّس ، إذا سادت حالة العداء واللا ثقة بينها وبين الشعب .. واذا اضطر الناس لممارسة المعارضة سراً وخفية لافتقادهم الحرية .

والاسلام يمنع حدوث هذه الحالة .. فالحاكم ينتخبه الشعب ، وهو مقيد بالقانون ، ومن حق أي فرد أو جهة من أبناء الشعب أن تعارض وتحتج وتعلن معارضتها لمواقف الحاكم وقراراته .. بينما لا يحق للحاكم ممارسة القمع والارهاب تجاه المواطنين .. فليست المعارضة خفية وليس للحاكم حق البطش ، فينتفي دور المخابرات التجسسية .

ان التجسس حرام بنص القرآن الكريم ، حيث يقول تعالى : (ولا تجسسوا) . وليس معقولا ان يمنع الاسلام التجسس الفردي الذي يقوم به فرد من الناس ، ثم يبيح التجسس المنظم على شكل مؤسسة وجهاز . وعن رسول الله ﷺ : «إياكم والظن ، فان الظن أكذب الحديث ، ولا تجسسوا» .. وفي حديث آخر : «إني لم أومر ان أنقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم» .

يقول الدكتور الشيخ يوسف القرضاوي في كتابه : الحلال والحرام في الاسلام ، ص ٣٠٦ ، حول حرمة التجسس ما يلي :

«ان عدم الثقة في الآخرين يدفع الى عمل قلبي باطن هو سوء الظن ، والى عمل بدني ظاهر هو التجسس ، والاسلام يقيم مجتمعه على نظافة الظاهر والباطن معاً ، ولهذا قرن النهي عن التجسس بالنهي عن سوء الظن ، وكثيرا ما كان مسبباً لذاك .

ان للناس حرمة لا يجوز ان تهتك بالتجسس عليهم وتتبع عوراتهم ، حتى وان كانوا يرتكبون إثماً خاصاً بأنفسهم ، مادامو مستترين به غير مجاهرين . فعن أبي الهيثم كاتب عقبة بن عامر — أحد الصحابة — قال : قلت لعقبة بن عامر ان لنا جيراناً يشربون الخمر ، وأنا داع لهم الشرطة ليأخذوهم !.

قال : لا تفعل وعظهم وهددهم .

قال : إني نهيتهم فلم ينتهوا ، وأنا داع لهم الشرطة ليأخذوهم ! .

قال عقبة ، ويحك لا تفعل ، فاني سمعت رسول الله ﷺ يقول : «من ستر عورة فكأنما استحيا موودة من قبرها» .

وقد جعل النبي ﷺ تتبع عورات الناس من خصال المنافقين الذين قالوا آمنّا بألسنتهم ولم تؤمن قلوبهم ، وحمل عليهم حملة عنيفة على ملأ من الناس .. فعن ابن عمر قال : صعد رسول الله ﷺ على المنبر ونادى بصوت رفيع فقال : «يا معشر من أسلم بلسانه ولم يفض الايمان الى قلبه : لا تؤذوا المسلمين ، ولا تتبعوا عوراتهم ، فانه من يتبع عورة أخيه يتبع الله عورته ، ومن يتبع الله عورته ، يفضحه ولو في جوف رحله» .

ومن أجل الحفاظ على حرمات الناس ، حرم رسول الله ﷺ أشد التحريم ان يطلع أحد على قوم في بيتهم بغير إذنهم ، وأهدر في ذلك ما يصيبه من أصحاب البيت ، قال : «من اطلع في بيت قوم بغير إذنهم ، فقد حل لهم ان يفقؤوا عينه» .

توجيهات

العهد الذي كتبه الإمام علي لمالك الأشتر النخعي حينما ولاه مصر يعد أفضل وأروع برنامج سياسي حضاري لتنظيم العلاقة بين السلطة والشعب .. وقد أكد الامام ضمن بنود هذا العهد على حرمة أسرار الناس ، وحقهم المشروع في الحرية ، وان لا حق للسلطة في التجسس على المواطنين ، بل يجب ان يتحلى الحاكم بالرفق واللين والرحمة على جماهير المسلمين .. يقول الإمام :

«... وأشعر قلبك الرحمة للرعية ، والمحبة لهم ، واللطف بهم ، ولا تكونن عليهم سبعاً ضاريا تغتنم أكلهم ، فإنهم صنفان : إما أخ لك في الدين ، أو نظيرٌ لك في الخلق ، يفرط منهم الزلل ، وتعرض لهم العلل ، ويؤتى على أيديهم في العمد والخطأ ، فأعطهم من عفوك وصفحك ، مثل الذي تحب وترضى ان يعطيك الله من عفوه وصفحه ، فانك فوقهم ووالي الأمر عليك فوقك ، والله فوق من ولاك» .

«أنصف الله وأنصف الناس من نفسك ومن خاصة أهلك ، ومن لك هوى فيه من رعيتك ، فانك إلا تفعل تظلم ، ومن ظلم عباد الله كان الله خصمه دون عباده ، ومن خاصمه الله أدحض حجته ، وكان لله حربا حتى ينزع أو يتوب . وليس أدعى الى تغيير نعمة الله وتعديل نقمته من إقامة على ظلم ، فإن الله يسمع دعوة المضطهدين ، وهو للظالمين بالمرصاد» .

«وليكن أبعد رعيتك منك ، وأشنأهم عندك ، أطلبهم لمعايب الناس ، فان في الناس عيوبا الوالي أحق من سترها ، فلا تكشف عما غاب عنك منها ، فإنما عليك تطهير ما ظهر لك ، والله يحكم على ما غاب عنك ، فاستر العورة ما استطعت ، يستر الله منك ما تحب ستره من رعيتك» .

«أطلق عن الناس عقدة كل حقد ، واقطع عنك سبب كل وتر ، وتغاب عن كل ما لا يضح لك ، ولا تعجلن الى تصديق الساعي ، ان الساعي غاش وان تشبه بالناصحين» .

ان الفقرة الأخيرة مما نقلناه تشير بوضوح الى ان على الحاكم ان يبتعد عن ممارسة دور المراقبة والتجسس على المواطنين ، فهو مسؤول عن معالجة ما يظهر على السطح من جرائم او جنايات ، اما ان يتعمد البحث والتفتيش ، فهذا ليس مشروعاً .. كما ينصح الامام الحاكم بأن لا يفسح المجال للوشاة والسعاة الذين يوصلون الى الحاكم مساوىء الناس وأخطائهم ، وأجهزة المباحث هي الوشاية والسعاية الرسمية المنظمة .

مراقبة الموظفين

المجال الوحيد الذي يجيز فيه الاسلام العمل المخابراتي في أوساط الشعب ، هو مراقبة الموظفين ، والذين يشكلون الجهاز التنفيذي للسلطة .. ان الموظفين هم الجسور بين السلطة والشعب ، وهم القنوات التي تجري عبرها قوانين النظام ، وتعالج مشاكل المواطنين ، وان ادارة البلاد التنفيذية هي في الواقع بيد الجهاز الوظيفي للدولة .

ولا شك ان الكثير من المجتمعات تعاني من فساد الجهاز الوظيفي ، إما لسوء إختيار أعضاء ذلك الجهاز ، بأن يولى على شؤون الناس من ليس كفواً ولا صالحاً .. وإما لتقصير العاملين وضعفهم .. وإما لانحراف بعض الموظفين فيتعدون صلاحياتهم ، ويأكلون الرشاوي ويجعلون مصالحهم وشهواتهم فوق القانون وكرامة المواطنين .

والحاكم مسؤول عن مراقبة الجهاز الوظيفي وإصلاحه ومعرفة رأي الناس تجاه أعضائه ، ولكي يطلع الحاكم على مدى التزام الموظفين وصلاحهم ، يحق له بل ينبغي له ان يعتمد على المخبرين الثقات الذين يوافونه بالأخبار والتقارير عن سير الجهاز الوظيفي ، وتعامل أفراده . وكان رسول الله ﷺ اذا بعث جيشاً فأمهم أمير ، بعث معه من ثقاته من يتجسس له خبره .

وفي العهد المعروف لمالك الاشتر ، يوصي الامام علي مالكاً بارسال من يراقب عماله ويرفع اليهم عنه الاخبار والتقارير فيقول :

«ثم تفقد أعمالهم ، وابعث العيون من أهل الصدق والوفاء عليهم ، فان تعاهدك في السر لأمورهم حدوة لهم على إستعمال الأمانة ، والرفق بالرعية ، وتحفظ من الاعوان ، فان أحد منهم بسط يده الى خيانة اجتمعت بها عليه عندك أخبار عيونك ، اكتفيت بذلك شاهداً ، فبسطت عليه العقوبة» .

وكتب الامام الى عامله كعب بن مالك يأمره بأن يستطلع رأي المواطنين في منطقته عن ولاتهم وموظفي الدولة لديهم .. «أما بعد .. فاستخلف على عمالك طائفة من أصحابك حتى تمر بأرض السواد كورة بعد كورة ، فتسألهم عن عمالهم وتنظر في سيرتهم» .

ويقول ابو سفيان في كتاب الخراج :

«وأنا أرى أن تبعث قوما من أهل الصلاح والعفاف ممن يوثق بدينه وأمانته يسألون عن سيرة العمال وما عملوا بالبلاد ... واذا صح عندك من العامل والوالي تعد بظلم وعسف وخيانة لك في رعيتك .. فحرام عليك استعماله» .

وهكذا يتبين ان اجهزة الدولة في منهج الاسلام في قفص الاتهام ، وليس المواطنين .. فعلى الحاكم ان يتجسس على حكومته وأجهزته ليحرز قيامها بواجبها تجاه الشعب ، قبل ان يتجسس على الشعب ليحرز مدى ولائه لسلطته ! .

من المؤسف حقاً ان هناك من لايزال يعيش بعقلية ضيّقة ، ويريد ان يفرض وصايته على الاخرين ، واذا ما خالفه أحد أو ناقشه .. بادر الى إصدار فتوى التكفير والمروق عن الدين بحقه ، أو إتّهمه بالابتداع والضلال

★★★

لكي تعطي حرية الرأي نتائجها الإيجابية في تقدّم مسيرة المجتمع ، لا بدّ من معالجة بعض السلبيّات والأمراض التي قد ترافقها ، ومن أبرزها ما قد تجرّ إليه هذه الحريّة من تفرّق وصراع

★★★

الإرهاب الفكري

الشيخ حسن الصفار

كانت الشعوب الاوروبية تخضع لهيمنة الكنيسة المسيحية باعتبارها القيادة الدينية لتلك الشعوب ، ولكن تحجّر الكنيسة وممارستها للارهاب الفكري في العصور الوسطى كان من أسباب ثورة الناس على الكنيسة وتمرّدهم على سلطانها الروحي ، وإنبثاق ما يسمّى بعصر النهضة الأوروبيّة وفق المنهج المادي المناوىء للدين .

فقد تجمّدت عقليّة المسيطرين على الكنيسة آنذاك على أفكار ونظريات اعتبروها ديناً ، وفرضوها على الناس بالقوة وصادروا حريّة التفكير والبحث العلمي حتى داخل أوساط رجال الكنيسة أنفسهم ، فأيّ كاهن أو راهب يتجرّأ على مناقشة المسلّمات الفكرية للكنيسة ، أو يدعوا الى تطويرها كان يحكم بكفره وزندقته أو يُطرد من رحاب الكنيسة ، لا بل يعاقب بالموت شنقاً أو حرقاً .

فالتسامح ممنوع في شؤون المعتقدات ، ولغة التكفير والاعدام هي لغة التعامل مع المخالفين وإن كانت مخالفتهم مظنونة غير ثابتة ، وقد سنّ الملك الفرنسي شارلمان قانوناً يقضي بإعدام كل من يرفض ان يتنصّر .

وأصبحت حريّة الفكر جريمة يعاقب عليها بمنتهى القسوة ، حتى تأسست محاكم التفتيش سنة ١١٨٣م والتي تولّى شؤونها رجال الدين للدفاع عن المعتقدات ، وكانت التهمة أو الوشاية كافية لاحراق المتّهم بعد التنكيل به .

لقد حرّف رجال رجال الكنيسة الكتاب المقدّس ، وأدخلوا في الدين المسيحي آراءهم البشريّة ، وبعض النظريات العلميّة من جغرافيّة وتاريخيّة وطبيعيّة ، التي كانت سائدة في وقت غابر ، ثم فرضوا على عقول الناس ان تتوقف عند حدود هذه الآراء والنظريات ، وعارضوا تجارب العالم ، وتطوير الفكر ، بل بالغوا في القسوة ضدّ المخالفين لهم .

وبينما كانت الشعوب الأوروبيّة تعيش هذا الوضع المأساوي في ظل القمع والارهاب ، كان الاسلام يبني حضارته المجيدة على أساس الحريّة والتسامح والعلم ، فالاسلام لا يلغي دور العقل ، بل يجعله المصدر والمرجع في الحياة ، فـ (العقل رسول الحق) و (العقل أفضل موجود) و (قوام المرء عقله ، ولا دين لمن لا عقل له) .. ومادام الاسلام يشجّع العقل على ممارسة دوره القيادي في حياة الانسان ، فلا بدّ وان يزيل العقبات والحواجز من طريقه .

وأكبر حاجز وعقبه تشلّ فاعليّة عقل الانسان ، وتعطّل قدراته الذهنيّة ، هو الارهاب الفكري ، ومصادرة حريّة الرأي ، وحينئذ تتضاءل إنسانيّة الانسان ، وتتلاشى كفاءاته .

وخلافاً لما كانت تفرضه الكنيسة الأوروبيّة من قمع فكري وإرهاب سياسي ، جاء الاسلام مبشّراً بالحريّة ، داعياً الى التسامح ، مؤكداً على كرامة الانسان وقياديّة العقل .. يقول تعالى مبيّناً دور نبي الاسلام محمد ﷺ ﴿ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم﴾ .

حريّة العقيدة

الاسلام هو دين الحق ، وهو العقيدة الصائبة التي ينبغي أن يؤمن بها الانسان ليسعد في الدارين ، ولكنّ الله تعالى يريد للانسان أن يعتنق الحقّ ويلتزم الصواب بملء حريّته واختياره ، عن طريق استخدام عقله ، والتأمّل فيما حوله ، لا أن يُقسر على الايمان ، او يُفرض عليه الدين قهراً ، فذلك يتنافى مع إنسانيّة الانسان ، وصفاته التي ميّزه الله بها .

ولو أراد الله تعالى قسر الانسان على الايمان في هذه الحياة لخلقه على هيئة الملائكة ، ولسلب منه حريّة الارادة والاختيار ، ولكنّه شاءت حكمته ان يكون الانسان حرّاً مختاراً ، يستخدم عقله ، ويمارس إرادته ، وينتخب طريقه .

ويقتصر دور الانبياء على التذكير والتوجيه ، وليست لهم صلاحيّة الإكراه والجبر ، وهذا ما تؤكد عليه آيات عديدة في القرآن الحكيم ، يقول تعالى : ﴿فذكّر إنّما أنت مذكّر ، لست عليهم بمسيطر﴾ .. ﴿وما أنت عليهم بجبّار فذكّر بالقرآن من يخاف وعيد﴾ ..﴿ولو شاء ربّك لآمن من في الأرض كلّهم جميعاً أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين﴾ .. ﴿لا إكراه في الدين قد تبيّن الرشد من الغيّ﴾ .

وقد روي أنّ سبب نزول هذه الآية (لا إكراه في الدين) هو النهي والتحذير لأحد أصحاب رسول الله ﷺ ، وهو رجل من الانصار من بني سالم بن عوف يقال له الحصين ، وكان له ابنان نصرانيّان ، فأراد ان يجبرهما على إعتناق الاسلام ، فأنزل الله تعالى هذه الآية دفاعاً عن حريّة العقيدة ، ومنعاً للارهاب والقمع الفكري .

حريّة الفكر

والعقيدة الاسلامية إطار واسع يمنح الانسان حريّة الفكر والتأمّل والاستنباط ، فاذا آمن الانسان بأصول العقيدة فهو مسلم ، له ما للمسلمين ، وعليه ما عليهم ، أمّا التفاصيل وقضايا العلم وشؤون الحياة ، فللانسان ان يعتمد على فكره وعقله على هدى تلك الأصول العقيديّة وبشكل لا يتناقض معها .

فالقرآن الحكيم لا يفرض على الانسان حتميات ومسلّمات علميّة في شؤون حياته ، بل يوجّهه للتأمّل والتفكير والنظر راسماً له منهجيّة التفكير السليم ، والنظرة العلميّة الموضوعية ،

حتى لا يقع فكره تحت تأثير الضغوط والشهوات . وقد كان بعض المعاصرين لنزول القرآن الكريم يتوقعون منه الإجابة على تساؤلاتهم العلميّة والحياتيّة ، لكن الخالق سبحانه كان يريد منهم إعمال عقولهم واستخدام فكرهم دون الاعتماد على إجابات جاهزة تأتيهم من السماء ، لذلك نلاحظ إعراض الوحي عن الاجابة على العديد من التساؤلات ، كسؤالهم عن الروح .. يقول تعالى : ﴿يسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربّي ، وما أوتيتم من العلم الاّ قليلا﴾ ، وكإمتناع الوحي عن البتّ في مسألة عدد أهل الكهف ، وهي مسألة ترتبط بالتاريخ وعلم الآثار ، يقول تعالى : ﴿سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ، ويقولون خمسة سادسهم كلبهم رجماً بالغيب ، ويقولون سبعة ثامنه كلبهم ، قل ربّي أعلم بعدّتهم ما يعلمهم الاّ قليل فلا تمار فيهم الاّ مراءً ظاهراً ولا تستفت فيهم منهم أحداً﴾ .

والملفت للنظر ان فهم آيات القرآن وتفسيرها هي وظيفة عقل الانسان وفكره ، حيث لم يفرض الاسلام الى جانب القرآن تفسيراً منصوصاً محدّداً يلزم به كل مسلم ، بل دعا الناس الى استخدام عقولهم في تفهّم القرآن وتدبّر آياته : ﴿أفلا يتدبّرون القرآن أم على قلوب أقفالها﴾ .. ﴿كتاب أنزلناه اليك مبارك ليدبّروا آياته وليتذكر أولوا الالباب﴾ .

ونتيجة لهذه الحريّة الفكريّة التي أرساها الاسلام في مجتمعه ، تعدّدت المدارس العقائديّة والمذاهب الفقهيّة ، ونبغ علماء الطبيعة والمخترعون والمكتشفون .. ذلك لأنّ أعمال الفكر مطلوبة في الاسلام ينال صاحبها عليها الثواب حتى وان لم يوفّق للصواب شرط صحّة المنهج ، فالمجتهد اذا أصاب له أجران واذا أخطأ فله أجر واحد كما هو مفاد حديث شريف .

التسامح واحترام الرأي

لكي نعطي حريّة الفكر نتائجها الايجابيّة في تقدّم مسيرة المجتمع ، لا بدّ من معالجة بعض السلبيّات والأمراض التي قد ترافقها ، ومن أبرزها ما قد تجرّ اليه هذه الحريّة من تفرّق وصراع .

وهنا لا بدّ من مبادىء أخلاقيّة ، وتعاليم تربويّة تجعل العقول منفتحة والصدور متّسعة لاختلاف وتعدّد وجهات النظر .

وهذا ما صنع الاسلام بالتأكيد على مبدأ التسامح واحترام الرأي ، فليس في الاسلام محاكم للتفتيش ، ولا يحقّ لأحد ان يمارس دور الوصاية والرقابة على أفكار الناس ونواياهم ومشاعرهم ، والانتماء الى الاسلام ، والعضوية في مجتمعه لا تحتاج الى شهادة أو قبول من أحد ، وبذلك لا يمتلك أحد حقّ الحكم بطرد أحد من إطار الاسلام ، مادام يعلن قبوله بالاسلام ، حتى لا تتكرّر مآسي التكفير والاتهام بالزندقة والمروق الذي كانت تفعله الكنيسة كما سبق .

ان التكفير والاتهام بالزندقة والمروق ، هو مظهر للارهاب الفكري ، حيث يدّعي البعض لنفسه ان الاسلام ينحصر فيما يراه ويفهمه هو ، وان من يخالفه في ذلك الفهم أو الرأي والمذهب فهو كافر لا مكان له في أجواء الاسلام ومجتمعه ! ، ولقد حذّر رسول الله ﷺ من ان يشهر مسلم على أخيه المسلم سلاح التكفير ، ففي الحديث الصحيح : «من قال لأخيه : يا كافر فقد باء به أحدهما» .

وقال الامام علي : اذا قال المؤمن لاخيه : أف ، انقطع ما بينهما ، فاذا قال له : انت كافر كفر أحدهما ، واذا اتهمه انماث الاسلام في قلبه كما يماث الملح في الماء .

ولم يكن مبدأ التسامح مجرّد فكره نظريّة أو خلق مثالي ، بل كان سياسة ونظاماً اجتماعياً طبّقه رسول الله ﷺ في حياته ، وذلك ملحوظ في تعامله مع المنافقين ، حيث لم يكفرهم ، ولم يطردهم من مجتمع المسلمين ، ولم يقاتلهم ، وبعد رسول الله ينقل لنا التاريخ صفحات رائعة من حالة التسامح التي كانت سائدة في حياة المسلمين ، ومن أروع الصفحات موقف الامام علي من مخالفيه ومناوئيه ، وعليّ لا ينكر علمه وفضله ، واذا كان هناك من يتهم فهم علي للاسلام ، فهو - علي - بلا شك واثق من نفسه متأكّد من فهمه ، وهو أقرب الناس لرسول الله وألصقهم به ، ومع ذلك فانه لم يحكم على من اختلف معه في الفهم او الموقف بالخروج عن حظيرة الاسلام ، ولم يحرمهم من حقوقهم كأعضاء في المجتمع الاسلامي .. ورغم ان المتمردين تجرّأوا حتى على تكفيره ، واتهموه بالشرك ، ولكنه رفض ان يبادلهم التهمة ، بل اعترف لهم بالاسلام ، وعاملهم معاملة سائر المسلمين .

التعصّب واحتكار الحقّ

ان يكون لك رأي فذلك حقّ طبيعي ، لكن الاسلام ينصحك ان تتوخّى في آرائك الصواب وتبحث عن الحق ، وان لا تصم أذنيك وتحجب عقلك عن الآراء الاخرى ، فلعلّها أصوب من رأيك وأقرب الى الحق ، واذا ما تبيّن لك الخطأ فلا يصح لك الاصرار على الرأي الخاطىء ، يقول تعالى : ﴿فبشّر عباد الذين يستمعون القول فيتّبعون أحسنه ، اولئك الذين هداهم الله واولئك هم اولوا الالباب﴾ .

ففي مقابل خلق التسامح واحترام الرأي هناك مرض التعصّب واحتكار الحق ، بأن يتشبّث الانسان برأيه ، ويرفض مجرّد النقاش والبحث في الرأي الآخر ، ويعتقد بأن رأيه يمثّل الحق المطلق ، ليس بعده الاّ الكفر والضلال .

ان هذا المرض المقيت يسبب تحجّر الفكر ، ويؤدّي الى الارهاب الفكري ، وينتج عنه الصراع والنزاع في المجتمع .

فالحق والصواب في أي أمر علمه الواقعي عند الله سبحانه ، وأي رأي بشري يحتمل الصواب كما يحتمل الخطأ ، وقد لا يكون الصواب والخطأ في أي رأي مطلقاً وتاماً بل قد تختلف نسبته المئوية ، فهو صحيح أو خطأ بنسبة ١٠ أو ٣٠ أو ٥٠ بالمئة ، وهكذا .

من هنا يربّي الاسلام أبناءه على خلق التسامح وإحترام الرأي والبحث عن الحق واستماع القول لاتباع أحسنه ، ويحذّرهم من التعصّب المقيت وادّعاء الحقّ المطلق .. يقول الامام علي : أدنى ما يكون به الرجل كافراً ان يتديّن بشيء فيزعم ان الله أمره به ، عمّا نهى الله عنه ، ثم ينصبه فيتبرّأ ويتولّى ويزعم انه يعبد الله الذي أمره به . وسُئل الامام الصادق عن ادنى ما يكون به الانسان مشركاً ، قال : من ابتدع رأياً فأحبّ عليه أو أبغض عليه .

الوحدة والارهاب الفكري

والآن نحن نعيش في القرن الخامس عشر للهجرة ، ونلاحظ تطوّر العلم والتكنولوجيا ، والمدى الذي وصلت اليه المجتمعات الصناعيّة المتقدّمة .. الآن وقد تنامى مستوى الوعي والادراك في أوساط أمتنا الاسلامية الناهضة ، هل يمكن القبول بتكرار مآسي الماضي ، وعودة أجواء التحجّر والتزمّت والارهاب الفكري ؟ .

مؤسف جدّاً ان هناك من لايزال يعيش بتلك العقليّة الضيّقة ويريد فرض وصايته على الآخرين ، واذا ما خالفه أحد أو ناقشه بادر الى إصدار فتوى التكفير والمروق عن الدين بحقّه أو إتّهمه بالابتداع والضلال .

يقول الدكتور يوسف القرضاوي : وقد عرفنا في عصرنا أناساً يجهدون أنفسهم ، ويجهدون الناس معهم ، ظانّين أنهم قادرون على ان يصبّوا الناس في قالب واحد يصنعونه لهم ، وان يجتمع الناس على رأي واحد ، يمشون فيه وراءهم ، وفق ما فهموه من النصوص الشرعيّة ، وبذلك تنفرض المذاهب ، ويرتفع الخلاف ، ويلتقي الجميع على كلمة سواء .

وننسى هؤلاء ان فهمهم للنصوص ليس أكثر

من رأي يحتمل الخطأ ، كما يحتمل الصواب ، اذ لم تضمن العصمة لعالم فيما ذهب إليه ، وان جمع شروط الاجتهاد كلّها .. كل ما ضمن له هو الأجر على اجتهاده أصاب أم أخطأ .

ويضيف : ولا تحسبنّ اني أنكر عليهم دعوتهم الى اتباع النصوص ، او اجتهادهم في فهمها فهذا من حقّ كل مسلم استوفى شرائط الاجتهاد وأدواته ، ولا يملك أحد ان يغلق باباً فتحه رسول الله ﷺ للأمّة ، انما أنكر عليهم تطاولهم على مناهج علماء الأمّة ، واحتقارهم للفقه الموروث ، ودعاواهم العريضة في أنّهم وحدهم على الحقّ ، وما عداهم على خطأ أو ضلال ، وتوهّمهم ان باستطاعتهم إزالة الخلاف ، وجمع الناس قاطبة على قول واحد هو قولهم .

قال واحد من طلبة العلم المخلصين من تلاميذ هذه المدرسة ، مدرسة الرأي الواحد ، : ولم لا يلتقي الجميع على الرأي الذي معه النصّ ؟ .

قلت : لا بدّ ان يكون النصّ صحيحاً مسلّماً به عند الجميع ، ولا بدّ ان يكون صريح الدلالة على المعنى المراد ، ولا بدّ ان يسلم من معارض مثله أو أقوى منه من نصوص الشريعة الجزئية أو قواعدها الكلّية ، فقد يكون النصّ صحيحاً عند إمام ، ضعيفاً عند غيره ، وقد يصحّ عنده ولكن لا يسلم بدلالته على المراد ، فقد يكون عند هذا عاماً وعند غيره خاصّاً ، وقد يكون عند إمام مطلقاً ، وعند آخر مقيّداً ، وقد يراه هذا دليلاً على الوجوب او الحرمة ، ويراه ذلك على الاستحباب أو الكراهيّة ، وقد يعتبره بعضهم محكماً ، يراه غيره منسوخاً الى غير ذلك من الاعتبارات (الصحوة الاسلامية بين الجمود والتطرّف ، ص ١٦٣) .

ان وجود فئات تحمل هذا التوجّه المتشدّد ، وترفض حريّة الفكر وخلق التسامح ، ليهدّد الحركة العلميّة والفكريّة بالشلل والتحجّر ، كما يخلق حالة النزاع والعداوة ، ويمنع من الوحدة والتعاون ، خاصة اذا ما كانت هناك مصالح سياسيّة تدفع بعض الحكومات ذات النفوذ والثروة لتبنّي مثل هذه التوجّهات ، وهذا هو ما تعاني منه الأمّة الاسلامية في هذا العصر .

فحينما تأسّست في القاهرة دار التقريب بين المذاهب الاسلامية في الستينات ، وهي مشروع وحدوي حضاري ، قام به نخبة من علماء المسلمين السنّة والشيعة ، ثارت ثائرة أولئك المتشدّدين وبدأوا يصدّرون الكتب والمجلات ، التي توزّع احكام التكفير والمروق من الدين على هذا المذهب وتلك الطائفة ، حتى كتب أحدهم كتاباً قال في مقدّمته مهاجماً فكرة التقارب بين المذاهب الاسلامية : انه لا يمكن الجمع بين النور والظلام والتقريب بين الحق والباطل !! .

وبعد انتشار الصحوة الاسلامية وانبثاق الحركات والانتفاضات الجماهيرية في الأمّة ، جنّد هؤلاء المنزمتون نشاطهم وضمن مخطط سياسي لمواجهة الصحوة المباركة ، فصاروا يصدّرون ألوانا من الكتب والمجلات ، ويمارسون نشاطاً مكثّفاً ضد المذاهب والمدارس الاسلامية الفكرية المخالفة لهم ، بهدف إيجاد البلبلة وتعميق الفرقة ولاضعاف الجهود الوحدويّة الصادقة .

ان محاربة أي مذهب أو فكرة بالقمع والارهاب ، غالباً ما لا يقضي على ذلك المذهب او تلك الفكرة ، بل يفجّر ارادة التحدّي عند الاتباع ، ويجعلهم اكثر إصراراً وتمسّكاً برأيهم ، بل قد يدفعهم الى الهجوم المضادّ ، والردّ الانتقامي ، وبذلك تتمزّق وحدة الأمّة ، وتتبدّد طاقاتها على حساب معركتها المصيريّة وقضاياها الأساسيّة .

والواعون من الأمّة مطالبون بمقاومة الارهاب الفكري ، وتشجيع حريّة الفكر ، وبثّ أخلاق الاسلام الداعية الى التسامح واحترام الرأي .

ومن المبادرات الايجابيّة في هذا المجال ، الكتاب الذي أصدره الدكتور الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي ، تحت عنوان (السلفيّة مرحلة زمنيّة مباركة لا مذهب إسلامي) ، فالكتاب وان كانت بعض نقاطه مورد نقاش وإختلاف نظر ، لكن الموضوع الاساسي للكتاب دفاع عن حريّة الرأي والفكر وإدانة للارهاب الفكري ، ويشير المؤلف الى أخطار التحجّر الفكري ومصادرة حقّ الآخرين في إبداء آرائهم وما ينتجه هذا التوجه الذي تتخذه السلفيّة شعاراً ولواءاً من تكريس للخلافات وتمزيق للصف الاسلامي الواحد .

يقول المؤلف في ص ٢٤٤ : «الأذى المتنوع البليغ الذي انحطّ في كيان المسلمين من جرّاء ظهور هذه الفتنة المبتدعة ، فلقد أخذت تقارع وحدة المسلمين ، وتسعى جاهدة الى تبديد تآلفهم ، وتحويل تعاونهم الى تناحر وتناكر ، وقد عرف الناس جميعاً انه ما من بلدة أو قرية في أي من أطراف العالم الاسلامي ، الاّ وقد وصل اليها من هذا البلاء شظايا ، وأصابها من جرّائه ما أصابها من خصام وفرقة وشتات ، بل ما رأيت أو سمعت شيئا من أنباء هذه الصحوة الاسلامية التي تجتاح اليوم كثيراً من انحاء اوروبا واميركا وآسيا ، مما يثلج الصدر ، ويبعث على البشر والتفاؤل ، الاّ ورأيت بالمقابل من أخبار هذه الفتنة الشنعاء التي سبقت الى تلك الأوساط سوقاً ، ما يملأ الصدر كرباً ويزجّ المسلم في ظلام من الخيبة الخانقة والتشاؤم الأليم .

ويضيف : كنت في هذا العام المنصرم ١٤٠٦هـ واحدا ممّن استضافتهم رابطة العالم الاسلام للاشتراك في الموسم الثقافي ، واتيح لي بهذه المناسبة ان أتعرّف على كثير من ضيوف الرابطة الذين جاؤوا من اوروبا واميركا وآسيا وافريقيا ، وأكثرهم يشرفون في الاصقاع التي اتوا منها على مراكز الدعوة الاسلامية او يعملون فيها ، والعجيب الذي لا بدّ ان يهيج الاماً ممزقة في نفس كل مسلم أخلص لله في إسلامه ، إنني عندما كنت أسأل كلا منهم عن سير الدعوة الاسلامية في تلك الجهات ، أسمع جواباً واحداً يطلقه كل من هؤلاء الأخوة على إنفراد ، بمرارة وأسى خلاصته : المشكلة الوحيدة عندنا هي الخلافات والخصومات الطاحنة التي تثيرها بيننا جماعة السلفيّة .

ولقد اشتدت هذه الخصومات منذ بضع سنوات ، في مسجد واشنطن الى درجة الجأت السلطات الأميركية الى التدخل ، ثم الى إغلاق المسجد لبضعة شهور .. ولقد اشتدت هذه الخصومات ذاتها واهتاجت ، في أحد مساجد باريس منذ ثلاثة أعوام ، حتى اضطرّت الشرطة الفرنسية الى اقتحام المسجد ، والمضحك المبكي بأن واحد ، من أن أحد أطراف تلك الخصومة أخذته الغيرة الحمقاء لدين الله ولحرمة المساجد ، لمّا رأى أحد رجال الشرطة داخلاً المسجد بحذائه ، فصاح فيه ان يخلع حذاءه ، ولكن الشرطي صفعه قائلاً : وهل ألجأنا الى اقتحام المسجد على هذه الحال غيركم أيها السخفاء ؟! .

وفي أحد الاصقاع النائية ، حيث تدافع أمّة من المسلمين الصادقين في إسلامهم عن وجودها الاسلامي ، وعن أوطانها وأراضيه المغتصبة ، تصوب اليهم من الجماعات السلفية سهام الاتهام بالشرك والابتداع ، لانهم قبوريون نوسليّون ، ثم تتبعها الفتاوي المؤكدة بحرمة اعانتهم بأي دعم معنوي أو عون مادي ! ، ويقف أحد تلك الأمّة المنكوبة المجاهدة ، ينادي في أصحاب تلك الفتاوي والاتهامات : يا عجبا لأخوة يرموننا بالشرك ، مع اننا نقف بين يدي الله كل يوم خمس مرّات نقول : ﴿إيّاك نعبد وإيّاك نستعين﴾ ، ولكن النداء يضيع ويتبدّد في الجهات دون أيّ متدبر او مجيب» (انتهى)! .

وأخيراً فان حالات الارهاب الفكري ، بالاضافة الى أضرارها الداخليّة وعونها للعدو الخارجي علينا ، فانها تشكّل إساءة وتشويهاً لسمعة الاسلام أمام سائر الشعوب ، التي تمارس الحريّة الفكرية والعلمية في أجوائها على أوسع نطاق ، فماذا سيكون إنطباعهم عن دين يتبادل أتباعه التكفير والتفسيق ، وتسود بينهم لغة القمع والبطش بغطاء ديني ؟! .

الديمقراطية : بضاعتنا هل ترد إلينا ؟

«إن ما كان يسمى منذ أربعة عشر قرنا بالشورى ، هو الذي يسمى اليوم بالديمقراطية . .

«إننا حين نستخدم الديمقراطية بنظامها الغربي ، لن نكون في التحليل النهائي لهذا الاستخدام مقلدين ، بل سنقول صادقين : هذه بضاعتنا ردت إلينا .. وحتى لو كنا مقلدين ، فأي بأس وأي حرج ... أفينهانا الرسول عن موافقة الغرب في نظامه السياسي الديمقراطي ــ لا سيما إذا كان هذا النظام يحقق مبدأ من أعظم وأقوم مبادىء الاسلام ؟ .

«أتقولون أن الرسول ﷺ لم ينشىء برلماناً ينتخب الشعب أعضاءه ؟ ، أم تقولون أن المجتمع المسلم في عهده وعهود خلفائه لم يشهد مؤسسات سياسية كتلك التي تسميها أحزاباً ؟ ، ولم يشهد ما تسميه معارضة ؟ ، ولم تكن فيه صحافة حرة؟ .

«إذن فقولوا أن الرسول لم يكن معه مجلس وزراء ، وبالتالي لم ينشىء وزارة للتعليم ولا وزارة للاقتصاد ، ولا وزارة للصحة ، ولا وزارة للخارجية ، ولم ينشىء جامعات ... ثم لا تنسوا ان تقولوا ان الرسول وخلفاءه وأصحابه لم يركبوا طائرات ، ولم يستخدموا تليفونات ، ولم يستعملوا بوارج ولا غواصات ودبابات .. قولوا ذلك كله ومثله معه . وقولوا ان ذلك كله بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار .

«قولوا ذلك كله حتى يستقيم منطقكم وحتى لا تخجل الكلمات ...

«هل من حق الشعوب إختيار حكامها الصالحين لحكمها ؟ .

«وهل من حقها سحب ثقتها من أولئك الحكام إذا انحرفوا عن طريق العدل والحق ، وتحولوا الى عبء مبهظ ، والى خطر يتهدد مصالحها وحاضرها ومصيرها ؟ .

«هل من حقها ان تشارك الحاكم في دراسة القرارات واتخاذها عن طريق الاقتراع الحر ؟ ، أو عن طريق ممثلين لها في مجلس يناقش ويراقب ؟ .. هل من حقها أن تقوم إعوجاج الحاكم وتدحض أخطاءه وترفض انحرافاته عن طريق الكلمة المقنعة ، لا الرصاصة الطائشة ... أي عن طريق معارضة برلمانية رزينة وحصينة وهادئة ، قاطعة بهذا الطريق على كل انقلاب او مؤامرة ؟ .. هل من حقه ان تنهض فيه صحافة حرة شجاعة ، تقول الحق وتهدي الى سواء السبيل ؟ .

هذه أيها السادة هي الديمقراطية ، وهذه هي خصائصها وعناصرها ومقوماتها .. وانها تجيب عن كل هذه الاسئلة المطروحة بكلمة واحدة هي : نعم .

«والآن نسأل الذين يريدون أن يحرّموا ما لم يحرّم الله ورسوله .. نسألهم : هل حرّم الله أن تختار الأمة حكامها ، وأن تنزع منهم ثقتها وبيعتها إذا خانوا أماناتهم ؟ .

«هل حرم الله أن تختار الأمة بالاقتراع الحر ، نواباً عنها يمثلونها في برلمان حر يحمي حقوقها ، ويراقب تصرفات الحاكم ، ويشارك مشاركة فعالة في إتخاذ القرار وتحمل المسؤولية؟ .

«هل حرّم الله ان تنهض في الشعب مؤسسات سياسية (أحزاب) تتنافس في خدمته وتسهم في إرباء وعيه السياسي ، بل وتتنافس في الوصول الى الحكم عن طريق الاقتراع الشعبي ، متوسلة بالحكم الى تنفيذ برامجها وتقديم خدماتها ؟ .

«هل حرّم الله أن تكون هناك معارضة برلمانية لها شكلها القانوني ونفوذها الدستوري ، يعمل لها الحاكم ألف حساب قبل أن يفكر في إغتيال الحق أو إمتطاء هوى ، أو الجنوح الى باطل ومفسدة ؟ .

«هل حرّم الله أن تكون هناك صحافة حرة يتنفس الشعب بها وعن طريقها ، وتحمل آراءه ، وتنقل الى العلن ما يخفي في نفسه من غضب كظيم واحتجاج حبيس ، وزفرات مكبوتة ؟ .

«هل حرّم الله أن يكون هناك قضاء نزيه عادل شجاع مستقل ، لا سلطان للحاكم عليه ، إنما السلطان لله وللقانون وللضمير ؟ .. هذه يا سادة يا كرام هي الديمقراطية .. فهل حرّم الله الديمقراطية ؟ ، وهل تملكون أنتم تحريم ما لم يحرّمه الله ؟ .

«ثم انكم تتحدثون عن الشورى المختلف في أمرها .. هل هي ملزمة للحاكم أم غير ملزمة . أما نحن فنتحدث عن الشورى الملزمة ، ثم الملزمة ، ثم الملزمة إلزاماً يفرض على الحاكم إحترام قرارها ، سواء جاء هذا القرار بالاجماع أم بالاغلبية ..

«كذلك أنتم تتحدثون عن شورى «الصفوة» الذين يختارهم الحاكم بعلمه ، وربما بهواه .. أما نحن فنتحدث عن الشورى الحقيقية ، شورى الأمة والشعب .. هذه التي تتألق خلال مواقف الرسول وخلفائه ، وخلال حكمة التشريع وروح الاسلام .

«ولسوف نخطىء كثيراً إذا ظننا أن رؤساء الناس الذي علينا أن نستشيرهم هم الأكثرون مالاً ، والأتصع جاهاً ، والأعلى مكانة .. إنهم اليوم نواب الأمة وممثلوها المنتخبون منها باختيارها الحر وارادتها الغالبة .

«ولعل الحوار الحكيم الآتي الذي دار بين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، يجلي أكثر وأكثر ما ليس في الحقيقة بحاجة الى جلاء ... أقطع الخليفة أبو بكر أرضاً لنفر من المسلمين ، فسأله عمر : أهذه الأرض تخصك وحدك ؟ .. قال : لا . قال الفاروق : فهلاّ استشرت في أمرها ؟ .. قال الخليفة : لقد استشرت من حولي . قال عمر : أهي ملك لهم ؟ قال أبو بكر : لا هي للمسلمين جميعاً . قال عمر : فهلاّ أوسعت المسلمين مشورة؟! .

الاسلام ليست حكراً على الصفوة من أولئك الذين يسميهم الفقهاء (أهل الحل والعقد) ، والاّ لما قال عمر لأبي بكر : هلاّ وسعت المسلمين مشورة؟ . ان أهل الحل والعقد اليوم هم نواب الشعب وممثلوه في إنتخابات حرة ونزيهة» .

عن كتاب «الدفاع عن الديمقراطية» ، للاستاذ خالد محمد خالد .

رأي قديم جديد

.. قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالاً ، وذوا ما عنتم ، قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر ، قد بينا لكم الآيات إن كنتم تعقلون) .. فانظر أيها المؤمن الى كتاب ربك ، وسنة نبيك عليه الصلاة والسلام ، كيف يحاربان موالاة الكفار والاستعانة بهم واتخاذهم بطانة . والله سبحانه وتعالى أعلم بمصالح عباده ، وأرحم بهم من أنفسهم .

فلو كان في الاستعانة بهم مصلحة راجحة لأذن الله فيه وأباحه لعباده .. ولكن لما علم بما في ذلك من المفسدة الكبرى والعواقب الوخيمة ، نهى عنه وذم من يفعله .

وأخبر في آيات أخرى أن طاعة الكفار وخروجهم في جيوش المسلمين يضرهم ولا يزيدهم ذلك إلاّ خبالاً ، كما قال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إن تطيعوا الذين كفروا يردوكم على أعقابكم فتنقلبوا خاسرين ، بل الله مولاكم وهو خير الناصرين) ، وقال تعالى : (ولو خرجوا فيكم ما زادوكم إلاّ خبالاً ، ولأوضعوا خلالكم يبغونكم الفتنة ، وفيكم سماعون لهم والله عليم بالظالمين) ... وإذا اختلط الكفار بالمسلمين وصار بعضهم أولياء بعض ، حصلت الفتنة والفساد الكبير ، وذلك بما يحل في القلوب من الشكوك والركون الى أهل الباطل والميل إليهم ، واشتباه الحق على المسلمين نتيجة امتزاجهم بأعدائهم وموالاة بعضهم لبعض ، كما هو الواقع اليوم من أكثر المدعين للاسلام .. حيث والوا الكافرين واتخذوهم بطانة ، فالتبست عليهم الأمور حتى صاروا لا يميزون بين الحق والباطل ، ولا بين الهدى والضلال ، ولا بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ، فحصل بذلك من الفساد والأضرار ما لا يحصيه إلاّ الله سبحانه وتعالى .

نقلاً عن كتاب نقد القومية العربية ، للشيخ عبد العزيز الباز

الأخيرة

راتب الملك

كل ما يمتلكه الرئيس الامريكي جورج بوش لايتعدى ثلاثة ملايين دولار .. والرقم لم يكن الرئيس بوش نفسه يعتقد انه يمتلكه ، قبل ان تطلب منه ادارة الضرائب تقديم تقرير عن وضعه المالي ، لتقييم الضريبة المستحقة عليه. فقد تبين من ذلك التقرير ان الرئيس الامريكي يمتلك منزلا في كينيبونكبورت ، وكان يقدر بـ ٨٩٢ ألف دولار ، لكن قيمته قدرت في الآونة الاخيرة بمليونين و١٩٦ الف دولار ، وقد تضاعف سعر المنزل الذي اشتراه بوش من والدته والواقع على المحيط الاطلسي بعد ان تولى الرئاسة.

ويملك الرئيس بوش مبلغ مليون و٢٤٣ الف دولار ، وهي اموال تدار باسمه وقد خسرت خلال عام ١٩٩٠ مبلغ ألف دولار.

واضافة الى مختلف الحسابات الجارية ، وتقاعده ، وبوليصة التأمين على الحياة ، يمتلك بوش قطعة ارض في هيوستن تقدر بـ ٥٥ الف دولار .

وخلال عام ١٩٩٠ دفع بوش ٩٩٢٤١ دولارا من الضرائب ، بينها ٢٠٠ الف دولار رواتب.

اما الهدايا التي حصل عليها الرئيس في عام ١٩٩٠ ، فتصل قيمتها الى نحو ٢٢ الف دولار .

ويسمح القانون الامريكي للرئيس بان يحتفظ بالهدايا التي تأتيه من الخارج ، والتي تقل قيمتها عن ٢٠٠ دولار .. لكن الهدايا التي تفوق قيمتها هذا المبلغ ، تعود للحكومة ، وبالتالي فقد خسر الرئيس الامريكي السابق وزوجته نانسي ، عقود الالماس واباريق الذهب التي اهداهما اياها الملك فهد ، وذهبت بالتالي لخزينة البيت الابيض.

وامام هذا الخير تصورت الحال ، لو ان اصدر الملك فهد اصدر تقريرا عن ممتلكاته المسجلة باسمه ، ليس من اجل دفع ضريبتها ، وانما للعلم والحصر ليس الا .. ثم لما وجدت ان هذا امر صعب ، نظرا لأن ثروة جلالته ليست محدودة ، ولا يقبل ان تحد فكرت لو تمكنا ان نسجل ممتلكات الامراء من الاسرة الحاكمة فما تحت .. لكني وجدت ان ابن الملك وهو الامير عبد العزيز البالغ ثمانية عشر عاما يمتلك نحو ملياري دولار .. وكلها احصاءات تخمينية ، وغير دقيقة. كتلك التي تتحدث عن ان الملك فهد هو ثاني اغنى رجل في العالم بعد سلطان بروناي وان ثروة جلالته تزيد على عشرين مليار دولار .. كلها كسبها من تعبه وجهده .

والحقيقة ان اصغر امير في بلادنا يمتلك الف ضعف ما يمتلكه اي رئيس امريكي او اوروبي او غير ذلك ، ليس لأن مجال الكسب في بلادنا مفتوح .. فالولايات المتحدة هي اكبر دولة رأسمالية في العالم ، واوسع الدول مجالا للكسب والتجارة وكذلك كندا والدول السبع الصناعية الاوروبية ، لكن تلك الدول لديها حاجز صلب يفرق بين ممتلكات الحاكم وممتلكات الشعب ، وهو ما ليس موجودا في بلادنا .

ولو طبقنا سياسة (من أين لك هذا ؟) لاحتجنا ان نسائل كل امير ووزير عن اموال الكسب المنهوب من ميزانية الدولة.

وللعلم فقط .. ان عام ١٩٨٢ وكانت الطفرة النفطية على اشدها قامت الحكومة بتوزيع اراض لذوي الدخل المحدود وعلى اثر توزيع الاراضي في المنطقة الشرقية ، حدث جدل واسع حول مصير اراضي شاسعة وما حصل عليه المواطن منها ، مما استدعى التحقيق في الموضوع ، وبحضور اعضاء في الاسرة الحاكمة من بينهم الملك فهد وابنه الامير محمد بن فهد الامير الحالي للمنطقة الشرقية ، والامير نايف وزير الداخلية ، وامراء من الدرجة الثانية فما تحت .. وتبين ان نحو ٨٠ في المئة من الاراضي التي تم توزيعها ذهبت لحساب امراء كبار او صغار واميرات يعيشون في الرياض وتجد ولم يسبق لهم ان زاروا المنطقة ولم يروها .. بينما الـ ٢٠ في المئة الباقية تقاسمها المنتفعون وضعفاء المواطنين من ذوي الدخل المحدود.

ومعلوم ان الامير سلطان وزير الدفاع تقاضى ثلاثة مليارات دولار جراء صفقة طائرات التورنيدو التي ابرمها مع بريطانيا عام ١٩٨٧

والآلاف القصص والحوادث التي تدل على سياسة النهب المنظم والواسع لممتلكات اكبر دولة نفطية في العالم ، وكثير من ابناء شعبها يعيش قريبا من مستويات الفقر .

وفي ظل السرقات الكبرى يعيش المواطن المغلوب على امره مجردا من حقوق الضمان الاجتماعي والخدمات المعيشية وفي ظل تنامي البطالة وازدياد الفقر ، واتساع الضرائب التي لايتضرر منها بشدة الا الفقراء وابناء الطبقة الوسطى ، تتنامى عمليات النهب والسرقة والاستيلاء على اموال الشعب.